مدار
المشهد الاسرائيلي

الثلاثاء ٢٠١٢/٨/٧م الموافق ١٩ رمضان ١٤٣٣هـ العدد ٢٨٧ السنة العاشرة

ملحق نصف شهري يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

تقرير جديد لمركز «كيشف»
تفاقم التهديدات لحرية الصحافة في إسرائيل خلال ٢٠١٢!
صفحـ(٣)ـة

سامي ميخائيل: إسرائيل ستمسي ظاهرة عابرة إذا لم تجد حلاً لأزماتها بمنأى عن الدبابة والمدفع!
صفحـ(٥)ـة

انقسام حركة الاحتجاج الاجتماعية في إسرائيل!

* مسؤولو الحركة يتهمون حزب لبيد بإفشال مظاهرة يوم السبت *

«المشهد الاسرائيلي»: انقسمت حركة الاحتجاج الاجتماعية، خلال الصيف الحالي، إلى قسمين على الأقل، وبرز بشكل كبير ضعف هذه الاحتجاجات وانخفاض عدد المشاركين فيها.

وشارك بضعة آلاف من الإسرائيليين في مظاهرتين منفصلتين في تل أبيب، مساء يوم السبت الماضي.

وقد شارك في المظاهرة الأولى متظاهرون دعوا إلى «المساواة في تحمل الأعباء» وإلى فرض الخدمة العسكرية والمدنية على الحريديم بشكل خاص، وبرز فيها نشطاء من حزب «يوجد مستقبل» الذي أسسه الصحافي يائير لبيد.

وبادر إلى المظاهرة الثانية نشطاء الاحتجاجات الاجتماعية، المنقسمين على بعضهم.

وكان عدد المشتركين في كل من المظاهرتين متقاربا.

وأشارت صحيفة «هآرتس» في افتتاحيتها، أمس الاثنين، إلى أنه في السادس من آب ٢٠١١، تظاهر نحو ١٥٠ ألف شخص في تل أبيب، ونحو ٣٠ ألفا في القدس ومواقع أخرى في أنحاء البلاد، وطالبوا بتحقيق العدالة الاجتماعية. وأضافت أن هذه المظاهرة، في العام الماضي، كانت واحدة من سلسلة مظاهرات كبيرة تم تنظيمها في إطار حركة الاحتجاج التي عمت إسرائيل، وأنه «على الرغم من أن دعوة الحشود إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بدت عمومية وخالية من المطالب العينية، إلا أنه لم يكن بالإمكان الخطأ تجاه مظاهر الغضب الحقيقي المخزون داخل الاحتجاجات، وتجاه المحنة والإحباط اللذين كانا طافيين على سطح الواقع».

وأضافت الصحيفة أنه «في مساء السبت الماضي تجمع خمسة آلاف شخص فقط، في مظاهرتين منفصلتين، في باحة متحف تل أبيب وباحة مسرح هبيما، وكانت المواجهات الداخلية بينهما والنزاعات الشخصية والتشرذم هي الانشغال الأساسي في المظاهرتين. وكانت الذروة عندما جاء عدد من المتظاهرين من مظاهرة 'العدالة الاجتماعية' إلى باحة المتحف وبدأت مواجهة بينهم وبين أفراد احتجاج 'المساواة في العبء'. وكان هذا بمثابة انعكاس لما بدا حتى قبل فترة قصيرة مضت كحركة احتجاج شعبية ضد الحكم، ويقظة مباركة للطبقة الوسطى الإسرائيلية المتكاسلة بشكل عام، وتفككت خلال وقت قصير بسبب الخلافات».

وقالت الصحيفة إن «مجموعتي المتظاهرين مختلفتان فيما يتعلق بغاية الاحتجاج. وفيما يشدد نشطاء 'العدالة الاجتماعية' على الحاجة إلى تغيير جذري للسياسة الاقتصادية ويريدون دفع مصالح طبقات أضعف بين السكان، يتركز نشطاء 'المساواة في العبء' على مطلب أن يتحمل جميع مواطني الدولة عبء الخدمة في الجيش الإسرائيلي أو الخدمة الوطنية».

وأشارت الصحيفة إلى أنه «رغم الفوارق الأيديولوجية، فإنه يبدو أن الانفصال الحاصل بين المعسكرين هو نتيجة لتلك السياسة القديمة التي خرج ضدها قادة الاحتجاجات إلى الشوارع، مدعومين من مئات آلاف المؤيدين. والأسئلة التي أحدثت الانقسام هي نفسها الأسئلة المعروفة من أي جسم سياسي موجود: من سيتزعم، من سيكون رقم ٢، من سيلقي الخطاب الأول، هل ينبغي دعوة سياسيين، هل يمكن الحصول على رعاية حزبية وما إلى ذلك؟. وحقيقة أن الحديث يدور على أسئلة داخلية تتعلق بالقوة والسيطرة، ترمز إلى أن النظام القديم ما زال موجودا هنا، حتى لو تم إلباسه ثيابا جديدة».

الاحتجاجات الاجتماعية في إسرائيل: الأسباب لا زالت قائمة

على صعيد آخر، قالت مصادر مسؤولة في هيئة تنظيم مظاهرة المساواة في العبء لصحيفة «معاريف» إن محاولة رئيس حزب «يوجد مستقبل» لبيد الظهور بمظهر المبادر إلى هذه المظاهرة هي التي تسببت بإفشالها، وبامتناع جماهير كبيرة من المشاركة فيها.

وقد أقيمت هذه المظاهرة بمبادرة من منظمة مؤيدي فرض عبء الخدمة العسكرية على الجميع، واتحاد الطلاب الجامعيين في إسرائيل، وقيادة خيم حملة الاحتجاج الاجتماعية وعدة منظمات أخرى، وذلك احتجاجًا على الخطة الاقتصادية التي أقرتها الحكومة الإسرائيلية الأسبوع الفائت، وتتضمن رفع ضريبة القيمة المضافة، ورفع ضريبة الدخل، وزيادة أسعار الوقود وعدة سلع أخرى، وتقليص ميزانيات معظم الوزارات الحكومية، واحتجاجًا على عدم تمكن الحكومة الحالية من بلورة قانون جديد بشأن التجنيد يحل محل قانون التجنيد القديم، ومحل «قانون طال» (الذي ينص على إعفاء الشبان اليهود الحريديم من الخدمة العسكرية الإلزامية)، والذي انتهى سريان مفعوله وفقاً للقرار الصادر عن المحكمة الإسرائيلية العليا القاضي بإلغائه بدءاً من الأول من آب الحالي. وشارك فيها عدة ألوف، وذلك على الرغم من التوقعات بأن تستقطب عشرات الألوف.

وقال أحد هذه المصادر إن لبيد نشر في وسائل الإعلام المتعددة وفي صفحته الخاصة على شبكة التواصل الاجتماعية فيسبوك أنه أحد المبادرين إلى هذه المظاهرة، كما أن عشرات النشيطين من حزبه حضروا برفقته إلى المنطقة التي كان من المقرر إجراء المظاهرة فيها في وسط مدينة تل أبيب وساروا وراءه مثل القطيع، وهذا كله يشكل دليلاً على أنه حاول أن يسيطر على مظاهرة لم يكن له أي ضلع في تنظيمها.

وأشار مصدر آخر في هيئة تنظيم المظاهرة إلى أن أشخاصًا كثيرين قرروا عدم المشاركة فيها لاعتقادهم بأنها مظاهرة تأييد لحزب «يوجد مستقبل»، لا مظاهرة احتجاج على الخطة الاقتصادية الأخيرة للحكومة، وعلى عدم توزيع عبء خدمة الدولة على الجميع بالتساوي.

وتعقيبًا على ذلك نفى لبيد، في صفحته الخاصة على شبكة فيسبوك، أن يكون حزب «يوجد مستقبل» حاول السيطرة على المظاهرة. وفي الوقت نفسه أكد أن المظاهرة كانت سياسية، كونها جاءت لتحتج على إجراءات وأوضاع ناجمة عن السياسة الخطأ التي تتبعها الحكومة الإسرائيلية.

مقابلة خاصة مع المراسل السياسي لصحيفة «هآرتس»

باراك رافيد لـ «المشهد الإسرائيلي»: كل التصريحات الإسرائيلية الأخيرة بشأن إيران تندرج في إطار الحرب النفسية

كتب ب. ضاهر:

تواصلت في الأيام القليلة الماضية عملية تسريب تصريحات منسوبة إلى رئيس حكومة إسرائيل بنيامين نتنياهو، بشأن هجوم إسرائيلي محتمل ضد المنشآت النووية في إيران. وكان آخر هذه التصريحات قول نتنياهو خلال اجتماع مغلق إنه «في حال تشكيل لجنة تحقيق (بعد مهاجمة إيران) فإنني سأذهب إليها وأقول أنا المسؤول».

وأضاف نتنياهو أنه سئم أجواء المداولات حول إيران التي يعارض فيها مسؤولون أمنيون هجوما إسرائيليا منفردا ضد إيران، مشيرًا إلى أنهم «يتحدثون إلى البرتوكول» بهدف تغطية أنفسهم وعدم تحميلهم مسؤولية أي تبعات محتملة.

وعبر نتنياهو، خلال الاجتماع المغلق، عن عدم ثقته بأن الولايات المتحدة ستمنع حصول إيران على سلاح نووي، وقال «سأكون مسرورا بأن يقوم الأميركيون بالعمل» لكنه قدر أنه في هذه المرحلة لن يلجأ الأميركيون إلى الخيار العسكري.

وتفيد التقارير الصحافية الإسرائيلية أن توازن القوى داخل طاقم الوزراء الثمانية، بين مؤيدي ومعارضي مهاجمة إيران، ما زال متعادلا، وأن نتنياهو يسعى إلى تعيين الوزير السابق، تساحي هنغبي، وزيرا في حكومته بعد انشقاقه عن حزب كاديما وانضمامه إلى حزب الليكود، وأنه سيتم ضمه إلى هذا الطاقم الوزاري المقلص على ضوء تأييده مهاجمة إيران وبذلك يكسر نتنياهو توازن القوى.

من جانبه قال رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي السابق، غيورا أيلاند، لإذاعة الجيش الإسرائيلي، أمس الأول الأحد، إن «الولايات المتحدة لا تعارض بشكل مطلق هجوما إسرائيليا في إيران مثلما يتم أحيانا استعراض الأمور في وسائل الإعلام» في إسرائيل. وأضاف «إذا نظر رئيس الولايات المتحدة إلى البياض في عيني رئيس الحكومة، أو فعل ذلك بواسطة مبعوث، وقال له بصورة لا لبس فيها 'لن تفعل ذلك' فإن النقاش ينتهي على الفور برأيي». وأكد أن «إسرائيل لا يمكنها تنفيذ عملية عسكرية كهذه بخلاف واضح لمقولة أميركية».

وقال المراسل السياسي لصحيفة «هآرتس»، باراك رافيد، لـ «المشهد الإسرائيلي»: «في البداية بودي أن أقول إنني لست واثقا من أنه إذا قال نتنياهو إنه يجب مهاجمة إيران يعني أنه سينفذ ذلك، لأنه توجد فجوة كبيرة بين الأقوال والأفعال، وبشكل خاص لدى نتنياهو. ولم نر هذا في الموضوع الإيراني فقط، وإنما في الموضوع الفلسطيني أيضا، فهناك فرق كبير بين ما يصرح به وما ينفذه على أرض الواقع. وبالنسبة لنتنياهو فإنه مؤمن بأنه يجب تنفيذ هجوم في إيران إذا لم تفعل ذلك الولايات المتحدة. ولأنه يعتقد أن الولايات المتحدة لن تهاجم إيران فإنه يعتقد أن على إسرائيل أن تفعل ذلك. والسبب هو أن مفهومه تجاه إيران مؤداه أنه يوجد فيها حكم ديني متطرف، مشابه للحكم في كوريا الشمالية، وأن (المرشد العام للجمهورية الإسلامية علي) خامنئي هو جيم جونغ لي، والآن نجله. ولأنه لا يمكن التوقع مسبقا كيف سيعمل نظام كهذا فإنه لا يمكن المخاطرة والسماح بحصوله على سلاح نووي. ويدعي نتنياهو أن كل التصريحات الإيرانية، مثل نفي المحرقة والادعاء بأنه يجب محو إسرائيل عن الخريطة، تدل على أن الإيرانيين يطورون سلاحا نوويا من أجل استخدامه، وليس كي يقولوا إنهم يملكون سلاحا كهذا وحسب».

(*) «المشهد الإسرائيلي»: الانطباع هو أن كل القيادة الإسرائيلية، سواء السياسية أو الأمنية، تؤيد مهاجمة إيران، وأن الخلاف بينها يتعلق بشن هجوم بالتنسيق مع الولايات المتحدة أو شن هجوم إسرائيلي منفرد.

رافيد: «لا أعتقد أن كل القيادة تؤيد ذلك. بل أعتقد أن هناك مجموعة كبيرة جدا ترى أنه لا يتعين على إسرائيل شن هجوم كهذا، وأنه يتعين على الأميركيين أن يقودوا هذه القضية برمتها. وهذا هو ادعاء معظم الجهات التي تعارض هجوما إسرائيليا ضد إيران. والإجماع هو أنه يحظر أن تكون بيد إيران قنبلة نووية. وأعتقد أن رأيا مشابها لهذا الرأي موجود لدى السعودية والبحرين ومصر والأردن وفلسطين. فلا أحد يريد أن يكون بيد الإيرانيين سلاح نووي. ويرى الجميع كيف أن الإيرانيين يريدون الحصول على تأثير سياسي بالقوة، مثلما هي حال حزب الله في لبنان. ولذلك فإنه إذا كان لدى إيران سلاح نووي سينعكس ذلك ليس على إسرائيل فقط، وإنما على العالم العربي كله، الذي يرى ما يفعله الإيرانيون في سورية وما حاولوا فعله في البحرين واليمن. وليس صدفة أن السعوديين يتحدثون طوال الوقت ضد حيازة إيران على سلاح نووي».

(*) هل بإمكان إسرائيل شن هجوم منفرد في إيران من دون موافقة أميركية؟

رافيد: «لا توجد مشكلة لدى إسرائيل في مهاجمة إيران من الناحية التقنية، أي من ناحية القدرة العسكرية لتنفيذ هجوم كهذا. والمشكلة المركزية هي ماذا سيحدث بعد هجوم كهذا. كيف سيكون رد فعل المجتمع الدولي، وكيف سيكون رد الفعل الإيراني، وهل سيكون هناك دعم أميركي لإسرائيل».

(*) جميع الخبراء والمحللين في إسرائيل يؤكدون أن إيران لم تتخذ حتى الآن قرارا بنقل برنامجها النووي إلى مسار عسكري. فلماذا تصاعدت التهديدات الإسرائيلية بمهاجمة إيران في الأسبوع الأخير؟

رافيد: «وهذا ما تقوله أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية أيضا. لكن أجهزة الاستخبارات تقول إن البرنامج النووي العسكري يتقدم طوال الوقت. وما تقوله هذه الأجهزة هو أن الزعيم الإيراني، خامنئي، لم يتخذ قرارا بعد لصنع قنبلة نووية، أو البدء بتركيب قنبلة كهذه. لكن هناك خطوات ينبغي التقدم بها في إطار البرنامج النووي من أجل التمكن من صنع قنبلة نووية. أي أن ما تقوله أجهزة الاستخبارات أن خامنئي لم يتخذ بعد القرار بصنع قنبلة نووية لكن هذا لا يعني أنه لم يتخذ القرار بالتقدم نحو صنع قنبلة نووية».

(*) لكن لماذا تصاعدت التهديدات الإسرائيلية بمهاجمة إيران خلال الأسبوع الأخير؟

رافيد: «الهدف الأساسي لذلك، برأيي، هو زيادة الضغوط على الإيرانيين كي يبدأ النظام الإيراني بالخوف من عدم تقدم المحادثات بينه وبين الغرب، ومن الجهة الثانية ممارسة ضغوط على الغرب بأنه إذا لم يشدد العقوبات والإجراءات الدبلوماسية ضد إيران فإنه لن يكون خيار أمامنا سوى أن نقوم بالعمل بأنفسنا».

(*) هذا يعني أن التهديدات الإسرائيلية ضد إيران هي نوع من الحرب النفسية؟

رافيد: «في تقديري أنه حتى الآن ما زلنا نخوض في الأساس حربا نفسية، أي ممارسة الضغوط على إيران وعلى الولايات المتحدة. وأنا لا أتفق مع تصريح رئيس الموساد الأسبق، إفرايم هليفي، بأن الأسابيع الـ ١٢ المقبلة هي فترة مصيرية في كل ما يتعلق بشن عملية عسكرية إسرائيلية في إيران. ربما تتغير الأمور في الأسابيع القريبة المقبلة، لكن الوضع الآن ليس بهذا الشكل. لذلك أعتقد أن كل هذه التصريحات تأتي في إطار الحرب النفسية».

(*) هل يصرف نتنياهو، من خلال تهديد إيران، النظر عن قضية الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني ويبعد ضغوطا دولية تمارس عليه في هذا الموضوع؟

رافيد: «أعتقد أن كل الموضوع الفلسطيني بالنسبة لنتنياهو موجود في أسفل سلم الأولويات لديه. وهذا الوضع لم يبدأ اليوم ولا قبل شهر ولا قبل سنة. إن نتنياهو ليس مهتما بالعملية السياسية مع الفلسطينيين منذ أن أصبح رئيسا للحكومة، فهذا موضوع لا يهمه، وهو هامشي بالنسبة له. لذلك أعتقد أنه فيما يتعلق بالموضوع الفلسطيني هو يريد بالأساس أن يكون هناك هدوء كي يتركز في الموضوع الإيراني».

(*) توجد تحليلات في إسرائيل مفادها أن كل التهديدات التي يطلقها نتنياهو ضد إيران تصب في الواقع في حملة انتخابية يخوضها بشكل خاص ضد رئيسة حزب العمل، شيلي يحيموفيتش، التي أظهرت استطلاعات الرأي الأخيرة تزايد شعبية حزبها، مقابل انخفاض شعبية حزب الليكود. وترى هذه التحليلات أيضا أنه لو أراد نتنياهو اتخاذ قرار بمهاجمة إيران لما حل حكومة الوحدة ودفع حزب كاديما، بجنرالاته، إلى الانسحاب من الحكومة. ما رأيك؟

رافيد: «لست واثقا من أن هذا التحليل صحيح. فالتطورات السياسية الداخلية تحدث أحيانا بسبب طبيعة الأشخاص والعلاقات الشخصية. عندما انضم حزب كاديما إلى التحالف قالوا إنه انضم لكي يتمكن نتنياهو من اتخاذ قرار بمهاجمة إيران. وعندما انسحب من التحالف قالوا إنه انسحب بسبب احتمال مهاجمة إيران. لا أعتقد أن كل خطوة سياسية داخلية مرتبطة فقط بإيران. ويبدو لي أن الأمور أكثر تعقيدا. وانضمام كاديما إلى التحالف والانسحاب منه كانا، برأيي، ناجمين عن أسباب سياسية داخلية، ولا توجد أية علاقة لذلك بالموضوع الإيراني».

كلمة في البداية

إسرائيل والشرق!

بقلم: أنطوان شلحت

تدأب بعض النخب الإسرائيلية في الآونة الأخيرة وبوتيرة ملحوظة على طرح آفاق «اندماج إسرائيل أو عدم اندماجها في منطقة الشرق الأوسط» في جدول الأعمال العام، ويعتبر معظمها أن السعي للاندماج من شأنه أن يشكل «بطاقة ائتمان» تضمن بقاء الدولة على نحو طبيعي في المستقبل، وتدرأ عنها احتمال تحوّلها إلى ظاهرة عابرة على غرار «قوى عظمى» أخرى في السابق، وهذا ما عبّر عنه الكاتب الإسرائيلي من أصل عراقي سامي ميخائيل في سياق محاضرة مطوّلة ألقاها مؤخرًا أمام «المؤتمر الدولي لجمعية الدراسات الإسرائيلية» المنعقد في جامعة حيفا، والتي ننشر ترجمة كاملة لها في هذا العدد من «المشهد الإسرائيلي».

وبرأي ميخائيل فإن هذا الاندماج لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تخلّت إسرائيل طوعًا عن نظرتها الصهيونية العنصرية إلى الشرق، والتي لا تنفك تعتبره متخلفًا ومعاديًا تحت وطأة «الأفكار الأوروبية» المستحكمة فيها، وتبنت نظرة أخرى مغايرة إزاءه، لافتًا إلى أن هذه النظرة الاستعلائية نفسها تسببت في الوقت ذاته بنشوء صدع كبير داخل المجتمع اليهودي الإسرائيلي بين اليهود ذوي الأصول الغربية واليهود ذوي الأصول الشرقية- العربية مثله، والذي لا تزال إسرائيل تنوء تحت كلكله حتى الآن، ويساهم ضمن أشياء أخرى في جعلها «الدولة الأكثر عنصرية في العالم المتقدّم».

وبطبيعة الحال صبّ ميخائيل جام نقده أيضًا على الاحتلال الإسرائيلي منذ ١٩٦٧، ملمحًا إلى أنه يسمّم الروح، وإلى حقيقة أنه على الرغم من كون ذلك الاحتلال قد عُدّ في حينه مؤشرًا إلى قوة إسرائيل وجبروتها، إلا إنها طوال الأعوام الـ ٤٥ التي مضت عليه لم تفز بأي انتصار عسكري جليّ في ساحة الحرب والقتال، ولا حتى ضد ميليشيات بسيطة، وإلى أنه حين تعجز الدبابة والطائرة عن توفير الردّ على الأزمات المتراكمة فإنّ الميل المسياني- الخلاصي يشتط.

وبذا تحاشى الكاتب النظر إلى الصهيونية باعتبارها حركة قومية- مسيانية عنصرية ووحشية إزاء كل من لا ينتمي إلى «الشعب المختار»، وذلك خلافًا لتحليلات أخرى، منها تحليل يسرائيل شاحك مثلا، رأت أن جذر هذه المشكلة كامن في مهد ظهور الحركة الصهيونية في أوروبا الشرقية، التي كانت دولها على مرّ أعوام طويلة تشخص القومية بالارتباط مع الأصل الإثني والأصل الديني، وأن هذه المقاربة اتسقت مع المقاربة الدينية التوراتية القديمة التي ترى في أبناء الديانة اليهودية «شعبا»، وتتبع معايير صارمة (هوية الأم) لضمان صلة الدم بالمجموعة «القومية».

وقد لاحظت هذه التحليلات أن الصهيونية استقرضت مصطلحات ومفاهيم من الدين اليهودي وألبستها لبوسا علمانيا وفق النموذج الأوروبي الشرقي، لتجعل منها جزءا عضويًا من صيرورتها، إذ إن مصطلحات من قبيل «خلاص الشعب»، و«إنقاذ البلد»، هي مصطلحات مسيانية، استخدمها زعماء علمانيون في الظاهر. كما أنه في إبان فترة الانتداب جرت محاولة لإخفاء الطابع اليهودي- الديني للصهيونية، حيث لم يجر الحديث عن «دولة يهودية» وإنما عن «دولة عبرية»، ما أوجد وهما بنشوء قومية جديدة. وعلى الرغم من أنه في تلك الأعوام لم يجر التأكيد على العنصر الديني، إلا إنه كان قائما فعليا، حيث أن التوجهات التي تؤمن أن البلد (فلسطين) حكر لليهود، وأن سكانه الأصلانيين هم «غرباء» و«آخرون» غير مهمين، تغلغلت في كل مستويات التفكير والعمل الصهيونيين، وبعد إقامة دولة إسرائيل تمّ تكريس هذه المفاهيم والمقاربات بصورة كاملة، وهو ما انعكس بداية في تطبيق «قوانين الدخول إلى إسرائيل» على مواليد البلد غير اليهود.

كذلك استفظع ميخائيل صيرورة تطوّع آباء الصهيونية ليكونوا وكلاء في الشرق الأوسط لما أسماه «الثقافة اللاسامية» التي نمّت كراهية اليهود وتعهدتها بالرعاية، وذلك بعكس تلك التحليلات التي شدّدت في هذا الشأن على أن الصهيونية خدمت على أكمل وجه النزعة اللاسامية، التي كانت ترى في اليهود «عنصرا غريبا» في أي مكان، لا يستطيع العيش بانسجام ووئام مع بيئته غير اليهودية.

مع ذلك شدّد ميخائيل على أن مبدأ الفصل بين اليهود و«الآخرين» كان بمثابة حجر الزاوية في مشروع الاستيطان الصهيوني في فلسطين منذ البداية.

وكان أبراهام بورغ، الرئيس الأسبق للكنيست الإسرائيلي والوكالة اليهودية وأحد أبرز القادة السابقين في حزب العمل، وفي سياق مقابلة مطولة أجريت معه لعدد شتاء ٢٠١٢ من المجلة الفصلية «قضايا إسرائيلية» (مركز «مدار»)، قد أكد أن الإسرائيليين ما زالوا مستنكفين عن تناول سؤال الاندماج في الشرق الأوسط أو عن طرحه على أنفسهم، ومنهمكين في التعامل مع مكانة إسرائيل الإقليمية من منطلق المنظور الأمني فقط، نافيًا أن يكون قد جرى أي جدل إستراتيجي ثاقب على مستوى الحكومات، أو على مستوى صناع القرار، أو على مستوى النخب المثقفة، بشأن ما الذي تريده إسرائيل في الشرق الأوسط بمنأى عن هذا المنظور، وأكد أنها في هذا الخصوص تنساق وراء غرائزها تمامًا مثل آخر (الغزاة) الفرنجة.

وفي سياق مقابلة مطولة أخرى أجريت لعدد ربيع ٢٠١٢ من المجلة السالفة نفسها، مع أوري أفنيري، الصحافي وناشط السلام وعضو الكنيست الأسبق، تطرّق إلى هذه المسألة مؤكدًا أنه «حان الوقت كي نقرّر ما إذا كانت هذه دولة يهودية أم دولة إسرائيلية، فهنا تكمن جذور المسألة (الفلسطينية- الإسرائيلية) كلها».

وأضاف: إذا كنا راغبين في أن تكون إسرائيل دولة يهودية فهذا يعني أننا مبعوثون أوروبيون نمثل الحضارة الأوروبية، وأننا ضد الحضارة العربية وضد الشعوب العربية، وأننا لسنا موجودين في هذا البلد بصفتنا جزءًا منها وإنما مثلنا مثل الأوروبيين، وأن نظرتنا إلى العرب فوقية استعلائية. إن السؤال هو: أين ترى نفسك وأية دولة هذه؟ هل هي دولة عبرانية، أم دولة إسرائيلية، أم دولة يهودية؟ ومن نحن؟ هل نحن إسرائيليون أم عبرانيون أم يهود؟ هل نحن إسرائيليون- يهود، أم يهود- إسرائيليون؟ لقد كنت عضو كنيست فترة عشرة أعوام ولا أذكر أنه تم الحديث في هذا الموضوع، وثمة أيضًا موضوع فصل الدين عن الدولة، وهو أهم مشكلة نواجهها بعد القضية الفلسطينية.

ويمكن إيراد شواهد أخرى كثيرة على هذا الجدل.

بيد أن الأمر المهم هنا غير منحصر في الاستنكاف عن الخوض في هذا الموضوع فحسب، وإنما أيضًا في أن المسار التي تمضي إسرائيل فيه في الوقت الراهن هو مسار عكسي تمامًا، وقد أجاد الوزير العمالي السابق عوزي برعام في استشراف إسقاطاته المتوقعة، حين قال إنه «يكرّس بقاءها كعنصر غريب في منطقة مشحونة».

المشهد الاسرائيلي مصر

«الشوارع الالتفافية» كتعبير عن سياسة الأبارتهايد المنتهجة في إسرائيل منذ قيامها!

بقلم: إيلي أمينوف (*)

نشر في عدد صحيفة «هآرتس» الصادر بتاريخ ٢٠١٢/٧/١١ خبر أورده مراسلها إيلي اشكنازي، وقد استهله بالكلمات الآتية:

«تعمل بلدية الناصرة العليا- نتسيرت عيليت- على دفع مشروع لشق شارع من مفترق جولاني، هدفه الالتفاف على قرية كفركنا من الشرق. وهذا الشارع الذي سيشق في غالبيته أراضي الدولة وفي جزء منه سيشق أراضي سكان عرب من قرى وبلدات المنطقة، لن يمر أو يتصل بقرية كفر كنا. وقد استجابت وزارة المواصلات لطلب البلدية وهي تشجع هذه الخطة لكنه لم يتقرر بعد، حسب قولها، ما إذا كان سيتم ربط الشارع بالقرية أم لا. وقد أوعزت الوزارة بدفع وتسريع الإجراء الذي يعطي الخطة نفاذا قانونيا. وقال شمعون غابسو، رئيس بلدية الناصرة العليا، لـ«هآرتس» أنه لن تكون هناك في الشارع تحويلة تربطه بكفر كنا، وأضاف أن وزير المواصلات متحمس جدا لهذا الشارع».

سبب حماسة رئيس البلدية ووزير المواصلات واضح بالتأكيد، فهما ماضيان قدما في وضع خطة تهويد الجليل موضع التنفيذ، وهذا لا يستدعي حتى نقل يهود من المركز إلى الشمال، إذ يكفي تحويل سكان الجليل الأصلانيين إلى سكان مكشوفين.

تنتشر «الشوارع الالتفافية»، المخصصة لليهود فقط، في كامل فلسطين التاريخية لتشكل تعبيرا عن سياسة الأبارتهايد المنتهجة في إسرائيل منذ قيامها. وفضلا عن كونها أداة للفصل الإثني، فإن هذه الشوارع تشكل أيضا أداة مهمة في مشروع نزع صفة التمدن عن المجتمع الفلسطيني، وهي عملية مستمرة منذ مطلع العام ١٩٤٨. وتجسد هذه العملية في نظري جوهر النكبة الأكثر عمقا.

إن أحد الأمثلة على هذه العملية هو شارع التفافي الناصرة في الجليل. فهذا الشارع، الذي كلف خزينة الدولة ٣٠ مليون شيكل، دشن في السنوات الأولى التي أعقبت توقيع اتفاق أوسلو، وقد جاء شقه استمرارا طبيعيا لمسعى السلطة الإسرائيلية إلى إقامة شبكة طرق التفافية في الضفة الغربية، وذلك كجزء من تغلغل النموذج الكولونيالي الذي تبلور في المناطق المحتلة بعد العام ١٩٦٧ إلى داخل «إسرائيل القديمة» في حدود العام ١٩٤٨. وفي الواقع فقد حقق بناء هذا الطريق الغرض منه: توجيه ضربة قاسية إلى المدينة العربية الوحيدة في إسرائيل، إذ لم تعد الحافلات المتوجهة إلى الجليل تمر في مدينة الناصرة. وقد شكل تقليص المواصلات العامة، الذي خطط له مسبقا، ذريعة لنقل المؤسسات الحكومية من الناصرة العربية إلى «نتسيرت عيليت». وتشمل قائمة جزئية للمؤسسات والدوائر الحكومية التي اقتلعت من مدينة الناصرة كلا من دائرة الطابو وتسجيل الأراضي، ودائرة أراضي إسرائيل، ووزارة الداخلية، ووزارة التربية والتعليم والثقافة، وجهاز القضاء، وسلطة التشغيل وغيرها. وكان معظم هذه الدوائر والوزارات قد أقيم في الناصرة منذ أن تحولت إلى مدينة محافظة في فلسطين العثمانية، ومن هنا فإن إزالتها من المدينة شكلت سلبا منظما لمعالم وسمات حضرية بارزة، وسط مواصلة وتعميق عملية نزع صفة التمدن التي بدأت في العام ١٩٤٨.

وشارع «التفافي الناصرة» الجديد سيتصل حسب ما هو مخطط بشارع أبارتهايد آخر يربط بلدات ومستوطنات يهودية فقط، ومن ضمنها «مناطر» تقطنها أقل من مئة عائلة، وسوف يلتف الشارع ليسلب في طريقه موارد مواصلات من تجمعات السكان المكشوفة في قرى وبلدات عرابة وسخنين ودير حنا، والتي يربو العدد الإجمالي لقاطنيها عن ٦٠ ألف نسمة. ومما لا شك فيه أن إضعاف وتقويض روابط المواصلات بين المدينة وبين القرى العربية- بما في ذلك القرى الكبيرة التي توصف بأنها «مدن» بينما هي في الواقع مجرد قرى تعاني من تضخم أو سمنة زائدة- يعززان خنق وتقويض هذه القرى، ويرفعان بدرجة كبيرة معدلات البطالة- وخاصة في صفوف النساء- ويعطيان دفعة بالغة الأهمية للقوى التقليدية والبطريركية في هذه القرى ذاتها. وكل ذلك لم يكن مصادفة. فتقوية الحمائل في الوسط العربي من أجل توطيد وإحكام سيطرة السلطات على السكان العرب، هي سياسة إسرائيلية راسخة منذ السنوات الأولى لقيام الدولة، وقد طبقت تحت إدارة وإشراف وتشجيع جميع «الخبراء للشؤون العربية» والذين يتنقلون منذ عشرات السنين بين الأكاديميا وبين أجهزة الأمن والمخابرات.

لقد أدى حرف مسار المواصلات العامة عن الناصرة وتفريغها من مكوناتها العمرانية الحضرية إلى نتائج خطيرة تمثلت في النكوص والتراجع الاجتماعي، ولا سيما الجندري. ولعله يجدر بنا أن نقتبس هنا بتوسع مقطعا من بحث د. منار حسن (٢٠٠٩، جامعة تل أبيب):

«أدى هذا الحرف- التحويل- إلى توقف شبه تام لوجود المواصلات العامة المنتظمة التي تربط القرى الفلسطينية في المنطقة بالمدن المركزية (اليهودية) مما أدى بالتالي إلى عزلها. وهذه الحقيقة كان لها تأثير حاسم على العلاقات الجنوسية وعلى وضع النساء من طبقات وشرائح معينة. إن حقيقة كون المكانة الاقتصادية للنساء الفلسطينيات المواطنات في إسرائيل، هي المكانة الأدنى مقارنة مع باقي المجموعات الجنسوية للمواطنين في إسرائيل (النساء اليهوديات، والرجال الفلسطينيين، والرجال اليهود)، تقلص فرص نساء فلسطينيات كثيرات مقابل مجموعة الرجال من المجتمع ذاته في اقتناء سيارة خاصة... لقد أدى توقف المواصلات العامة، في أعقاب شق تلك الشوارع الالتفافية، إلى تدهور وضع النساء اللائي لا يمتلكن سيارة خصوصية وهذا التدهور نبع من زيادة تبعيتهن للرجال من أفراد العائلة (الزوج، الأخ، الأب أو الابن) الذي أدى في الكثير من الحالات إلى حبس هؤلاء النسوة داخل جدران البيت».

والباحثة وفاء الياس، وهي مهندسة مواصلات، توصلت أيضا إلى استنتاجات مشابهة حيث أشارت نتائج بحثها الهادف إلى تفحص تأثير الشوارع الالتفافية على تطوير القرى العربية، إلى أن «شق الطرق الالتفافية أثر نحو الأسوأ وخاصة على مجموعة كبيرة من النساء الفلسطينيات.. فقد تغيرت حياتهن للأسوأ في أعقاب ذلك، بسبب عزل قراهن وبالتالي حبسهن داخل المنزل». ويتضح من «يوميات سفريات»، طلب من سكان قرى وبلدات مجد الكروم والرامة وشفاعمرو تعبئتها، أن ٣٢٪ من النساء في طبقة الأعمار التي تتراوح بين ٢٠ عاما و٥٠ عاما (٨٣٪ منهن متزوجات و٦٩٪ بدون رخصة سياقة) لا يغادرن بيوتهن مطلقا طوال أسبوع عمل كامل (من تقرير ابتهاج زبيدات، «العرب اليوم»، ٢٠٠٧/٤/١٢).

وتشير د. منار حسن إلى أن هناك بعدا آخر لـ «عملية نزع التمدن التي ما زالت تشهدها مدينة الناصرة، وكذلك سائر المجتمع الفلسطيني في إسرائيل، يتسم بغياب شبه تام للهجرة من القرية إلى المدينة وفي حالة الناصرة من التجمعات القروية المجاورة إلى المدينة ذاتها. فعملية الهجرة المكثفة من القرية إلى المدينة، والتي حدثت في عهد الانتداب وواكبت عملية التمدن وازدهار المدن في ذلك الوقت، خاصة المدن المركزية، بلغت نهايتها في العام ١٩٤٨، بالتزامن مع النكبة وتصفية المدن العربية. وقد أفضت عملية مصادرة أراضي الناصرة وتحويلها لصالح المدينة اليهودية نتسيرت عيليت، إلى الحد جداً من إمكانيات توسع المدينة ومحيطها وإمكانيات استيعاب هجرة من القرية إليها. في المقابل هناك هجرة معاكسة من المدينة إلى القرى وحتى إلى نتسيرت عيليت، ما زالت مستمرة».

معظم السكان اليهود في إسرائيل لا يهتم نهائيا بهذه السيرورات، والتي تبدو بالنسبة لهم بديهية بحكم تعريف إسرائيل كدولة يهودية، لكن في الفترة الأخيرة بدأت تتجلى الانعكاسات العملية لهذه السياسة التي تتشارك فيها الحكومات الإسرائيلية كافة. فقد تبين «فجأة» أن الاقتصاد الإسرائيلي يخسر سنويا قرابة ٢٠ مليار شيكل نتيجة لعدم انخراط النساء الفلسطينيات في إسرائيل في قوة العمل، فالبطالة والتخلف المفروضان عليهن، بغية تعزيز شهوة الفصل وملذات الخصخصة لدى السلطة، ترتد مثل بوميرانغ في وجه منفذي هذه السياسة.

إن ولولة وشكوى كل من وزير المالية يوفال شتاينيتس وسيده بنيامين نتنياهو تصفان الواقع بالفعل، لكن هذا الواقع هو بالضبط صنيعة جهد وعمل من سبقهما على امتداد سنوات، وعبارات الدهشة والاستغراب التي يطلقانها إزاء الوضع البائس للنساء العربيات، ينبغي النظر إليها تماما مثل كما ننظر إلى أقوال ذلك الساحر في حفلة للأطفال، الذي يحدق باستغراب في الأرنب الذي استله من طاقيته كما لو أنه لم يره قط.

ويعيدنا ذلك إلى الشارع الالتفافي المخطط لكفر كنا، وهو حدث محلي يجسد بشكل مصغر كامل تاريخ السياسة الصهيونية تجاه أبناء الأمة الأصلانية في فلسطين، وبالأساس نظرة الصهيونية وموقفها تجاه المدينة الفلسطينية. وبطبيعة الحال يمكننا أن نجد هنا أيضا الذريعة الأمنية التي تشكل ورقة توت أبدية لإخفاء عورة الأبارتهايد.

السيد غابسو، رئيس بلدية «نتسيرت عيليت»، يصف شق شارع الأبارتهايد على أنه «مسألة وجودية بالنسبة لسكان نتسيرت عيليت». ويضيف موضحا «هذا الشارع مهم من ناحية إستراتيجية.. سوف يكون بالإمكان في الصباح تصفية أحد الشيوخ (في الضفة الغربية أو قطاع غزة - إ. أ) مع بقاء الشارع مفتوحا. ففي كل مرة تقع عملية تصفية موضعية تحدث هنا مظاهرة من هذا النوع أو ذاك.. لا أعتقد أن نتسيرت عيليت يجب أن تعيش في حصار حين يحدث يوم أرض بكيفية ما».

في العام ٢٠١٠، وبعد مظاهرة لإحياء الذكرى السنوية العاشرة لأحداث (هبة) أكتوبر ٢٠٠٠ في كفر كنا، كتب غابسو: «شق الشارع يمثل من ناحيتنا مسألة وجودية تؤثر بشكل مباشر على أجندة ونوعية حياة ٥٠ ألف نسمة، وهل يعقل أن تكون نتسيرت عيليت، وهي عاصمة الجليل، محاصرة كلما قرر سكان كفر كنا المجاورة، وهذا يحدث صباح مساء، التظاهر في شوارع القرية؟! إن تبعية سكان نتسيرت عيليت غير المحتملة باستخدام شارع داخلي في كفر كنا، لا تشكل مصدر إفساد لنوعية الحياة وحسب، بل أيضًا تشكل خطرًا على حياة الإنسان في بعض الأحيان».

غابسو ليس صوتا منفردا في هذا الصدد. فثمة نشطاء حزبيون يهود، سواء على الصعيد البلدي أو على الصعيد السياسي، يطلقون تصريحات بشأن مواضيع مرتبطة بالمواطنين العرب بصورة دائمة كما لو كانوا أسياد البلاد الذين يمثلون العصرنة والمنطق، ويحملون الفلسطينيين مسؤولية الضائقة التي يعانونها، وسط إعفاء أنفسهم من أي مسؤولية. بيد أن المبررات الأمنية والإستراتيجية و«الوجودية» ليست سوى ورقة توت هدفها التغطية على الإستراتيجيا الحقيقية في القمع والفصل والمتواصلة منذ إقامة دولة إسرائيل.

خلافا لجنوب إفريقيا، التي كانت هي أيضا دولة أبارتهايد، وإن كان معلنا وصريحا أكثر، فإن إسرائيل لا تمتلك تلك الموارد الطبيعية الضخمة التي أتاحت تطبيق سياسة الفصل في جنوب إفريقيا على امتداد سنوات طوال. إن الموارد «الطبيعية» الوحيدة التي يمكن لإسرائيل الاعتماد عليها من أجل تطورها هي الناس (البشر) الذين يعيشون فيها، بمعنى قدرتهم على أن يتحولوا إلى أناس منتجين. ونحن نلحظ هنا أن إستراتيجيا الصهيونية المتمثلة في إقصاء السكان العرب ومنع تطورهم وتهميشهم، تلحق ضررا باقتصاد وتطور الدولة، وتمس في نهاية المطاف بمواطنيها اليهود «المفضلين»، هذا ناهيكم عن البعد الأخلاقي. إن من المشكوك فيه أن تكون دولة اليهود قادرة ومؤهلة لإجراء تغيير جدي في هذه السياسة، فتاريخها واتجاهات التطور السياسي فيها يشيران إلى تعميق الأبارتهايد وليس تصفيته. لذا فإن التقدير المرجح بشأن استمرار وجود إسرائيل هو الأفول والانحدار إلى مستوى دولة عالم ثالث.

(*) صحافي وناشط سياسي من قادة حركة "ماتسبين" سابقًا. ترجمة خاصة.

سورية: أحداث مفتوحة على الموت.

وجهة نظر إسرائيلية بشأن آخر ما يحدث في سورية

نظام الأسد لن يصمد بصورته الحالية وستكون لسقوطه إيجابيات وسلبيات!

بقلم: أودي ديكل (*)

مرّ ١٨ شهرًا على نشوب الثورة ضد نظام بشار الأسد في سورية، التي بدأت بانتفاضة محلية وتطورت إلى حرب أهلية شاملة أدت إلى وقوع ٢٠ ألف قتيل. لقد تسببت أعمال القتل الجماعية والطائفية بوصول الوضع في سورية إلى نقطة لا يمكن العودة فيها إلى الوراء، لكن على الرغم من ذلك، لا يمكننا التنبؤ كيف أو متى ستنتهي الثورة هناك. فالأسد يحارب بشراسة دفاعاً عن بقائه، وهو ما زال يحظى بدعم القوة الأساسية في الجيش السوري (على الرغم من زيادة عدد المنشقين) وأجهزة الأمن الداخلي. في المقابل تبدو المعارضة منقسمة على نفسها، وتلاقي صعوبة في توحيد صفوفها حول قيادة متفق عليها، وتخضع لتأثير الصراعات القائمة بين الدول الداعمة لها من الخارج، وهي حتى الآن لا تشكل بديلاً حقيقياً للنظام القائم.

لقد أضعف استمرار الانتفاضة الحكومة المركزية في سورية، وخسر نظام الأسد شيئاً من سيطرته، فرأينا المال والسلاح يتدفقان إلى مجموعات متعددة، وبدأت أطراف متشددة تستغل الفوضى الناشئة. وإذا كان الأسد، قبل هذه الفترة، لا يزال قادراً على إنكار ما يحدث، فإنه بات يدرك الآن أن وقته آخذ بالنفاد، وأن عليه أن يختار طريقة ما لإنقاذ نفسه، إمّا عبر استراتيجيا خروج وانسحاب مشرف وإمّا عبر الإصرار على القتال حتى النهاية المرة.

طوال الفترة الماضية، برز عجز المجتمع الدولي عامة والولايات المتحدة خاصة ومعهما الدول الغربية، إذ بدت الدول الأعضاء في حلف الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة مرهقة من المواجهات العسكرية في الشرق الأوسط، وتتخوف من أن العملية الجوية في سورية قد لا تكون كافية، ومن أنها قد تحتاج إلى عملية برية من أجل حماية الشعب السوري والقضاء على حكم بشار الأسد. ولم ينجح الغرب في استصدار قرار عن مجلس الأمن نتيجة معارضة روسيا والصين، اللتين ما زالتا تدعمان طاغية دمشق، لأن ذلك يخدم مصالحهما الخاصة، وتخوفاً من انعكاسات سقوطه عليهما.

إن وجهة نظر الدول الغربية هي أن على الشعب السوري تحديد مصيره بنفسه، مع تدخل دولي محدود، وذلك من خلال المحافظة على سلامة الأراضي السورية وسيادتها. في المقابل، ترى أطراف المعارضة أن نهاية الصراع الدائر ستكون وفقاً للنموذج الليبي، أي عبر قطع رأس الأسد، أو عبر تدخل أجنبي يأتي في إثر وقوع حادث مأساوي، مثل استخدام مواد كيماوية أو سيطرة المعارضة بزعامة الجيش السوري الحر على الجزء الأكبر من الأراضي السورية بما فيها المدن الكبرى وعزلة النظام السوري وسقوطه.

تراقب إسرائيل بقلق ما يجري في سورية، مفضلة في هذه المرحلة أن تقف على الحياد وألاّ تتدخل قبل وقوع السيناريوهات الخطرة. فحتى الفترة الأخيرة كان من الأسهل على إسرائيل التعايش مع نظام بشار الأسد الضعيف، والذي من شأنه أن يضعف المحور الراديكالي الذي تتزعمه إيران، إلاّ إن هذا الموقف تغير في أعقاب المخاوف من انتقال السلاح الكيماوي إلى حزب الله، ولا سيما بعد عملية الاغتيال التي استهدفت فريق إدارة الأزمة التابع للأسد.

من المحتمل أن يؤدي الوضع الحالي إلى مجموعة من السيناريوهات التي هي في أغلبيتها سيئة بالنسبة إلى إسرائيل، ومن ضمنها:

١- سقوط نظام بشار الأسد، وتفكك مؤسسات الحكم والبنية السياسية للدولة السورية (الكانتونات)، واندلاع حرب أهلية وطائفية لا هوادة فيها، وعمليات تطهير إثني وطائفي، وعمليات نزوح للسكان إلى مناطق واقعة تحت تأثير طائفي معين.

٢- السيطرة الجزئية: في حال نجح نظام الأسد في البقاء (سواء أكان الأسد شخصياً أو زعيم آخر أو مجموعة قيادة علوية)، فإنه سيكون نظاماً ضعيفاً وسيفقد شرعيته وسيحاول السيطرة بالقوة على المحور الأساسي الذي يربط دمشق بحمص وحلب وبالمنطقة الساحلية، وفي المقابل سيخسر سيطرته الفعلية على المناطق الواقعة في الأطراف.

٣- قيام حكم سياسي مختلف يتشكل من داخل سورية، وصعود نظام جديد يستند إلى اتحاد قوى المعارضة ينجح في العمل بصورة فعالة ويحقق الاستقرار من خلال المساواة بين الطوائف المختلفة.

٤- نشوء الفوضى وفقدان السيطرة بعد سقوط نظام بشار الأسد من دون إيجاد نظام مركزي بديل. فتتحول سورية إلى ساحة للقتال بين القوى المختلفة المدعومة من الدول الخارجية التي تتصارع فيما بينها - مثل إيران ضد السعودية ودول الخليج، وتركيا ضد الأكراد، والولايات المتحدة ضد روسيا.

٥- حدوث تدخل خارجي بقيادة المجتمع الدولي، يعمل في البداية على إسقاط نظام بشار الأسد، ثم يقيم حكماً جديداً ويسعى لتحقيق المصالحة الداخلية والإصلاحات الديمقراطية.

بالنسبة إلى إسرائيل فإن جميع السيناريوهات تنطوي على مخاطر وتهديدات جديدة، فهي تتخوف بالدرجة الأولى من تحول هضبة الجولان إلى منطقة لا يوجد سيطرة فعلية عليها، الأمر الذي سيسمح للجماعات المتطرفة والمعادية بالقيام باستفزازات ضد إسرائيل، وسيسهل انتقال وسائل القتال الإستراتيجية والكيماوية إلى حزب الله وأطراف متشددة أخرى.

كما تتخوف إسرائيل من أن تبادر إيران إلى مهاجمتها بواسطة حزب الله أو عملاء آخرين، أو من نشوء أزمة إنسانية كبيرة، وحركة نزوح في اتجاه الدول المجاورة لسورية بما في ذلك هضبة الجولان، كذلك من تحول الاهتمام بالموضوع الإيراني في اتجاه الأزمة في سورية، الأمر الذي سيسمح لإيران بمواصلة برنامجها النووي.

لكن على الرغم من هذا كله، فإن حدوث هذه السيناريوهات ينطوي على فرصة إضعاف المحور الراديكالي، الأمر الذي سيؤدي إلى تغيير في موازين القوى في لبنان، وإلى إمكان إعادة تحريك عملية تجريد حزب الله من قدراته الإستراتيجية.

وفي جميع الأحوال فالمطلوب من إسرائيل الاستفادة من الفرص المتعددة من أجل القيام بمبادرات وخطوات فعالة من جانبها ومن جانب والولايات المتحدة والمجتمع الدولي.

إذا أردنا تحديد ما هي مصالح إسرائيل إزاء الأزمة الحالية في سورية يمكننا الإشارة إلى الأهداف التالية: تحقيق الهدوء والاستقرار على المستوى الأمني؛ قيام حكم جديد في سورية يستطيع أن يتحمل المسؤولية ويكون مستقراً وغير معاد لإسرائيل؛ إخراج سورية من المعسكر الإيراني، وجعلها أكثر عرضة للتأثير الغربي؛ تقليص الانعكاسات السلبية للدول المجاورة لسورية، مثل لبنان والأردن، على المحيط الإقليمي عامة؛ منع انتقال الأسلحة الكيماوية والإستراتيجية إلى جهات متطرفة يمكن أن تستخدمها ضد إسرائيل.

وهناك ثلاثة خيارات سياسية أساسية أمام إسرائيل، هي:

١- سياسة محكمة تسعى لبناء شروط من أجل بلورة نظام مختلف في سورية يكون مريحًا بالنسبة إلى إسرائيل، وذلك من خلال تقديم المساعدة للمعارضة، وإلحاق الأذى بمراكز القوة والدعم لنظام بشار الأسد. كذلك يمكن استغلال الفرصة لمعالجة مسألة حزب الله.

٢- سياسة أمنية يجري التركيز فيها على تقليص التهديدات الأمنية الحالية والمستقبلية، وخوض معركة سرية لمنع تهريب السلاح الكيماوي أو انتقاله إلى جهات متشددة، ومنع نظام الأسد من استخدام هذا السلاح ضد مواطنيه أو تسليمه إلى حزب الله، وتعزيز البنية الدفاعية في هضبة الجولان، وتحسين الجهوزية في مواجهة الأخطار الأمنية.

٣- الوقوف على الحياد، انطلاقاً من النظرة القائلة إنه ما زال من السابق لأوانه سقوط نظام الأسد، وأن بقاء الأسد ضعيفاً هو الأفضل بالنسبة إلى إسرائيل مقارنة بسائر السيناريوهات.

على الرغم من الغموض السائد بشأن كيفية تطور الأحداث في سورية، فإنه يتعين على إسرائيل العمل انطلاقاً من الافتراض القائل بأن نظام الأسد لن يصمد بصورته الحالية، وستكون لسقوط هذا النظام إيجابيات، مثل إضعاف المحور الراديكالي الذي تتزعمه إيران، كما ستكون له سلبيات، مثل خلق تهديدات جديدة لإسرائيل. لذا على إسرائيل، وعلى الرغم من محدودية قدرتها على التأثير، إظهار مزيد من الفعالية والعمل على بلورة مبادرة تستند بصورة أساسية على العمل السري من أجل إضعاف الدعم لنظام الأسد وحزب الله، ومنع انتقال الأسلحة الإستراتيجية والكيماوية إلى أيدي جهات متطرفة، ومنع بشار الأسد من استخدام السلاح الكيماوي، وإقامة قنوات اتصال مع المعارضة السورية أو زعامات بديلة، وإنشاء مراكز مساعدة إنسانية لمواجهة وصول موجات من النازحين إلى هضبة الجولان.

لقد أدى التغير في الوضع الإستراتيجي إلى زيادة المصالح المشتركة بين إسرائيل وتركيا، وبصورة خاصة فيما يتعلق بقيام حكم مركزي ومسؤول في سورية، وكبح انتقال الاضطرابات إلى الدول المجاورة، وتقليص دور الأطراف الجهادية المتشددة. ونظراً إلى النفوذ الذي تملكه تركيا في أوساط المعارضة السورية، فإن على إسرائيل العمل على استئناف التعاون الإستراتيجي مع تركيا.

(*) باحث في «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب. ترجمة خاصة.

تقرير جدير لمركز «كيشف»:

تفاقم التهديدات لحرية الصحافة في إسرائيل خلال ٢٠١٢!

ترجمة وإعداد: سعيد عياش

تعريف:

ننقل هنا ملخصا مطولا لتقرير صدر حديثا (في نهاية تموز ٢٠١٢) عن «مركز حماية الديمقراطية في إسرائيل» («كيشف») يرصد جملة من الانتهاكات والتعديات على حرية الصحافة والصحافيين في إسرائيل من جانب المؤسسات والجهات الرسمية خلال السنة الأخيرة.

ويأتي هذا التقرير في نطاق سلسلة تقارير المتابعة المنتظمة التي يصدرها المركز المذكور، والتي يرصد ويتناول فيها أهم الانتهاكات والتعديات والإجراءات المتعلقة بحرية الصحافة في إسرائيل.

تعديات على حرية الصحافة - ٢٠١٢

ينبع حق الجمهور في المعرفة من الفرضية الكامنة في أساس النظام الديمقراطي وفحواها أن المواطنين وليس السلطة هم الذين يقررون ما هو المرغوب والمراد لهم، وبناء عليه فإن حق المواطن في أن يكون مدركا وعارفا لما يحدث في الساحة العامة هو شرط مسبق لمشاركته في الحياة العامة. فهذه المعرفة تساعد المواطن في اختيار ممثليه للسلطة بصورة واعية وبناء على تفضيلاته الضميرية. كذلك فإن حرية المعلومات تساعد المجتمع المدني في منع أصحاب القوة والنفوذ من التصرف بصورة غير ملائمة وخلافا للمصلحة العامة.

إن حق الجمهور في المعرفة هو أحد المكونات في حقوق مدنية أخرى مثل حرية التعبير، حرية الصحافة، حرية التنقل وحرية التنظيم.

وكان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في العاشر من كانون الأول ١٩٤٨، قد تطرق أيضا إلى حق الجمهور في الحصول على معلومات، حيث أكد على حق كل إنسان في حرية الرأي والتعبير... وطلب معلومات وآراء، وتلقيها ونقلها بكل الوسائل.

في إسرائيل ما زالت حرية الصحافة غير مكرسة في تشريع رئيس أو حتى ثانوي، وإنما هي تعتمد بالأساس عل قرارات المحكمة الإسرائيلية العليا، الأمر الذي يجعلها عرضة للتعديات والانتهاكات بصورة دائمة.

فيما يلي عدة أمثلة على تعديات ملموسة أو ممكنة، على حرية الصحافة في إسرائيل من قبل سلطات الدولة:

أ- التدخل في مؤسسات وهيئات إعلامية وتهديدات بالإغلاق وتعطيل فعلي

صحيفة "يسرائيل هيوم" وعلاقاتها برئيس الحكومة:

تخضع "يسرائيل هيوم"، وهي الصحيفة الأوسع انتشارا في إسرائيل حاليا (توزع مجانا)، لملكية رجل الأعمال شلدون إدلسون، المقرب من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، والذي تبرع بمبالغ كبيرة لحملته الانتخابية.

وكان رئيس ديوان نتنياهو حتى الآونة الأخيرة، نتان إيشل، قد عمل سابقا- لغاية العام ٢٠١٠- مساعدا لمدير عام الصحيفة، ويقول كثيرون إن هذه العلاقة الوثيقة بين مالك الصحيفة ورئيس الحكومة، تجد تعبيرا لها في الطريقة التي تغطي بها الصحيفة المواضيع السياسية والاجتماعية، وخاصة تلك المرتبطة بنتنياهو نفسه، وقد تجلى ذلك في مثال حدث مؤخرا، يتعلق بطريقة تغطية الصحيفة لمحاولة انتحار موشيه سيلمان (الذي أحرق نفسه في نطاق الاحتجاج الاجتماعي وتوفي بعد أيام متأثرا بحروقه).

وفي شباط ٢٠١٢ أفادت محطة تلفزيون القناة العاشرة أن أحد كبار المعلقين في صحيفة "يسرائيل هيوم"، درور إيدار، يعمل بأجر من قبل ديوان رئيس الحكومة، من دون أن تعطي الصحيفة أي مؤشر على ذلك للقراء.

إن حقيقة كون "يسرائيل هيوم" توزع مجانا تعطيها أفضلية غير نزيهة في مقابل الصحف الأخرى، وهذه الحقيقة هي التي جعلتها الصحيفة الأوسع انتشارا في إسرائيل بعد سنوات معدودة من صدور عددها الأول في العام ٢٠٠٧.

وفي العام ٢٠١٠ رفضت مشاريع قوانين، قدمت للكنيست للحد من توزيع صحف بالمجان.

القناة العاشرة: تهديد بالإغلاق وتقارير عن ابتزاز

في كانون الثاني ٢٠١٢، كانت محطة القناة العاشرة للتلفزيون على وشك الإغلاق بعدما رفضت لجنة الاقتصاد التابعة للكنيست طلب تأجيل سداد ديون المحطة المستحقة للدولة، وقد اتخذت اللجنة هذا القرار على الرغم من المواقف المتناقضة لوزير الاتصالات موشيه كحلون ورئيس السلطة الثانية في التلفزيون والإذاعة، التي كانت المحطة مدينة لها. وقد كان من شأن إغلاق المحطة أن يعطي احتكار سوق البث التلفزيوني التجاري في إسرائيل لمحطة القناة الثانية فقط. ولكن قبل بضعة أيام من الموعد المقرر لإغلاق المحطة (القناة العاشرة) مددت السلطة الثانية امتيازها في أعقاب وجهة نظر قدمها المستشار القانوني للحكومة.

إن الحقيقة المتمثلة في أن أحدى قنوات الإعلام المركزية في إسرائيل كادت تغلق بسبب خلاف بيروقراطي مع المنظم هي أمر خطير في حد ذاته. غير أن أبعادها ودلالاتها تتعاظم في ضوء الخشية من أن الدافع الحقيقي القابع خلف القرار هو رغبة السلطة في إسكات منتقديها. وكان مسؤولون كبار في المحطة قد ادعوا بأنهم تلقوا رسائل عن طريق ديوان رئيس الحكومة فحواها أنه إذا تم إعفاء عدد من كبار الصحافيين من عملهم في القناة التلفزيونية ومن ضمنهم المراسل السياسي رافيف دروكر، فسوف يسمح بجدولة ديون القناة. يشار إلى أن دروكر كان قد نشر في العام ٢٠١١ تحقيقا صحافيا حول تمويل سفريات رئيس الحكومة نتنياهو من قبل جهات خاصة، خلافا للقواعد المتبعة.

٣ - تدخل ديوان رئيس الحكومة في سلطة البث والتلفزيون التعليمي:

كثرت التقارير في الأشهر الأخيرة حول تدخل ديوان رئيس الحكومة في سلطة البث، وقد تم من ضمن جملة أشياء أخرى إقصاء كيرن نويباخ، مقدمة برنامج «مباط شيني» (نظرة ثانية)، المعروفة بأسلوبها في إبداء الرأي من عملها، بدعوى أنها ليست ذات وجه تلفزيوني لائق.

وذكرت التقارير أن مجلس إدارة سلطة البث يتألف في غالبيته من أشخاص مقربين من نتنياهو، وأن هؤلاء عينوا مراسلين لديهم استعداد للإذعان لإملاءات مجلس الإدارة الجديد.

وأوعز مدير إذاعة «صوت إسرائيل» الجديد، ميخائيل ميرو، لمقدمي البرامج الصباحية في الإذاعة، يارون ديكل وكيرن نويباخ، بالامتناع عن التعبير عن آرائهما في أثناء البث. وقد مثل مدير عام مركز «كيشف» أمام لجنة آداب المهنة في سلطة البث في كانون الأول ٢٠١١ وأبدى موقفا حازما ضد هذا التوجيه أو الإيعاز.

وفي تموز ٢٠١٢ قررت إدارة سلطة البث «موازنة» المضامين في برنامج نويباخ وذلك عن طريق إضافة مناحيم بن كمذيع مقدم إلى جانبها، وهي خطوة وجهت لها انتقادات حادة من جانب المعلقين، ومن جانب رابطة الصحافيين في القدس وحتى من جانب لجنة آداب المهنة في سلطة البث ذاتها.

وفي شهر نيسان ٢٠١٢ أوعز ميرو لعنات دافيدوف، مقدمة برنامج «في منتصف اليوم السادس»، بإلغاء زوايا أدب الصحافة الشخصية في البرنامج.

وقد تحدثت تقارير أيضا عن تدخلات من جانب ديوان رئيس الحكومة، وصلت إلى حد محاولة السيطرة على التلفزيون التعليمي، الذي يخضع لمسؤوليته.

في آب ٢٠١١ تحدثت تقارير عن محاولات من جانب رئيس الحكومة نتنياهو للتدخل في تغطية الاحتجاج الاجتماعي من قبل سلطة البث. ففي أثناء نقاش حول موضوع التسييس في سلطة البث، جرى في مجلس الصحافة الإسرائيلي، تحدثت فيرد بيرمان من رابطة الصحافيين في القدس، باسم «زملاء مجهولين» يعملون في القناة الأولى في التلفزيون ويخشون الكشف عن أسمائهم، عن مكالمات هاتفية وصلت من ديوان رئيس الحكومة إلى هيئة تحرير الأخبار في القناة مساء «مظاهرة الـ٣٠٠ ألف» الاحتجاجية- الاجتماعية، طلب فيها من المراسلين الكف عن الإبلاغ عن عدد المتظاهرين في المدن المختلفة. وتقول بيرمان إن هذه التعليمات (من ديوان نتنياهو) طبقت، بل وألغيت مقابلة مخططة مع دافني ليف (إحدى المتزعمات لحركة الاحتجاج الاجتماعي). وقال موطي أمير، مدير إذاعة «ريشت ب» (الشبكة الثانية) الحكومية، إن مدير «صوت إسرائيل» ميخائيل ميرو، تهرب من إعطائه موافقة على بث برنامج خاص لتغطية التظاهرة الضخمة في تل أبيب، وإنه بعد أسبوع من ذلك، وبعد أن اتفق مع ميرو على بث برنامج خاص عن المظاهرات في أنحاء البلاد، هاتفه مدير الراديو قبل وقت قصير من بدء البرنامج وأمره بإلغائه.

٤- إغلاق راديو «صوت السلام»:

في تشرين الثاني ٢٠١١ توقف بث راديو «صوت السلام» اليهودي- العربي بدعوى أنه لم يتم تخصيص تردد بث بشكل رسمي للمحطة التي أقامت أجهزة إرسالها في مدينة رام الله وتلتقط برامج بثها داخل إسرائيل أيضا.

ففي ٢٠١١/١١/١٧ تم استدعاء موسي راز، أحد الذين يديرون هذه المحطة، إلى مقابلة في الشرطة استجوب خلالها تحت التحذير لمدة ٣ ساعات بتهمة تشغيل محطة راديو بصورة غير قانونية. ولم يتم إخلاء سبيل راز إلا بعد اضطراره للتوقيع على تصريح مشفوع بالقسم يعلن فيه أنه «سيعمل على وقف بث البرامج المخصصة لسكان إسرائيل»، وبعد أن أرغم تحت طائلة التهديد بتمديد الاعتقال على إجراء مكالمة هاتفية أمر فيها بوقف بث المحطة.

لقد توقف بث راديو «صوت السلام»بعد ٧ سنوات من العمل، ولكن قبل أسبوعين فقط من استجواب راز، تلقت المحطة رسالة من وزارة الاتصالات طلب فيها من القائمين عليها وقف البث لأن هذه الإذاعة «غير قانونية». وقد تعهدت المحطة بالرد على الطلب بعد الحصول على استشارة قانونية، غير أن الإغلاق القسري تم بشكل فوري تقريبا، قبل أن تحاول إدارتها تسوية الأمر قانونيا.

هذا وقد سمعت في أعقاب ذلك أصوات كثيرة تقول إن الإذاعة أغلقت لأن برامجها تضمنت الكثير من الأصوات الانتقادية غير المنسجمة مع سياسة الحكومة.

٥- مشروع قانون لنقل الإشراف على مؤسسات الإعلام التجارية إلى جهة حكومية:

في تموز ٢٠١٢ صادقت اللجنة الوزارية لشؤون التشريع على اقتراح وزارة المواصلات القاضي بتولي هيئة داخلية- حكومية مسؤولية تنظيم برامج البث التجارية في التلفزيون والراديو، والإشراف عليها. وقد أقر الاقتراح على الرغم من اعتراض جهات ومؤسسات كثيرة، ومن ضمنها اتحادات المنتجين والسلطة الثانية والمعهد الإسرائيلي للديمقراطية.

وجاء في وجهة نظر قانونية أعدها المعهد الأخير أن «الاقتراح يعكس توجها خطيراً نحو الاحتفاظ بالسيطرة السياسية في الإشراف على سوق مضامين البث (وأن) الاستقلالية المهنية هي شرط ضروري لعمل المنظم». وجاء أيضا في ما كتبه مسؤولو المعهد: «نحن نعتقد بوجوب إبعاد ضباط المضمون قدر المستطاع عن المستوى السياسي».

٦- تدخل مقلق للمتحدث العسكري في عمل هيئات الأخبار:

كشف النقاب مؤخرا عن وجود تسويات بين مكتب المتحدث بلسان الجيش الإسرائيلي وبين الصحف، وهو أمر يثير تساؤلات بشأن قدرة المراسلين على تغطية المواضيع المتعلقة بالجيش بشكل ملائم.

ب. تعديل قانون القذف والتشهير ومبادرات أخرى

في تشرين الثاني ٢٠١١ أقر في الكنيست بالقراءة الأولى مشروع لتعديل قانون القذف والتشهير والذي يسعى إلى زيادة حجم التعويضات بشكل ملموس لأي شخص يلحق به مس أو ضرر جراء نشر حوله وذلك من دون أن يقع عليه واجب إثبات الضرر أيا كان.

هذا الاقتراح يمكن أن يؤدي إلى تحويل أي تهديد برفع دعوى تشهير إلى وسيلة تمنع بواسطتها السلطة وأصحاب النفوذ نشر تحقيقات صحافية ضدهم. إن مثل هذا الوضع يشكل تهديدا خطيرا لحرية التعبير وقد يؤدي، قولا وعملا، إلى نهاية الصحافة المحققة في إسرائيل.

وقد أظهر استطلاع أجراه مركز "كيشف" في صفوف الصحافيين أن ٨٠٪ منهم يعتقدون بأن تعديل القانون المقترح سيقلل التحقيقات الصحافية والمقالات الانتقادية التي يتم نشرها في وسائل الإعلام.

بالإضافة إلى هذا الاقتراح ("قانون الإسكات") هناك مبادرات تشريعية إشكالية أخرى.

ففي كانون الثاني ٢٠١٢ أقر بالقراءتين الثانية والثالثة تعديل قانون المحاكم، والذي ينص على عدم نشر اسم مشبوه لم تقدم ضده لائحة اتهام إلا بعد مرور يومين على الأقل من بدء التحقيق معه.

وفي كانون الأول ٢٠١١، أعلن أن وزارة العدل تسعى لدفع تعديل لقانون العقوبات، يفرض بموجبه حظر تام وصارم على نشر مواد أولية وإفادات من غرف التحقيق، وذلك من دون تحديد لزمن ("قانون الإخفاء").

هذه الاقتراحات والمشاريع تشكل مسا خطيرا بحق الجمهور في المعرفة، وهناك تخوف من أن تستخدم القوانين الجديدة لمنع النقاش العام حينما يتورط مسؤولون كبار في أعمال جنائية كما حدث في غير مرة في السنوات الأخيرة.

فمن الصعب التكهن بما (ومتى) كنا سنعلم عن قضية (رئيس الدولة السابق) موشيه كتساب، على سبيل المثال، فيما لو كانت هذه القوانين نافذة المفعول قبل عدة سنوات، وكيف كانت القضية ستتطور في غياب نقاش عام يستند على تحقيقات صحافية تضمنت مواد من التحقيق. كذلك الحال في قضية رئيس الحكومة السابق إيهود أولمرت، ووزراء سابقين مثل أبراهام هيرشزون، شلومو بنيزري وآرييه درعي، وحتى وزير الخارجية الحالي أفيغدور ليبرمان الذي يفترض أن تقدم ضده قريبا لائحة اتهام.

ج- قضية عنات كام وأوري بلاو

في العام ٢٠٠٨ نشر مراسل «هآرتس» أوري بلاو تقريرا «كشف» فيه النقاب عن أن الجيش الإسرائيلي صادق سلفا على «تصفية مطلوبين» في عملية نفذت في العام ٢٠٠٧، خلافا لأمر صادر عن المحكمة الإسرائيلية العليا.

وقد استند التقرير على وثائق سرية سلمتها عنات كام، التي خدمت في مكتب قائد المنطقة الوسطى، إلى الصحافي المذكور. واتضح في التحقيق أن كام سلمت بلاو أكثر من ٢٠٠٠ وثيقة مصنفة (سرية)، وقد احتجزت المجندة السابقة رهن الإقامة المنزلية لمدة سنتين (٢٠١١- ٢٠١٢)، في الوقت الذي حظر فيه خلال الأشهر الثلاثة الأولى من اعتقالها نشر أي خبر عن توقيفها رهن الاعتقال والتحقيق.

وفي شباط ٢٠١١ أدينت كام في المحكمة المركزية في تل أبيب، في نطاق صفقة ادعاء في لائحة اتهام معدلة، بتهم التجسس الخطير ونقل معلومة سرية دون إذن، ولكن من دون نية التسبب بضرر لأمن الدولة، وفي نهاية العام ذاته حكمت بالسجن لمدة أربع سنوات ونصف السنة.

أما المراسل الصحافي أوري بلاو فقد مكث في خارج البلاد طوال العام ٢٠١٠، بعدما صدر ضده أمر اعتقال ولم يعد إلى البلاد إلا بعد التوقيع على اتفاق مع النيابة العامة. وفي آذار ٢٠١١ أعلنت وزارة العدل أن بلاو سيقدم للمحاكمة أيضا بتهمة الاحتفاظ بمعلومات سرية دون إذن. وفي نهاية شهر أيار ٢٠١٢ قرر المستشار القانوني للحكومة تقديم لائحة اتهام ضد هذا الصحافي، وفي ٢٤ تموز الماضي (٢٠١٢) أدين بلاو بالتهمة المذكورة، وفي نطاق صفقة ادعاء وقعت معه اتفق على أن تطلب الأطراف المعنية من المحكمة أن تحكم عليه القيام بأعمال خدمة لمدة ٤ أشهر .

وكما أكد مجلس الصحافة في إسرائيل فإنه لا يجدر تقديم لائحة اتهام ضد صحافي احتفظ بوثيقة سرية في أثناء قيامه بعمله الصحافي، وعموما فإن طريقة معالجة قضية كام- بلاو تنطوي على تعسف فظ في ضوء حقيقة أن رئيس هيئة الأركان العامة السابق غابي أشكنازي وقائد المنطقة الوسطى يائير نافيه، اللذين عملا- كما جاء في التقرير الصحافي- عن علم مسبق بشكل مخالف لقرار المحكمة العليا، لم يمثلا لأي محاسبة أو مراجعة.

د- تعديات على الصحافيين الأجانب والفلسطينيين

قدمت السكرتيرة العامة لإتحاد الصحافيين الدولي (FPA) غالنيس شوغرمان عدة أمثلة لمركز "كيشف" عن حالات مس وتعد على صحافيين أجانب وإعاقة لعملهم في أثناء الفترة الأخيرة، نورد منها الآتي:

لم توزع منذ بداية الانتفاضة الثانية بطاقات صحافة من قبل مكتب الصحافة الحكومي الإسرائيلي لصحافيين ومراسلين فلسطينيين.

تعديات مقصودة بواسطة وسائل تفريق المظاهرات على صحافيين يغطون المظاهرات ضد جدار الفصل.

في موضوع تمديد مكوث الصحافيين الأجانب في البلاد لأكثر من خمس سنوات، يعامل الصحافيون الأجانب معاملة مشابهة لمعاملة طلبات مهاجري العمل. فتمديد مكوثهم يحتاج إلى موافقة لجنة خاصة في وزارة الداخلية تجتمع مرة في الشهر. ومنذ نهاية العام ٢٠١١ لا يوجد مدير عام لمكتب الصحافة الحكومي، وبحسب قول شوغرمان فإن هذا الأمر يؤدي إلى قرارات تعسفية في هذا الصدد.

مضايقات وتحقيقات واعتقالات وإهانات للصحافيين والصحافيات الذين توجد بحوزتهم بطاقة صحافة على حاجزي قلنديا وبيت لحم وغيرهما.

هـ- إسكات النقاش العام في موضوع مهاجمة إيران:

في تشرين الأول ٢٠١١ نشرت أخبار مؤداها أن رئيس الحكومة نتنياهو ووزير الدفاع إيهود باراك اتفقا على شن هجوم عسكري على منشآت إيران النووية، على الرغم من معارضة رؤساء المؤسسة الأمنية. وقد انتقد الصحافي ناحوم بارنياع غياب نقاش عام حول هذا الموضوع وطرح تساؤلات حول المصالح القابعة خلف هذا القرار، وفيما يتعلق بطرق اتخاذ القرارات في إسرائيل.

وأثار النقاش العام الذي ظهر في أعقاب التقارير حفيظة وزراء كبار في الحكومة ادعوا أن وجود مثل هذا النقاش هو مسألة خطيرة. وقال أحد هؤلاء الوزراء (دان مريدور) في مقابلة مع صحيفة "معاريف" إن "حق الجمهور في المعرفة لا يتضمن نقاشا من هذا النوع".

غير أن تجربة الماضي تظهر أن عدم نشر معلومات وإسكات النقاش العام هو ما يشكل بالذات خطرا على أمن الدولة والمصلحة العامة.

«كل شيء متوقع عندما تكون السلطة في يد نتنياهو»!

كتب الصحافي الإسرائيلي المخضرم، عوزي بنزيمان، رئيس تحرير المجلة الإلكترونية «العين السابعة» التي تعنى بشؤون الإعلام والصحافة وتصدر عن المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، مقالا في المجلة حول قرار إدارة سلطة البث القاضي بإلغاء تعليقات المحللين في البرنامج الإذاعي «في منتصف اليوم السادس».

وتناول البرنامج، الذي تحدث عنه بنزيمان، موضوعات إلغاء اتفاقية الغاز بين إسرائيل ومصر، والعنف في ملاعب كرة القدم، وتجنيد الحريديم، والتعصب داخل المجتمع الإسرائيلي.

وأشار بنزيمان إلى أن «المتناقشين (في البرنامج) بدوا راضين، وامتدحوا الإجماع القومي، وعبروا عن آرائهم بلهجة مرتاحة». وشدد الكاتب على أنه «لا توجد مفاجأة، فكل شيء متوقع عندما تكون سلطة البث في يد نتنياهو ورجاله. ومنذ اللحظة التي تم فيها تشكيل اللجنة الإدارية الحالية لسلطة البث، التي يفتقر أعضاؤها إلى الفقرات الأساسية في العامود الفقري ولديهم ارتباط واضح للغاية برئيس الحكومة، طفا على السطح التوجه بفرض سلطة الحكم على البث الجماهيري، وهو آخذ في التطبيق بخطوات عملاقة. وقد تم تعيين صحافيين في المناصب الرئيسة، مثل مدير عام سلطة البث (يوني بن مناحيم) ومدير صوت إسرائيل (ميخائيل ميرو)، من الذين يرغب ديوان رئيس الحكومة في تكريمهم».

وأضاف بنزيمان أن بن مناحيم وميرو «لم يتريثا وزودا البضاعة فورا: بضربة تعيينات واحدة قاضية تم استبدال مراسلين ومذيعين في البرامج التي تتناول الأحداث الجارية الأساسية وتعيين مذيعين مكانهم يفتقرون إلى الكاريزما الإذاعية أو مراسلين مطواعين وامتثاليين. وبعد ذلك جاء دور التعقير الثقافي: تم إصدار أوامر إلى مقدمي برامج المواضيع الآنية بإلغاء أو إخفاء صوتهم الشخصي الثقافي والعلمي، وبعدها طرد الضيوف الذين لديهم موقف (نقدي) من على موجات الأثير. وهكذا أخذ يفقد صوت إسرائيل بسرعة صبغته واستقلاله وتنوعه ويتجه نحو التلاشي والملل مثل القناة الأولى غير المعروفة كمنارة إعلامية مضيئة».

وتابع بنزيمان أن «تعيين بن مناحيم وميرو أثار قلقا لدى خروجه إلى حيز التنفيذ. وقد حذرت نقابة الصحافيين القطرية والنقابة في القدس وكبار العاملين في صوت إسرائيل من تحويل البث الجماهيري إلى بوق للسلطة. وتم البحث في هذه التحذيرات في مجلس الصحافة ودفعها إلى اتخاذ قرار متميز يقر بأن اعتبارات البث الجماهيري يجب أن تكون معزولة عن أي تأثير سياسي».

ولفت بنزيمان إلى أن رئيس سلطة البث، أمير غيلات، وميرو، الذي شارك في اجتماع مجلس الصحافة، في أعقاب قراره، احتجا على مجرد الاشتباه بهما ورفضا رفضا قاطعا أنهما تعيينان سياسيان وأن سلطة البث، بأدائها المهني، ستمنح موطئ قدم للحكومة أو رئيسها. وقد كان بن مناحيم في حينه أكثر وضوحا بقوله خلال مؤتمر سديروت إن التهجمات على ما يحدث في سلطة البث تحت إدارته تنبع من اعتبارات غير موضوعية وتجارية من جانب وسائل الإعلام الخاصة.

ورأى بنزيمان أن «الواقع في سلطة البث، الذي يبلوره غيلات وبن مناحيم وميرو، طفا على السطح وأخذ يذيب المساحيق التي يدهنها الثلاثة على وجه السلطة. ويُخرس صوت إسرائيل الأصوات المستقلة، ويسد أفواه المذيعين والمحللين داخل صفوفه ويغلق الميكروفونات أمام ضيوف نقديين. وتسعى الإذاعة العامة، بنجاح ونجاعة يثيران الهلع، إلى بث خطاب موحد وإجماعي، هدفه أن يضفي على الخطاب العام أجواء إجماع وتضامن».

وأشار إلى أنه «يتم تفسير هذا الأداء بالالتزام بوثيقة نكدي، التي أقرت في حينه قواعد آداب المهنة في البث الجماهيري. إلا أن رؤساء سلطة البث ارتبكوا، أو ربما يسعون إلى تضليلنا. فالتمسك بالاتزان في المواقف الذي أمرت به الوثيقة تفسره القيادة الحالية لسلطة البث بصورة شكلية. وإلى فترة وصولهم هم إلى مناصبهم الحالية، كان هناك اتزان من خلال تنوع الأصوات التي انبثقت من بث صوت إسرائيل. والرسالة الصادرة الآن من ستوديوهات صوت إسرائيل موحدة ومتوافقة. ويبدو بن مناحيم وميرو كمن يبذلان جهدا كبيرا من أجل منع انكشاف الجمهور على مواقف مناقضة لمواقف السلطة؛ ولا يكتفيان بأن البث في ظهيرة يوم الجمعة لا تصدر منه أصوات مريحة للحكومة وإنما يطبقان ذلك على البرامج اليومية أيضا».

وشدد بنزيمان على أن أكثر ما يثير الإحباط هو أن «صحافيين مهنيين، ومعهما غيلات الذي لديه خلفية إعلامية، يتعاونون مع هذه الخطوة، إن لم يكونوا المبادرين إليها، لذر الرماد في العيون. وهم يصفون تعيينهم في مناصبهم وأداءهم منذئذ على أنه إخراج شرعي إلى حيز التنفيذ وجدير بالمهمة التي أوكلت لهم. وعمليا فإنهم يطبقون رغبة الحكم الحالي في تحديد الأجندة اليومية الإعلامية».

وخلص بنزيمان إلى التذكير بأن «البث الجماهيري ليس مشابها للبث الحكومي، إذ يتعين على البث الجماهيري أن يخدم احتياجات الجمهور، بتنوع أصواته ومواقفه، في حين أن البث الحكومي يعطي تعبيرا لمصالح من يحكم في المملكة».

صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

نظام ليس واحداً

أرئيلا أزولاي / عدي أوفير

المشهد الاسرائيلي
مدار

"المشهـــد" الاقتصـــادي

إعـداد: برهوم جرايسي

إجراءات تقشفية وتكاثر مؤشرات التباطؤ الاقتصادي!

* الإجراءات التقشفية تهدف إلى سد العجز المتنامي في الميزانية العامة * مؤشرات التباطؤ ستخيّم على إعداد ميزانية العام ٢٠١٣ * معضلة الحكومة كامنة في كيفية إقرار ميزانية تقشفية في عام انتخابات*

أقر الكنيست الإسرائيلي في جلسة استثنائية الأسبوع الماضي، سلسلة من الإجراءات التقشفية، منها ما دخل حيز التنفيذ فورا، وبعضها يدخل في مطلع الشهر الجاري، وسط مؤشرات لإجراءات تقشفية أعمق في ميزانية العام المقبل، وكل هذا في ظل تكاثر المؤشرات للتباطؤ الاقتصادي.

ومن أبرز الإجراءات رفع ضريبة المشتريات (القيمة المضافة) بنسبة ١٪ لتعلو إلى ١٧٪ ابتداء من مطلع الشهر المقبل- أيلول، ورفع ضريبة الدخل بنسبة ١٪، كما يبدو ابتداء من مطلع العام المقبل، وإجراء تقليص عام في الميزانية العامة لهذا العام بنسبة ٥٪، باستثناء وزارة الدفاع، وبعض البنود في وزارتي التعليم والرفاه.

وقال رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ووزير ماليته يوفال شتاينيتس، إن هذه الإجراءات تهدف إلى لجم العجز في الميزانية العامة، بشكل لا يشذ عن نسبة ٣٪ من الناتج العام، خاصة وأن سقف العجز السابق الذي حددته الحكومة لهذا العام كان في حدود ٣ر١٪، ثم رفعته إلى ٣٪ بسبب حالة التباطؤ الاقتصادي المستفحلة والتي تنعكس في عدد من المعطيات الاقتصادية.

ومن أبرز مؤشرات التباطؤ، العجز المستفحل في مداخيل الضريبة لهذا العام، على الرغم من تخفيض الهدف بنحو ثلاثة مليارات دولار، من نحو ٨٠ مليار دولار إلى نحو ٧٧ مليار دولار، ورغم ذلك، فإن المداخيل لا تحقق الهدف الجديد، وفي النصف الاول من العام الجاري بلغ العجز في المداخيل حوالي ٨٠٠ مليون دولار.

كذلك فإن البطالة عادت لترتفع من جديد، وسجلت في الربع الأول من العام الجاري نسبة ٧٪، (طالع خبرا مفصلا في هذه الصفحة)، كذلك فإن الاستهلاك الفردي في الربع الثاني من العام الجاري سجل هبوطا حادا، فبعد أن ارتفع في الشهرين الأول من العام الجاري بنسبة ٥ر٧٪، فقد سجل تراجعا بنسبة نصف بالمئة في شهر آذار، وفي شهر حزيران بلغ التراجع نسبة ٢٪، أما التضخم المالي فإنه يواصل تراجعه بفعل التباطؤ في النشاط الاقتصادي، ولكن من المتوقع أن يسجل التضخم في شهر آب الحالي وأيلول المقبل، ارتفاعا ملحوظا بفعل ارتفاع أسعار المواد الأساسية وارتفاع سعر صرف الدولار وارتفاع أسعار الوقود.

كذلك فإن الصادرات الإسرائيلية سجلت في الربع الأول من العام الجاري تراجعا بنسبة ٣٪، استمرارا للتراجع الذي حصل في الربعين الثالث والرابع من العام الجاري، إلا أنه بالنسبة للصادرات تحديدا، فمن الممكن أن تسجل عائدات الصادرات في الربع الثاني من هذا العام ارتفاعا ملحوظا بفعل ارتفاع سعر صرف الدولار أمام الشيكل بنسبة تتجاوز ٩٪.

وفي أعقاب هذه المعطيات، فقد خفض بنك إسرائيل المركزي توقعاته للنمو الاقتصادي إلى مستوى ٢ر٧٪ بدلا من ١ر٣٪، في حين لم تعلن وزارة المالية بعد عن توقعاتها للنمو.

وتؤثر هذه المعطيات مباشرة على إعداد الميزانية العامة للعام المقبل ٢٠١٣، وكما يبدو فإن الميزانية قد تشمل إجراءات تقشفية وتقليصات أكثر، والمعضلة التي تقف أمام الحكومة الحالية هي كيف من الممكن وضع ميزانية كهذه، تشمل ضربات للشرائح الوسطى والفقيرة في عام انتخابات.

وأمام هذا الوضع فإن كل السيناريوهات موضوعة، منها عدم إقرار ميزانية جديدة والتوجه إلى انتخابات مبكرة، ولكن في هذه الحالة فإن الإجراءات التي أقرت تكفي وحدها لحملة مضادة ضد الحكومة، أو أن تتفق أطراف الائتلاف على إقرار الميزانية، وجر الانتخابات إلى موعدها الرسمي، في خريف العام ٢٠١٣، بعد أن يكون قد مضى العام، وبدأ الحديث عن ميزانية العام ٢٠١٤.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الإجراءات لم تُواجه بالشكل المتوقع، بمعنى أن الاحتجاجات كانت محدودة، وهذا يعود لعدة أسباب، من أبرزها حالة القلق التي تسود الشارع الإسرائيلي من أجواء الحرب التي تنشرها الحكومة، وثانيا، أن الشارع يراقب الأزمات الاقتصادية المستفحلة في أوروبا والدول المتطورة، وتقبّل تحذير وزير المالية يوفال شتاينيتس من أن عدم قبول هذه الإجراءات سيؤدي إلى أن يكون مصير الاقتصاد الإسرائيلي كاليونان وإسبانيا.

ورغم ذلك، فإن الصحافة الإسرائيلية وجهت سلسلة من الانتقادات لنتنياهو، لكونه لا يضع اليد على العناوين الصحيحة، منها عدم رفع ضريبة الشركات بالشكل الذي عرضته وزارة المالية سابقا، بمعنى نسبة ١٪، كما أن الضريبة التي ستفرضها وزارة المالية على ما عرفت بتسمية "الأرباح المحتجزة" لدى كبرى الشركات الكبرى، من صفقات في الخارج، يقدر حجم أرباحها بحوالي ٣٠ مليار دولار، ستكون بقيمة ٧٥٠ مليون دولار، بدلا من ٥ مليارات إلى ٧ مليارات دولار، على أساس نسبة ما بين ٢٠٪ إلى ٢٥٪ من هذه الضرائب.

كذلك انتقدت صحيفتا "هآرتس" و"يديعوت أحرونوت" قرار نتنياهو بتحييد الميزانيات الخاصة التي تصرف على المستوطنات من التقليصات في الميزانية العامة.

البطالة في الربع الثاني من العام الجاري - ٧٪

*معطيات البطالة هي وفق المقياس الجديد الذي التزمت به إسرائيل *البطالة لا تزال أقل من نسبتها في دول متطورة أخرى*

وزارة المالية تتخوف من استمرار ارتفاعها وتعد سلسلة إجراءات تحارب فيها العاطلين عن العمل أكثر من محاربة مسببات البطالة ذاتها

أعلن مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، في تقرير له في الأيام الأخيرة، أن معدل البطالة في إسرائيل في الربع الثاني من العام الجاري بلغ ٧٪، وسط مؤشرات لارتفاع آخر في البطالة، في حين قالت مصادر في وزارة المالية إن الوزارة تخطط للجم البطالة، من خلال فرض قيود أكثر على استحقاق الحصول على مخصصات البطالة.

وقال مكتب الإحصاء في تقريره إن عدد العاطلين عن العمل اقترب إلى ٢٦٠ ألف شخص، في حين بلغ عدد المنخرطين في سوق العمل في الربع الثاني من العام الجاري ٣ر٣٤٠ مليون عامل وعاملة. وحسابات البطالة في مكتب الإحصاء المركزي تعنى بمن هم محرومون من فرص العمل، وليسوا جميعهم مسجلين في سجلات سلطة التشغيل، كونهم لا يستحقون مخصصات البطالة.

وجاء أيضا أن عدد الذين يعملون في وظائف جزئية، بمعنى أقل من ٣٥ ساعة أسبوعيا، ارتفع في الربع الثاني من هذا العام بنسبة ٣ر٠٪، وهم ٢٢ ألف عامل جزئي جديد، وغالبيتهم الساحقة تتجه إلى وظائف جزئية من باب اللامفر.

ومن الجدير ذكره أن معطيات البطالة الواردة هنا هي بموجب المسح الاستطلاعي الجديد الذي بدأت إسرائيل تتبعه، بموجبات طلب من منظمة OECD، وهو المقياس القائم في الدول المتطورة الأعضاء في المنظمة، وهو أشمل من الذي كانت تتبعه إسرائيل حتى نهاية العام الماضي.

وقد أظهر الاستخدام الأول لهذا المقياس ارتفاع نسبة البطالة بـ ٢٠٪ مقارنة بما كانت عليه من نسبة سابقة، وهذا لأن المسح الجديد بات يشمل بلدات أصغر من تلك التي كان يتوقف عندها المسح السابق، وبحسب محللين فإن المقياس الجديد سمح بإدخال بلدات عربية كثيرة تعاني من استفحال البطالة، واستنادا إلى تقارير سلطة التشغيل فإن البطالة بين العرب في إسرائيل تتجاوز نسبة ٢٠٪ مقابل حوالي ٥ر٤٪ بين اليهود.

طابور من العاطلين عن العمل أمام أحد مكاتب التشغيل- آخر المعطيات تشير إلى استمرار ارتفاع نسبة البطالة في إسرائيل!

وحتى في المقياس الجديد للبطالة، فإن الحكومة الإسرائيلية ترى أن نسبة البطالة في إسرائيل لا تزال أقل بشكل كبير من عدد كبير من الدول المتطورة، فنسبة البطالة في إسبانيا ٢٥٪ واليونان ٢٢٪ وإيرلندا ٥ر١٤٪ والبرتغال ١٤٪ ومصر ١٣٪ وتركيا ٥ر١٠٪ وفرنسا وإيطاليا والهند ١٠٪ وبريطانيا ٥ر٨٪ والولايات المتحدة الأميركية ٨٪ ومثلها في السويد، بينما في كندا تصل نسبة البطالة إلى ٥ر٧٪.

محاربة البطالة أم العاطلين عن العمل

وتدعي وزارة المالية أن لديها تخوفات من استمرار ارتفاع البطالة في الأشهر المقبلة، لتصل إلى ٥ر٧٪ وفق المقياس الجديد، علما أن البطالة كانت قد وصلت في النصف الأول من العام ٢٠٠٩ إلى أقل من ٨٪ وفق المقياس القديم، وهي أقرب إلى ١٠٪ وفق المقياس الجديد.

وكعادتها، فقد سارعت وزارة المالية، عبر مصادر فيها، للإعلان عن سلسلة من الإجراءات التي تنوي اتخاذها، تحت شعار "محاربة البطالة"، ولكن تفاصيلها المعلنة تدل على النية متجهة لمحاربة العاطلين عن العمل، أكثر من مكافحة البطالة، وتأمين أماكن عمل، خاصة للقطاعات المحرومة أصلا من فرص العمل.

ومن بين هذه الإجراءات، تشديد الشروط للحصول على مخصصات بطالة، على الرغم من أن هذه الشروط تشهد تشديدا مستمرا منذ العام ٢٠٠١، والأمر الثاني فتح مسارات تأهيل لمهن جديدة، والمتضرر من هذا هم ذوو الشهادات المهنية والذين أمضوا سنوات طويلة في مهنهم، وتطلب منهم المؤسسة تغيير المهن، تحت ذريعة ايجاد أماكن عمل.

ونقل المحلق الاقتصادي لصحيفة "يديعوت أحرونوت"، "مامون"، عن مسؤولين في وزارة المالية قولهم إن الخطة التي تتم بلورتها تشمل إعداد دورات مهنية مكثفة للعاطلين عن العمل، لتوجيههم إلى قطاعات عمل بحاجة إلى عاملين، على أن يتلقى العاطل عن العمل راتب الحد الأدنى من الأجر خلال الدورات المهنية، وهي عمليا مخصصات أقل بكثير من مخصصات البطالة المرتبطة بحجم راتب العاطل عن العمل قبل إنهاء عمله.

والجدير ذكره أن مخصصات البطالة تدفعها مؤسسة الضمان الاجتماعي الرسمية، ولكن العاملين يدفعون رسوما نسبتها ثابتة من الراتب، ومن هذه الرسوم ما هو لتأمين البطالة.

لكن الملفت للنظر أن وزارة المالية لم تطرح من جديد ما عرف باسم "خطة فيسكونسين" الاستبدادية، التي عانى منها العاطلون عن العمل في أربع مناطق محصورة، من العام ٢٠٠٥ وحتى ربع العام ٢٠١٠، وقد واجهت الخطة معارضة واسعة في الكنيست، شملت نوابا كثيرين من الائتلاف الحاكم، نظرا للشروط المشددة ضد العاطلين عن العمل.

٦٥٪ من الأجيرين في إسرائيل يتقاضون دون معدل الرواتب!

*٥٠٪ من الأجيرين لا يتعدى راتبهم غير الصافي ٦٥٪ من معدل الأجور *الرواتب العالية جدا التي تتقاضها قلة قليلة هي التي ترفع معدلات الأجور* الفجوة الكبيرة ما زالت بين الرجال والنساء- رواتب النساء ٦٠٪ من رواتب الرجال*

أظهرت معطيات لمكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي حجم الفجوات الضخمة في معدلات الرواتب في إسرائيل، إذ تبين أن ٦٥٪ من الأجيرين في إسرائيل يحصلون على أقل من معدل الرواتب غير الصافي، الذي هو مستقر منذ فترة عند ٢٢٢٠ دولارا، وفق سعر الصرف الحالي، في حين أن ٥٠٪ من الأجيرين تصل رواتبهم إلى ٦٥٪ من معدل الرواتب، و٢٥٪ من الأجيرين يحصلون على راتب أقل من الحد الأدنى للرواتب، الذي هو في حدود ١٠٢٥ دولارا.

وقد أصدر مكتب الإحصاء المركزي هذه المعطيات لصحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية التابعة لصحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، وبطلب من الصحيفة ذاتها، لأن المكتب لا يصدر هذه المعطيات بشكل عام، ولا حينما ينشر المعدل العام للرواتب في إسرائيل، بزعم أن هذه المعطيات لا تعكس الواقع على حقيقته، وهذا ما يرفضه خبراء في حديث للصحيفة، مؤكدين أنه حتى وإن لم تكن المعطيات دقيقة جدا، إلا انها تعكس التوجه العام في مسألة الأجور في إسرائيل.

وتتحدث معطيات مكتب الإحصاء المركزي عن العام ٢٠١٠، لكن الصحيفة لاءمت المعطيات للعام الجاري ٢٠١٢، وبحسب تلك المعطيات فإن المعدل العام للرواتب في شهر نيسان الماضي بلغ ٢٢٢٠ دولارا، وفق سعر صرف الدولار الحالي الذي يلامس ٤ شيكلات للدولار الواحد، وتتعلق المعطيات برواتب قرابة ٣ر١ مليون عامل قبل عامين، ووفق معدل معطيات للسنوات ٢٠٠٨ وحتى ٢٠١٠.

وتقول الصحيفة في تقريرها إن معطيات مكتب الإحصاء المركزي تعزز استنتاجات تقرير الفقر الأخير، الذي أظهر أن أكثر من ١٣٪ من العائلات التي فيها عامل واحد، موجودة تحت خط الفقر، إذ تبين من المعطيات أن ٢٥٪ من الأجيرين في إسرائيل يحصلون حتى ٨٧٪ من الحد الأدنى من الرواتب، بمعنى أنهم يتقاضون حتى ٨٩٢ دولارا شهريا، في حين أن خط الفقر الذي حددته مؤسسة الضمان الاجتماعي للفترة الأخيرة، هو ٦٠٢ دولار للفرد الواحد و٩٦٥ دولارا للزوجين.

ويقول التقرير أيضا إن ٧٥٪ من الأجيرين يتقاضون حتى ٢٥٥٨ دولارا، بمعنى تدريجيا، وبضمن هؤلاء من يتقاضى دون الحد الأدنى من الأجر، ويجري الحديث عن راتب غير صاف، وبعد خصم الضرائب والرسوم على أنواعها لهذا المعدل من الرواتب، يكون الراتب الصافي في حدود ٢١٠٠ دولار.

ومن هنا، فإن ٢٥٪ من الأجيرين يتقاضون رواتب أعلى من ٢٥٥٨ دولارا، وشريحة دقيقة جدا لا تصل إلى واحد بالألف يصل راتبها إلى عشرات آلاف الدولارات شهريا، وأمثال هؤلاء من يرفعون معدل الرواتب في إسرائيل، إلى أكثر من الملموس على أرض الواقع، ومن هنا بالإمكان القول إنه في حين أن المعدل العام للرواتب هو ٢٢٢٠ دولارا، فإن معدل الرواتب لـ ٧٥٪ من الأجيرين هو ١٧٧٠ دولارا، في حين أن سلة المشتريات والمصاريف التي تحتاجها عائلة من خمسة أنفار وتعيش في المدينة في إسرائيل، تتراوح ما بين ٣٢٥٠ دولارا إلى ٤٥٠٠ دولار شهريا، وفق تقارير سابقة.

الفجوات في رواتب النساء

لكن الفجوات لا تتوقف عند هذا الحد، بل تبرز بشكل صارخ بين معدل رواتب النساء والرجال، وبحسب معطيات مكتب الإحصاء فإن معدل رواتب النساء يساوي ٦٠٪ من معدل رواتب الرجال، ونقرأ أن معدل راتب ٢٥٪ من النساء الأجيرات يصل إلى ٧٢٥ دولارا، مقابل ١٠٢٠ دولارا للرجال، و٢٥٪ من الأجيرات معدل رواتبهن ١٢٥٠ دولارا، مقابل ١٧٠٠ دولار للرجال، وبشكل آخر، فإن ٧٥٪ من الأجيرات يتقاضين حتى ٢٠٩٤ دولارا، أي أقل من معدل الرواتب العام، ويرتفع المعدل لدى الرجال إلى ٣١٣٠ دولارا.

ويقول المختص في القضايا الاجتماعية في المعهد الإسرائيلي للديمقراطية البروفسور مومي دهان «إن غالبية الإسرائيليين لا تعي كم أن الفجوات الاقتصادية كبيرة في إسرائيل، فحقيقة أن ٧٧٠ ألف أجير يتقاضون حتى ٨١٥ دولارا شهريا، قد تفاجئ قطاعا واسعا من الجمهور».

وتابع دهان قائلا «إن غالبية الجمهور لن تصدق هذه المعطيات، وقد تقول إن هذا نتاج الاقتصاد الأسود، وستتهم الأصوليين اليهود (الحريديم) والعرب، بدلا من الاعتراف بالواقع القاسي جدا، وهو أن المجتمع الإسرائيلي منكوب ببطالة عميقة جدا، وبفجوات اجتماعية كبيرة جدا».

ويقول البروفسور إيال كمحي، الذي أجرى مؤخرا بحثا حول الفجوات الاجتماعية، إنه إذا نظرنا إلى حد الراتب الذي يتقاضاه ٥٠٪ من الأجيرين، وهو ١٤٤٥ دولارا، والدرجة الثالثة التي بالكاد تتجاوز معدل الرواتب العام، فهذا يعني أن الشرائح الوسطى في إسرائيل أقرب بكثير إلى الشرائح الفقيرة، من قربها للشرائح الغنية، بمعنى أن الشرائح الوسطى في وضع هش، وسرعان ما تتساقط قطاعات واسعة منها إلى الشرائح الفقيرة، وهذا ما أظهره تقرير سابق لبنك إسرائيل المركزي، حينما تبين مدى تقلص الشرائح الوسطى في إسرائيل.

ويرى المحللون الاقتصاديون أن الفجوة بين الراتب الأقصى الذي يصل إليه ٥٠٪ من الأجيرين، وهو في حالة إسرائيل ١٤٤٥ دولارا، والمعدل العام للرواتب وهو ٢٢٢٠ دولارا، هي أحد المقاييس لجدول عدم المساواة في الدول، وحسب تقرير منظمة الدول المتطورة OECD، فإن هذه الفجوة تصل إلى ٥ر١٤٪ في إسرائيل لتحل في المرتبة الثالثة من حيث الفجوات الاجتماعية، وتسبقها المكسيك بفجوة تقارب ٣١٪، وفي المرتبة الثانية الولايات المتحدة التي تصل فيها الفجوة إلى ٣ر١٦٪.

ولا يرى المدير العام الأسبق لوزارة المالية يورام رخليفسكي، الذي عُرف بسياسته الاقتصادية الصقرية، طريقة لسد الفجوات في الرواتب، سوى بتخفيض غلاء المعيشة، ويقول إن هذا التخفيض هو الحل لمشكلة الفجوات الاجتماعية، بمعنى أن تخفيض الأسعار يزيد من القوة الشرائية لدى الشرائح الفقيرة.

موجز اقتصادي

وزارة المالية تهدّد بتقليص مخصصات الأولاد

يبدو أن جهات مسؤولة في وزارة المالية "قررت" تفجير حالة السكون القائمة اليوم في حكومة بنيامين نتنياهو، وهي الحالة التي ظهرت بوضوح لدى إقرار الإجراءات التقشفية في الأسبوع الماضي، بإعلانها أنها "تفكر" بالتقدم بمشروع لتقليص مخصصات الأولاد التي تحصل عليها العائلات التي لديها ابناء دون سن ١٨ عاما، وهذه قضية من شأنها ان تثير غضب الكتل الدينية الثلاث في حكومة نتنياهو، وهي الكتلتان الأصوليتان "شاس" و"يهدوت هتوراة" وكتلة "المفدال"- الدينية الصهيونية.

وقال المسؤولون لوسائل إعلام إسرائيلية إنهم معنيون بتقليص حجم مخصصات الأولاد بمقدار نصف مليار دولار سنويا، وبشكل خاص تقليص مخصصات الولد الثاني والثالث والرابع في كل عائلة، ومساواتها بالولد الاول، وعمليا اعادة الوضع إلى ما كان عليه حتى العام ٢٠٠٧.

ويحصل الولد الأول في كل عائلة على حوالي ٤٣ دولارا شهريا، والثاني على حوالي ٦٥ دولارا، والولد الثالث الذي ولد قبل العام ٢٠٠٣ على ٧٣ دولارا، ومن ولد بعد ذلك العام على ٦٥ دولارا، ويحصل الولد الرابع الذي ولد قبل العام ٢٠٠٣ على ١١٣ دولار، ومن ولد بعد ذلك العام على ٦٥ دولارا، أما الولد الخامس وما فوق، الذي ولد قبل ٢٠٠٣ فيحصل على ٩٦ دولارا، ومن ولد بعد ذلك العام على ٤٣ دولارا.

وتطلب الوزارة الآن مساواة جميع المخصصات بالولد الأول، بمعنى ٤٣ دولارا، ولكن وفق التركيبة الحالية للائتلاف الحاكم، فإنه لا أمل في إقرار هذا المشروع، لأن أعلى معدلات الولادة في إسرائيل انتقلت منذ سنوات من العرب إلى جمهور المتدينين على تنوعاته، بين أصوليين وليبراليين دينيا. لذا ستكون اطراف الائتلاف مطالبة بوضع بديل لتقليص الميزانية للعام المقبل ٢٠١٣، وهذا بيت القصيد الذي تريد التوصل اليه وزارة المالية.

خطة جديدة لمحاربة الاقتصاد الأسود

أعلنت سلطة الضرائب ومن فوقها وزارة المالية عن خطة جديدة تهدف إلى رفع جباية الضرائب بحوالي نصف مليار دولار من خلال شن حملة واسعة النطاق على الاقتصاد الأسود، تتضمن ايضا الاطلاع على الحسابات البنكية الخاصة، وتبادل المعلومات عن السلطات المختلفة.

وكان وزير المالية قد أقام قبل نحو ستة أشهر لجنة خاصة، تضم عددا من ممثلي الوزارات ذات الشأن، بهدف مكافحة الاقتصاد الاسود، وقد توصلت اللجنة إلى سلسلة من الاستنتاجات والتوصيات المرحلية، التي ستعرض على الحكومة لغرض اقرارها.

وتقول اللجنة إن الاقتصاد الأسود في أساسه يتركز في ثلاثة اتجاهات، هي الجريمة، مثل تهريب البضائع المختلفة ومنها المخدرات والاتجار بالبضائع المسروقة. والاتجاه الثاني عدم الابلاغ عن نشاط اقتصادي، مثل صفقات تجارية تبقى خارج السجلات، ومصالح تجارية لا تعرف عنها سلطات الضريبة، وتشغيل عاملين من دون تسجيل رسمي وإيصالات رواتب، وتشغيل مقاولي عمل من دون الابلاغ عن ذلك، وبشكل خاص في قطاع التنظيف.

أما الاتجاه الثالث فهو في قطاع البنوك، مثل تبييض الأموال، والمساعدة في استقدام أموال سوداء من خلال مواطنين من خارج البلاد، ودعم لنقل أموال سوداء إلى خارج البلاد.

وبحسب التقديرات الإسرائيلية، فإن حجم الاقتصاد الأسود المتراكم يتراوح ما بين ٢٣ مليار دولار إلى ٥٤ مليار دولار، كما بحسب التقديرات ذاتها فإن الخزينة العامة تخسر سنويا نحو ٥ر٢ مليار دولار من ضرائب مفترضة على الاقتصاد الأسود، الذي لا يتم الابلاغ عنه لسلطة الضريبة.

وتقول التقديرات إن حجم الاقتصاد الذي لا يتم ابلاغ سلطات الضريبة عنه في إسرائيل يساوي حوالي ٢٣٪ من مجمل الناتج العام، وهي تعتبر من النسب العالية بين الدول المتطورة، ففي حين ترتفع هذه النسبة في اليونان والمكسيك إلى ٣١٪ وفي ايطاليا إلى ٢٧٪ وفي إسبانيا كإسرائيل – ٢٣٪، فإنها في دول أخرى أقل بكثير، مثلا فرنسا ١٦٪ وبريطانيا ١٣٪ واليابان ١٢٪ والولايات المتحدة وسويسرا ٩٪.

وتطالب سلطة الضريبة بزيادة كبيرة في القوى العاملة لديها، لتقليص حجم الاقتصاد الأسود، وحتى أنها طالبت بنحو ٧٥٠ وظيفة جديدة لديها، وهذا يعني زيادة القوى العاملة في سلطة الضريبة بأكثر من ١٤٪.

وزارة المالية تقوّض صلاحيات باقي الوزارات

اتهم مدير عام ديوان رئاسة الحكومة الأسبق، في فترة حكومة إيهود باراك (١٩٩٩- ٢٠٠١)، يوسي كوتشيك، وزارة المالية الحالية، بأنها تقوض عمل باقي الوزارات، ولا تسمح لها بأن تحدد سياستها، وبشكل خاص قسم الميزانيات في وزارة المالية، الذي لا يسمح لأي وزارة بأن تقر لوحدها الميزانية الخاصة بها، وحتى أنه يقول إن الوزراء سحبت منه عمليا صلاحياتهم بشأن الميزانيات وهم غير قادرين على تحديد سياسة وزارتهم المالية.

ويتهم كوتشيك وزارة المالية، ورئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، بتسييس طاقم الوزارة، وقال إن طاقم العاملين، الذين يتم تعيينهم بشكل مباشر من الوزير وعملهم مرتبط بهم، أي ما يسمى "موظفي ثقة"، باتوا أكثر من طاقم العاملين المهني، وحتى أنه تم سحب الصلاحيات من الطاقم المهني في الوزارة لصالح "موظفي الثقة"، وقال إن قسما من "موظفي الثقة" ليس لديه الحد الأدنى من المؤهلات المطلوبة حتى يقوم بالمهمات الموكلة له.

وهذه الحال تذكّر بما قام به رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في ولايته الأولى (١٩٩٦- ١٩٩٩)، إذ عين طاقم مستشارين ضخما جدا، وكان كل مستشار مسؤولا عن ملف واحدة من الوزارات، حتى قيل في حينه إن نتنياهو أقام في ديوانه حكومة ظل لحكومته نفسه، ما خلق تضاربا في المواقف بينه وبين الكثير من الوزراء في حكومته في تلك الفترة.

تغطية خاصة

إسرائيل ستمسي ظاهرة عابرة إذا لم تجد حلاً لأزماتها بمنأى عن الدبابة والمدفع!

ما زلت أعتبر نفسي وطنيا إسرائيليا لكن إسرائيل السائرة في سكة التدهور وفي سكة إدارة الظهر للقيم الإنسانية وحقوق الإنسان لا يمكن أن تكون وطنا روحيا لي * ليس من المبالغة تتويج إسرائيل بلقب «الدولة الأكثر عنصرية في العالم المتقدّم»! * أحسد الذين يهربون من إسرائيل بحثًا عن حياة في دول طبيعية أكثر لكنني بلغت من العمر سنا لا يتيح لي إمكان أن أجرب مجددًا صدمة المهاجر ولذلك أوثر البقاء كمهاجر داخل بلدي

بقلم: سامي ميخائيل

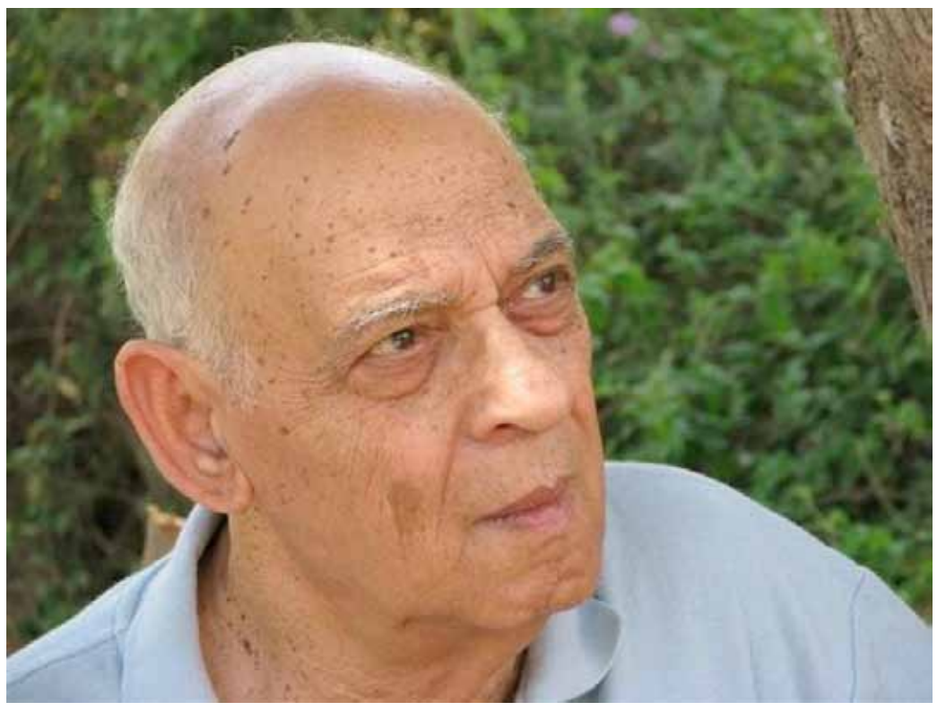

تعريف:

هذا المقال هو محاضرة ألقاها الكاتب الإسرائيلي المعروف سامي ميخائيل في افتتاح «المؤتمر الدولي لجمعية الدراسات الإسرائيلية» الذي عقد قبل شهر في جامعة حيفا. وقد زوّدنا الكاتب نفسه بنسخة منها، وترجمها سعيد عياش.

(المشهد الإسرائيلي)

أنا من مواليد العام ١٩٢٦، ابن جيل في طريقه إلى الانقراض. قلائل جدا هم الذين يتذكرون السقوط والانهيار الكارثيين لثاني أكبر إمبراطورية في العالم. ففرنسا تلك القوة الجبارة التي شيدت خط ماجينو- الذي يعتبر خط الدفاع الأكثر تحصينا وتطورا على مر التاريخ- وامتلكت جيوشا وأسلحة جوية وبحرية ضخمة، هزمت في غضون ثلاثة أسابيع فقط، أمام أعيننا المذعورة. لم يكن ذلك صادما وحسب، بل إن عالمي كله صار أيضًا منذ ذلك الوقت مضطربا أكثر. مصطلحات ومفاهيم من قبيل الأبدية والواقع البديهي والحياة السرمدية، انسلت واختفت من قاموسي الشخصي، لكنها في المقابل، احتلت حيزا مركزيا في المعجم الإسرائيلي المقدس وباتت كما لو أنها تشكل خط ماجينو وهميا. ربما يكون ما سأقوله صعبا وقاسيا، ولكنه يشكل بالنسبة إليّ جرس إنذار لأبناء بلدي، وذلك هو السبب الذي جعلني أؤثر قول ذلك باللغة الأم لأبنائي وأحفادي.

إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي قامت بعد الحرب العالمية الثانية، وصارت منذ أيامها الأولى قصة نجاح مدهشة. ولعله يمكن اعتبارها نموذجا لعشرات الدول التي عانت من العبودية والكولونيالية ولم تتمكن بعد من تحقيق حلمها. والسؤال: كيف حدث أن إسرائيل هذه تجد نفسها، بعد بضعة عقود فقط، غارقة خارجيا في نزاع دام عصيّ على الحل، ومتصدعة من الداخل إلى حد الشلل والعجز؟!

أعتقد أن الإجابة تكمن في حقيقة أن إسرائيل لم تجرؤ قط على أن تواجه مباشرة المشكلات الأساس الثلاث التي تلازمها منذ قيامها وهي: أولا، موقع إسرائيل داخل العالم العربي؛ ثانيا، الفجوات الاجتماعية العنصرية؛ ثالثا: العلمانية والدين.

لقد رنت الثقافة السائدة في إسرائيل بأبصارها منذ البداية نحو الغرب. بيد أن هذا الغرب، كدأبه، يزن وجود إسرائيل، كما هو أيضا وجود دول أخرى، بميزان الربح الاقتصادي والجدوى الإستراتيجية. فالمستوطنون الغربيون في الجزائر وزيمبابوي وجنوب إفريقيا راكموا سنوات أقدمية أطول بكثير من عمر الاستيطان الصهيوني في إسرائيل، بل إن سيطرة البيض في جنوب إفريقيا تطورت لتتحول إلى قوة لافتة، ولكن حين تغير سلم الأولويات في العالم، اتضح أن الجدار الغربي الداعم ما هو إلا وهم زائل، خائن ومضلل، لا أكثر.

إن دولة إسرائيل هي من الناحية العملية نتاج استعطاف يهودي تقليدي، فحين قام آباء ومؤسسو الصهيونية في أوروبا بحشد التأييد لفكرة إقامة دولة يهودية، تذرعوا بحجة أن الكيان المزمع إقامته سينشر في الشرق الأوسط المتخلف ثقافة أوروبية متطورة.

هذا التوجه رسخ في الوعي الإسرائيلي، إذ ما زالت أوروبا حتى يومنا هذا هي «القبلة» الروحية بالنسبة إلى جزء كبير من المثقفين الإسرائيليين، وخصوصًا بالنسبة إلى عدد من الأدباء والكتاب الذي يعتبرون من صنّاع الرأي العام. وفي نظري، فإن ذلك يمثل أحد النزاعات الداخلية الأكثر عمقا في الفكرة الصهيونية. فلقد انبثقت الأيديولوجيا الصهيونية على أرضية اللاسامية في أوروبا ذاتها، ومع ذلك فقد تطوع آباء الصهيونية ليكونوا وكلاء في الشرق الأوسط لتلك الثقافة التي نمّت ورعت كراهية اليهود، من هنا فإن الذين يتبنون هذا التوجه ينظرون إلى حقب اللاسامية وطرد اليهود من أسبانيا وفظائع ألمانيا النازية، كما لو أنها حدثت في كوكب آخر، وفي عصر خيالي ونتيجة لعملية غسل دماغ ذاتية مستمرة. وتنتصب أوروبا اليوم في وعي إسرائيليين كثيرين كمنارة ثقافية وكمصدر الهام لمجتمع متنور. ولقد ظهرنا فخورين، في نظر أنفسنا ونظر مؤيدينا في أوروبا، كرأس جسر صلب للثقافة الأوروبية في عالم متخلف ومعاد. وبسبب جهل تاريخي مطبق، لم يعرف آباء الصهيونية فظائع الاحتلال الأوروبي في العالم العربي، من الخليج إلى المحيط.

أعتقد أننا، بتملقنا واستخذائنا للثقافة الأوروبية، كسبنا تأييد وتعاطف أوروبا، ولكننا بالتأكيد تسببنا بكراهية الشعوب العربية لنا، سواء كوكلاء نخدم عدوا خطيرا، أو كمكملين لاحتلالات ذلك العدو ذاته، ولقد دفعت الشعوب العربية ثمنا باهظا جدا من أجل تصفية الاحتلال الأوروبي، وجبى نضالها ضحايا كثيرة، غير أنها حصلت من الناحية الرسمية، على استقلالها. وعليه، من الممكن أن تصفح هذه الشعوب عن جرائم الماضي التي اقترفها الاحتلال الأوروبي، ولكنها لن تستطيع ما دامت إسرائيل قائمة أن تعلن انتصارها النهائي على هذا الاحتلال.

لقد برهنت دولة إسرائيل، منذ قيامها، على مدى صحة ومنطقية ارتياب العرب بنا، ابتداء من تماثل إسرائيل في خمسينيات القرن الماضي مع جرائم الفرنسيين في الجزائر، مرورا بمشاركتها مع جيشي بريطانيا وفرنسا في حرب العام ١٩٥٦ ضد مصر، وانتهاء بما أبديناه من تحمس في أثناء غزو واحتلال العراق، ناهيكم عن احتلالنا واستيطاننا المباشر في غزة والضفة الغربية.

لقد تحولت إسرائيل، التي لا تعدو كونها جزيرة صغيرة، إلى وصمة عار على جبين كرامة الشعوب العربية، هذه الشعوب التي سحقت كل عنصر أجنبي حاول دق إسفين معاد في المنطقة، فقد هزمت المغول والفرنجة والاحتلال الأوروبي.

إن الخلفية التاريخية للمنطقة، والوضع الراهن لإسرائيل كجزيرة معزولة، يثيران في النفوس قلقا وأفكارا متشائمة. وفي هذا السياق سأتطرق هنا إلى المشكلات الأكثر أهمية، تلك التي تقض مضجعي.

العنصرية

إن العنصرية والفجوات الاجتماعية العميقة هما مشكلتان خطيرتان تلازمان إسرائيل منذ قيامها وحتى الآن.

نشأ صاحب فكرة الدولة (هرتسل) في النمسا وصار رجل العالم الكبير، حيث احتك وتفاعل، كصحافي، مع ثقافات مختلفة. وعلى العكس منه، فقد تأثر كثير من أولئك الذي جسدوا رؤيته/ حلمه، بعقلية الغيتو اليهودي في أوروبا الشرقية حيث كان اليهود هناك منغلقين على أنفسهم غالبا، وعانوا من قمع وعزلة ومذابح. ربما لهذا السبب نظر اليهودي إلى الجار والمختلف عنه كمصدر خطر. وخلافا للغة يهود البلدان العربية والإسلامية، فقد كانت لغة يهود أوروبا الشرقية مختلفة تماما عن لغة البيئة التي عاشوا فيها.

فضلا عن ذلك، لم يكن اليهودي هناك يعرف كثيراً عن الشرق العربي وعن اليهودي العربي. لكن اليهودي في الدول العربية كان منفتحا على الثقافة العربية في فترة ازدهارها وتألقها، وكذلك في أيام انحطاطها، بدءا من الحقبة الأندلسية المزدهرة والإمبراطورية العباسية وحتى الحقبة المظلمة تحت الاحتلال العثماني. لم يكن هناك أي احتكاك أو اتصال بين يهودية الغيتوات وبين يهودية البلدان العربية. وفي نظر قاطني الغيتو، فإن اليهودي يتحدث اللغة الأم، أي الييديش.

في المقابل فقد عرف اليهودي العربي، الذي تمتع بحرية تنقل، بأن هناك يهودا موجودين في أرجاء العالم يختلفون عنه في اللغة والعادات، مع ذلك فإنه لم يعرف شيئا عن يهودية الغيتو المنغلقة على نفسها، فاللقاء بين يهود البلدان العربية وبلدان أوروبا الشرقية تم في أرض إسرائيل (فلسطين)، وكان هذا اللقاء صادما ومليئا بالشكوك. وبما أن يهود أوروبا الشرقية سبقوا في الاستيطان في أرض إسرائيل، فقد تركوا بصمتهم على الصبغة الروحية والثقافية والسياسية للدولة الجديدة، على الرغم من أن عددهم كان ضئيلا حين أقيمت الدولة.

لقد هاجرت إلى إسرائيل في العام ١٩٤٩، وكان رقم الهوية التي حصلت عليها هو: ٧٣٣٤٤٠، بمعنى أنه عاش وقتئذ في الدولة أقل من ثلاثة أرباع مليون يهودي. وقد ساد توقع بأنه سوف تتدفق على الدولة موجات هجرة ضخمة من بين أولئك اليهود الذين عانوا من جرائم وفظائع أوروبا. غير أن خيبة أمل قاسية أصابت أوساط «الييشوف القديم»، ذلك بأن يهود أوروبا لم يطرقوا أبواب الدولة اليهودية. في غضون ذلك، ألمت في العام ١٩٤٨ موجة قمع قاسية باليهود المحليين في الدول العربية انتقاما لهزيمة جيوشها. ولغاية ذلك الوقت تمتع اليهود بحضور لافت ومثمر في الحيز العربي. فقد استغلوا علاقاتهم وروابطهم بالعالم الكبير، وأثروا بلدانهم العربية في المجالات الاقتصادية والثقافية. هؤلاء اليهود تركزوا في المدن الكبرى، ولذلك كان لهم تأثير بارز في الدول العربية التي كانت تعتمد بشكل رئيس على الزراعة. وعلى سبيل المثال فإن أكثر من ٢٠ بالمئة من سكان العاصمة العراقية، بغداد، كانوا يهودا، وهي ظاهرة نادرة على مستوى العالم كله. لكن عقب الإعلان عن إقامة دولة إسرائيل، أضحى الوجود اليهودي في العراق، كما في باقي البلدان العربية، غير ممكن. وهكذا تدفقت الأغلبية العظمى من يهود الدول العربية على الدولة الجديدة كلاجئين في نظر «الييشوف القديم»، ولم يكن هؤلاء اليهود مختلفين كثيراً عن العدو العربي المهزوم. فقد تكلموا لغته واتبعوا عاداته، وكانت بشرتهم سمراء اللون مثله، حتى إنهم سموا أبناءهم بأسماء عربية، كذلك فقد كانوا في نظر «الييشوف القديم» أناسا بدائيين متخلفين تماما مثل العدو الذي هزمه أفراد «الييشوف» في ساحات القتال. كانت الصدمة كبيرة، وقد عبر أحد زعماء «الييشوف القديم» عن الشعور بالإحباط وقتئذ بقوله: الدولة قامت من أجل شعب معين، فجاء شعب آخر ليستوطن فيها.

حتى الآن، وبعد أكثر من ستين عاما على قيام دولة إسرائيل، لم يتم رأب هذا الصدع. وهو من الناحية العقلية يرتدي شكل العنصرية، ويعبر عن نفسه، من الناحية الاجتماعية، في فجوة طبقية. والغريب أن هذين التيارين المختلفين عن بعضهما إلى حد كبير في توجه كل منهما، انكبا على تنمية هذا الشرخ. فيسار الصالونات- ولا بد من القول إن اليسار في إسرائيل لم يبرح الصالونات قط- تنصل من اليهودية الشرقية بوصفها «مادة خام» رديئة، أو حسب القاموس الشيوعي في ذلك الوقت «حثالة البروليتاريا»، وذلك على الرغم من أن المهاجرين من مصر ولبنان وبلغاريا، وبالأخص من العراق، أتوا من بلدانهم الأصلية يحملون سيرة شيوعية لافتة. وقد تعاملت المؤسسة الشيوعية في إسرائيل مع جميع أبناء هذه الموجة من الهجرة باستعلاء جلي. وفي مطلع الخمسينيات كانت هناك مخيمات (مساكن) مؤقتة للمهاجرين صوّت قرابة ٢٠٪ من قاطنيها لصالح الحزب الشيوعي في الانتخابات للكنيست. غير أن أحدا من هؤلاء لم يرق إلى مكانة تليق به داخل الحزب. لقد كانت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، وما زالت حتى الآن، «نقية» من الشرقيين أكثر من أية مؤسسة أخرى في الدولة. كذلك فقد شكل الارتياب والاستعلاء تجاه الطوائف الشرقية حاجزا منيعا في صفوف الحزب. لقد تغلغلت العنصرية إلى مجالات كثيرة، مما أدى إلى تفاقم الفجوات الاجتماعية بشكل فاضح ومعيب. فلغاية الآن نلاحظ أن تمثيل الشرقيين من اليهود- العرب ما زال هزيلا في معظم مؤسسات الدولة المهمة، وخاصة المؤسسات الأكاديمية والثقافية. وقد تبنى اليسار في إسرائيل هذا التوجه وواصل سياسته العنصرية التي أوصلته إلى حد الانتحار، والتحول إلى مجموعة نخبوية هامشية في المجتمع الإسرائيلي.

المعقل الآخر للعنصرية يقبع في قطاع مفاجئ من السكان اليهود في إسرائيل. وإذا كان اليسار قد أدار سياسة خفية ومن دون ضجيج، واتبع حيل الإنكار والتنصل، فقد كان المعسكر الحريدي الأشكنازي صاخبا وسافرا في عنصريته. وقد شكلت اليهودية الشرقية في نظر الحريديم خطرا وجوديا، وذلك على الرغم من أنها لم تحمل في عقيدتها طابعا متطرفا، فقد تطورت في كنف الإسلام العربي كدين براغماتي، وطورت شبكة متشعبة من العلاقات الثقافية والاقتصادية مع المؤسسة السياسية الإسلامية.

في العراق وسورية ومصر، تعاملت المؤسسة الدينية- اليهودية بتسامح مع التيارات التي دعت إلى التغيير والتقدم في أوساط الجاليات اليهودية. فضلا عن ذلك، لم تكن هذه المؤسسة جامدة أو متخلفة في تفكيرها، بل أصدرت من تلقاء نفسها فتاوى دينية لاءمت العصر والمكان والظروف الجديدة. غير أن الحريديم الأشكناز رأوا في هذا التوجه خطرا وجوديا، وعليه اعتبروا اليهودية الشرقية البراغماتية مرفوضة ونجسة. لقد تبنوا لأجيال فنون الحرب المذهبية العنفية، ووجهوا من داخل حصون انغلاقهم وعزلتهم في إسرائيل سهام العنصرية نحو الطوائف الشرقية دون ردع أو وازع. حتى اليهود الشرقيون الذين تخلوا عن التقاليد البراغماتية وانضموا إليهم وتبنوا رموزهم الصارمة، حوصروا من قبل الحريديم الأشكناز في معازل عنصرية داخل تجمعاتهم في إسرائيل.

قبل عامين اضطررت، أنا شخصيا، إلى القيام بتظاهرة فردية في تل أبيب ضد مظاهر العنصرية المخيفة في أحد مدارس (مستوطنة) عمانوئيل. فقد أقيم هناك جدار فاصل في ساحة المدرسة لمنع أي اتصال أو احتكاك بين طالبات أشكنازيات «نقيات» وبين طالبات شرقيات «نجسات»! كذلك فرضت نفس المدرسة لباسا موحدا، غير أن لون اللباس الذي اختير للطالبات الأشكنازيات كان مختلفا عن لون لباس الطالبات الشرقيات.

في أيام قوة ألمانيا النازية، صادفت في طريقي إلى المدرسة في بغداد عبارات كتبت على الجدران، منها «اليهود عرق منحط»، و«هتلر يبيد الجراثيم»، وهذه الشعارات وصلت إلى العراق مباشرة من برلين. الآن، وبعد مرور قرابة سبعين عاما، ما زال وقع تلك الكلمات لاذعا ومهينا في نفسي. وفقا لنظرية العرق الحريدية فإن أولادي وأحفادي الذين اختلط دمهم بدم عراقي - روسي - فرنسي- بولندي- هولندي، مرغمون هنا في إسرائيل، على الوقوف خلف الجدار، سوية مع مئات الآلاف من الأبناء والأحفاد الآخرين. ولا أنكر بأن هذا الجدار الغريب غزا أحلامي وكوابيسي المخيفة. ولقد كرست فترة شبابي لمحاربة تأثيرات العنصرية الأوروبية، وخاصة العنصرية على خلفية الدين واللون والأصل.

لقد أبيد ثلث شعبي بسبب ذلك. وفي بغداد النائية ضحى أصدقاء لي- يهود وغير يهود- وبينهم أصدقاء حميمون، بحياتهم في النضال ضد هذه العنصرية البغيضة.

فكيف جلبنا آفة العنصرية إلى بيوتنا هنا في إسرائيل؟! كم هو صادم ومحزن أن تدرك أن الشعب الذي دفع ثمنا باهظا رهيبا في القرن الماضي بسبب إقامة جدران عنصرية حوله، يجيز لنفسه أن يقيم داخل وطنه جدارا بغيضا من هذا النوع. ونحن نعلم جيدا متى وأين حدث ذلك، ونتذكر حجم الثمن الذي دفعه شعبنا بسبب الجدران والفصل بناء على اللون. لو أن أحدًا في بلد آخر أقام جدارا كهذا لكنا، نحن اليهود، نقيم الدنيا ولا نقعدها. ولكن هنا في إسرائيل، ملأ اليسار، في معظمه، فمه ماء، ولم تحرك المؤسسة الحاكمة ساكنا. ومع أن المحكمة العليا قضت بإزالة الجدار، إلا أن الذين بنوه أعلنوا بفم ملآن أنهم سيمضون في طريقهم قدما حتى لو كلفهم الأمر وضعهم في السجن!

الآن، ومع انهيار اليسار المزيف في إسرائيل وصعود قوة اليمين بشكل عام، واليمين الحريدي بشكل خاص، تحول الشرخ العنصري إلى حقيقة مسلم بها تقريباً، وهذه العنصرية التي راحت تتوطن وتضرب جذورها في المجتمع الإسرائيلي مع تعاظم القوة السياسة لليمين الديني، لها عدة استهدافات ومنها: يهود الدول العربية والإسلامية، والمهاجرون من أثيوبيا وروسيا، ومواطنو إسرائيل العرب، والفلسطينيون في المناطق المحتلة، واللاجئون ومهاجرو العمل، والمثليون، والقائمة ما زالت طويلة. ويواصل منسوب العنصرية الارتفاع في ظل قيام جهات في الكنيست والحكومة بتشجيع تجلياتها ومظاهرها، سواء من خلال التصريحات أو عن طريق سن قوانين تعسفية منافية للديمقراطية، وضد المختلف والأجنبي، وكذلك ضد منظمات حقوق الإنسان. وبالتالي في وسع إسرائيل أن تتفاخر بتتويجها بلقب «الدولة الأكثر عنصرية في العالم المتقدّم».

الدين والدولة

إن فردا أو دولة يتبنيان نصا دينيا كمرشد روحي وكوثيقة تعطي حق الملكية، لا يمكن لهما أن يبقيا علمانيين إلى ما لا نهاية. فمع تعاظم القوة الانتخابية لليهودية الحريدية، الأشكنازية والشرقية، تعقدت البنية الاجتماعية- السياسية إلى حد بعيد. والقوة الحريدية، كحال قوة المستوطنين، نمت في البداية في مستنبت الصهيونية العلمانية، إذ أن بن غوريون هو من أعطى الشرعية للأحزاب الدينية حين روج بشغف للوعي اليهودي، إلى أن تحول «التناخ» (العهد القديم) إلى مسار لمنح الأهلية حتى لمدرسي الأدب!

وبمرور السنوات، ومن انتخابات لأخرى، أعطى الليكود دفعة قوية لحركة التدين الحريدية المتصاعدة، نظرا إلى أنه كان مستعدا لدفع ثمن أغلى وأغلى من أجل الاستيلاء على الحكم، ومن هنا لم تستطع الأحزاب الحريدية مقاومة الإغراء الكبير فمدت يدها لأخذ نصيبها من كعكة الحكم، من دون أي احترام للمؤسسات العلمانية للدولة، مثل المحاكم والجيش والقيم الديمقراطية بشكل عام. إذن فقد كانت إسرائيل طليعية بمقياس عالمي في تشجيع تيارات دينية على العمل ضمن أطر حزبية سياسية، وبذلك فقد جلبت الخراب على الدين وعلى الحياة السياسية الديمقراطية القويمة، سواء بسواء.

ويكتسب المعسكر الديني مزيدا من القوة والنفوذ، ليس بفضل حيوية وأصالة فكرية، وإنما بالذات بفضل الرشوة السياسية المفسدة التي تعطى له كي يكون جزءا في ائتلافات مريبة. ومما لا شك فيه أن تنكر اليسار للطبقات الشعبية إضافة إلى استعلائه، لهما وزن لا يستهان به في هذا التدهور والانحطاط. كذلك فإن تدهور واضطراب الوضع الأمني وتبدد الحلم المستحيل في تحقيق السلام وإبقاء الاحتلال في آن واحد، يدفعان المزيد من الناس نحو الإيمان بأن معجزة أو يدا إلهية فقط يمكن أن تنقذنا من كارثة.

ولا بد من التذكير هنا بأن إسرائيل، رغم قوتها وجبروتها، لم تفز طوال الأعوام الـ ٤٥ الأخيرة بأي انتصار عسكري واضح في ساحة الحرب والقتال، ولا حتى ضد ميليشيات بسيطة. لذا، حين تعجز الدبابة والطائرة عن توفير الرد نجد أن الميل المسياني- الخلاصي يزدهر. علاوة على ذلك، فقد تحول النزاع القومي بين إسرائيل والعالم العربي تدريجيا إلى نزاع ديني بين اليهودية والإسلام. ونحن نعيش في عهد يزداد فيه بريق الشريعة الدينية اليهودية وكذلك الشريعة الإسلامية. وها هي حصون الديمقراطية والحكم العلماني تتهاوى سنة بعد أخرى أمام أبصارنا، تحت ضغط الشوفينية الدينية الدائب. قبل سنوات خلت كتب سلمان رشدي بأن هناك دولتين ثيوقراطيتين في العالم: إيران وإسرائيل. الآن أخذت القائمة تطول في أعقاب «الربيع العربي» المخيب للآمال. ويقول صديقي (الكاتب) أ. ب يهوشواع إن اليهودي يمكنه أن يكون طبيعيا في إسرائيل فقط! أنا أعتقد أن صاحب فكرة الدولة العلماني يتقلب الآن في قبره إزاء مرأى الدولة التي تضع طواعية مصيرها في أيدي شياطين غير طبيعية. وبنيامين نتنياهو أتى إلى كرسي الحكم محمولا على أجنحة شعار الحريديم «نتنياهو جيد لليهود» بمعنى الحريديم، أي لتدمير الديمقراطية العلمانية وإقامة دولة هلاخاه (شريعة يهودية) غاشمة. الآلاف من ذوي التعليم العالي يهربون من إسرائيل سنويا مؤثرين إدارة حياة غير طبيعية، حسب مصطلحات أ. ب يهوشواع، في بلدان نائية ولكن طبيعية أكثر. إنني أحسد هؤلاء، لكنني بلغت من العمر سنا لا يتيح لي إمكان أن أجرب مجدداً صدمة المهاجر، لذلك فإنني أؤثر البقاء كمهاجر داخل بلدي.

الاحتلال

يشكل الاحتلال في صورته المتجسدة كارثة بالنسبة إلى إسرائيل. إن «أرض إسرائيل الكبرى» وجشع الاحتلال والسيطرة والاستيطان وكل هذا التيار الجارف نما وترعرع بالذات في أحضان الصهيونية التي تعتبر نفسها متنورة وعلمانية واشتراكية. فمصطلح «أرض إسرائيل الكبرى» لم ينبثق من داخل حزب الليكود أو المدارس الدينية لليهودية المتدينة القومية، وإنما جرى سكّه في كيبوتس عين حارود على أيدي شعراء وأدباء ومفكرين ينتمون قلبا وقالبا إلى التيار العلماني المعتدل.

ويشكل النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني العامل الرئيس في تشكيل صورة إسرائيل من نواح مختلفة، سياسية وثقافية واقتصادية. ومع مرور السنوات ازدادت مواقف اليسار واليمين تطرفا إلى أن خلق كلاهما معا وهمين متناقضين لا تربطهما بالواقع سوى علاقة واهنة للغاية. فقد صوّر اليسار العرب كملائكة أبرياء، وكضحية للمعتدي الإسرائيلي الهمجي، فيما أجّج اليمين كراهية متقدة تجاه العرب، وصورهم كوحوش جامحة. ومن البديهيات أنه في أي نزاع طويل يصبح الطرفان متوحشين. أحد الشعراء من الصف الأول صرح قائلا: إيهود باراك مجرد خرقة... يتعين عليه أن يرسل الدبابات لهم وأن يحصدهم بالرشاشات! وهذا الشاعر ينتمي إلى المعسكر العقلاني الذي يزعم البحث عن حل سلمي. وهو يعلم أصلا أن مدافعنا الرشاشة أطلقت مليارات الطلقات من كل الأنواع خلال عشرات السنين الأخيرة من دون جدوى. فلقد حولنا سيناء ثلاث مرات إلى مقبرة للجنود المصريين.. ودمرنا بيروت حتى آخر حجر وقمنا باحتلالها.. وسحقنا الجيش الأردني.. وألقينا تقريبا بكل طبقة المثقفين الفلسطينيين المناضلة في السجون خلال الأعوام الـ ٤٥ الأخيرة.. وأزهقنا أرواح ما لا يقل عن عشرة فلسطينيين مقابل كل يهودي قتل في الأجيال الثلاثة الماضية.. ولولا الولايات المتحدة لكانت ذخيرتنا أوشكت على النفاد في العام ١٩٧٣ من كثرة القتل الذي أوقعناه في صفوف الجيش المصري.. مع ذلك فإن فتى من مخيم لاجئين يعيش في فقر مدقع مستعد للموت ميتة الأبطال، لأنه ليس لديه ما يخسره. فكم من الأبناء المستعدين للانتحار والفوز بميتة أبطال نستطيع أن نقدم؟!

كثيرا ما يشجبون في إسرائيل والخارج التصريحات المثيرة التي يطلقها وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان، لكن ليبرمان محق في إدعائه بأنه يعبر بصوت عال عما يفكر به الآخرون.

وعلينا ألا نخدع أنفسنا، فالثقافة في إسرائيل مسممة منذ وقت بعيد، ليس أقل من التيارات المتطرفة في الإسلام. نحن نشحن روح وعقل أبنائنا من سن الحضانة وحتى الشيخوخة بشحنة من الكراهية والارتياب والبغضاء تجاه الآخر الغريب والمختلف، وخصوصًا تجاه العرب. صوت الثقافة المتعقلة راح يخبو ويتلاشى. مؤلفو الكتاب الفاشي الذي يحض على قتل العرب «توراة الملك» أعفوا من المثول أمام محاكمة جنائية بتهمة التحريض على العنصرية والعنف، فقد أغلق المستشار القانوني للحكومة الملف ضدهم، وبذلك أجاز أيضا بيع وترويج هذا الكتاب القبيح. في إسرائيل اليوم أخذت تظهر بوادر فاشية روحية وثقافية. وأحد الكتاب المجندين لصالح المؤسسة يطالب بأن يتم في نطاق دراسات الأدب اختيار كتب تخدم الفكرة الصهيونية فقط.

ما زلت أعتبر نفسي وطنيا إسرائيليا، لكن إسرائيل السائرة في سكة التدهور، وفي سكة إدارة الظهر للقيم الإنسانية وحقوق الإنسان لا يمكن أن تكون وطنا روحيا لي.

الأبدية وهم!

يشكل ثلثا مساحة إسرائيل تقريبا صحراء لا تصلح لزراعة تقليدية. كذلك فإن الدولة فقيرة في الموارد الطبيعية. على الرغم من ذلك فإنها واحدة من الدول القلائل التي قامت بعد الحرب العالمية الثانية وقفزت إلى مكانة دولة مزدهرة. وليس صدفة أنها فازت بعدة جوائز نوبل في مجالات مختلفة، لكن على الرغم من كل هذه المنجزات، فإننا نعيش في فترة صعبة. على امتداد التاريخ لم تؤد أحداث دراماتيكية إلى فناء أو زوال مثل هذه الثقافة أو تلك، في المقابل فقد أفضت عوامل بنيوية إلى احتضار وموت كيانات عملاقة مثل اليونان القديمة، والحضارة المصرية القديمة، والإمبراطورية الرومانية، والإمبراطورية العثمانية، وحكم البيض في جنوب إفريقيا، والاستيطان الكولونيالي الفرنسي في الجزائر.. من هنا فإن أشخاصا يعانون من ضيق أفق وضحالة تفكير يمكنهم فقط أن يلهجوا بكلمات سامية من قبيل الأبدية والأزلية وإلى أبد الآبدين!

أعتقد أيضا أن الدين اليهودي يمر في أزمة فكرية وروحية عميقة في أعقاب تهاوي كل الأيديولوجيات. ويخيل أن الزعامة الدينية رجعت مئات السنين إلى الوراء، إلى عالم المعتقدات السخيفة والجهل المطبق. هذه الأزمة ذاتها تمر بها أيضا الزعامة السياسية، ذلك بأن أقزاما انتهازيين يطفون ويحلقون في الأعالي والقلب يتألم لرؤية كيف أن الشعب يسلم ويغفر لزعامة فاسدة وكاذبة تسد الطريق أمام زعماء متنورين في قامة أشخاص مثل آبا إيبان وموشيه شاريت.

هناك خطر وجودي يتربص بإسرائيل إن لم تدرك الزعامة الحالية بأن دولة إسرائيل لا تقع في شمال أوروبا الآمن، وإنما في المركز النابض للشرق الأوسط المعذب. لم يعد لنا مكان في الشرق الأوسط على المدى البعيد، بعدما جعلناه يكرهنا، وأكدنا ليل نهار أنه مكروه لدينا. وإذا لم نجد حلا عدا عن الدبابة والمدفع اللذين شاهدنا عجزهما أمام طفل حافي القدمين يحمل حجرًا في يده، فإننا قد نخسر كل شيء. وربما تكون دولة إسرائيل ظاهرة عابرة على غرار الهيكل الأول والهيكل الثاني.

والكارثة المخيفة هي أن جيراننا أيضًا غارقون في نفس الوضع المعيب، إذ ليس لديهم غاندي، ونحن لا يوجد لدينا حتى روزفلت صغير.

المتهم بكتابة شعارات على مؤسسة تخليد ضحايا المحرقة النازية:

الصهيونية أقامت دولة على حساب العرب وتخوض حروبًا تتنافى مع الديانة اليهودية!

في ١١ حزيران الماضي أثارت كتابات على جدران مؤسسة «يد فَاشيم» في القدس ضجة كبيرة في إسرائيل. فقد تضمنت هذه الكتابات على جدران المؤسسة، التي تعنى بتخليد ذكرى ضحايا المحرقة اليهودية التي ارتكبها النظام النازي في ألمانيا إبان الحرب العالمية الثانية، عبارات تمس بمشاعر اليهود وبالإجماع الصهيوني وبعائلات ضحايا المحرقة والناجين منها. وتم اعتبار كتابة هذه الشعارات على أنها اعتداء وتدنيس على أحد أبرز معابد إسرائيل والصهيونية.

لقد كتب أحدهم هذه الشعارات على أنصاب تذكارية، بينها النصب التذكاري لتمرد غيتو وارسو. وجاء في أحد الشعارات: «دولة إسرائيل هي أوشفيتز روحاني لليهود الشرقيين»، وأوشفيتز هو أحد أشهر وأكبر معسكرات الإبادة النازية الذي احتجز فيه عشرات ألوف اليهود. وقال شعار آخر إنه «لو لم يكن هتلر موجودا، لأوجدته الصهيونية». وقال شعار ثالث «شكرا لك يا هتلر على المحرقة الرائعة التي دبّرتها لنا، بفضلك فقط حصلنا على دولة من الأمم المتحدة». ووقع كاتب هذه الشعارات بعبارة «المافيا الصهيونية العالمية».

وبعد كتابة هذه الشعارات على جدران «يد فاشيم» بأيام قليلة اعتقلت الشرطة الإسرائيلية إلحنان أستروفيتش للاشتباه بأنه من كتب هذه الشعارات. ولم ينف أستروفيتش، خلال التحقيق معه، كتابة هذه الشعارات، بل إنه اعترف بكتابة شعارات مشابهة على أنصاب تذكارية أخرى في أماكن متفرقة في أنحاء إسرائيل، وتحمل مسؤولية كتابات أخرى مشابهة، رغم أنه شخصيا لم يكتبها.

وبدا من خلال مقابلة أجرتها معه صحيفة «يديعوت أحرونوت»، ونشرتها يوم الجمعة الماضي، أن اعترافات أستروفيتش بكتابة هذه الشعارات ليست نتيجة خوف أو أنها انتزعت منه خلال التحقيق أو جراء تعرضه للتعذيب، وإنما اعترف لأنه يعارض الصهيونية وأراد أن يفعل شيئا ضدها ويجعل الجمهور يعيد التفكير في أفعالها وممارساتها، وبضمن ذلك الحروب التي شنتها إسرائيل، والاحتلال.

وأستروفيتش هو شاب حريدي، عمره ٣١ عاما، تعلم في مؤسسات حريدية تابعة لتيار الحريديم الليتوانيين في مدينة بني براك. وعندما بلغ السادسة عشرة، انتقل للسكن في القدس... في مستوطنة «رامات شلومو» الحريدية في شمال القدس الشرقية. وينتمي أستروفيتش إلى طائفة «ناتوري كارتا» الحريدية المعادية للصهيونية. ويقول إن الكثيرين من الشبان الحريديم من طائفته يحملون أفكارا مماثلة لأفكاره.

«حروب تتنافى مع الديانة اليهودية»

أكد أستروفيتش، في المقابلة، أنه ليس مضطرا للاعتذار على الكتابات على جدران مؤسسة «يد فاشيم». وقال «لم أسرق ولم أنهب، وأنا راض عن نفسي». وأضاف أن والديه، اللذين يتحدران من عائلتين تعرضتا للإبادة النازية نجا قسم من أفرادهما من المحرقة، غضبا منه ولم يتفهما ما فعله، «لكن لا بأس، فهناك أشخاص آخرون يفهمونني».

وقال أستروفيتش إنه لا يمكنه النظر في عيني أم إسرائيلية قُتل ابنها في الحرب «لكن بإمكاني فقط أن اقول لها إنه بموجب الإيمان اليهودي، فإن ابنها قُتل في حرب لم يتم شنها بموجب الدين. فالتوراة تقول: دعك من الحروب والسلطة. ودولة إسرائيل إنما تصعد وحسب العداء للسامية في العالم وتثير غضب الجميع. ومن أجل ماذا، فقط كي يكون هنا علم إسرائيل وحواجز وجدران؟ وأنا باقٍ هنا لأن عائلتي كلها هنا. لم أختر أن أولد هنا، وحاليا أنا عالق هنا».

وتحدث أستروفيتش عن انتمائه إلى «الطائفة الحريدية»، فقال إنه «في أحد الأيام كنت أسير في الشارع وشاهدت إعلانا للطائفة الحريدية يدعو إلى المشاركة في مظاهرة. وقد شعرت بانتماء لهذا الأمر، ليس للاحتجاج تحديدا، وإنما إلى أنه يوجد هنا يهود حريديم يحاربون من أجل مبادئهم. وقد سحرني هذا الأمر. وقلت لنفسي: 'يا إلهي، إنهم ليسوا غشاء. إنهم يحاربون ويحتجون. وإذا سافرت في أيام السبت، أو تناولت طعاما ليس حلالا في عيد الفصح، وهذا يمس بهم، فإنهم لا يسكتون، وهذا مؤشر على أنهم أكثر تدينا'. وشعرت أني وجدت هناك الكثير من الحقيقة. وبدأت اقرأ الإعلانات، والتجول في ميئا شعاريم [حي حريدي في القدس]، وقراءة الكتب المعادية للصهيونية والارتباط بهذه الجماعة».

«الصهيونية أقامت دولة على حساب العرب»

وأوضح أستروفيتش أنه «حتى سن ١٧ عاما كنت واثقا من أن دولة إسرائيل هي شيء إيجابي، وأن أرض إسرائيل لنا، وأن العرب هم العدو وعلينا أن نحكمهم. وعندما انضممت إلى ناتوري كارتا أدركت أن ثمة مواقف أخرى لم أكن أعرفها. وبدأت أدرك أن الصهيونية ليست مرتبطة باليهودية، وأن كل فكرة الدولة لم تأت من الحاخامين أو الأشخاص الورعين، وإنما من هرتسل وجابوتنسكي، اللذين كانا مندمجين في المجتمعات غير اليهودية. وفهمت أن دولة إسرائيل تخفي أمورا كثيرة عن الجمهور. فهمت أن العرب ليسوا من بدأ الصراع، وإنما الصهيونية، التي جاءت إلى البلاد من أجل إقامة دولة على حساب العرب».

وأضاف أن «الرش [أي كتابة الشعارات على الجدران بواسطة سبراي الأصباغ] هو نوع من الاحتجاج. والجدران مليئة [بالكتابات] في ميئا شعاريم. وقد بدأت هذا مجموعة من الشبان لديها طاقة، وبعدها جاء سياح والتقطوا صورا. وإذا قمت برش شعارات في ميئا شعاريم فإنه لن يتم اعتقالك أبدا. فهذا لا يهم أحدا. وفي مرحلة معينة قال أصدقائي: 'حسنا، لقد استنفدنا ميئا شعاريم. دعونا نرتقي درجة في هذا الأمر، ولنذهب إلى أنصاب الجيش الإسرائيلي ونثير غضب كل العلمانيين، ونثير جنونهم'».

وتابع أستروفيتش أنه ذهب في رحلة إلى شمال البلاد بعد عيد الفصح اليهودي الماضي. واقترح أحد أصدقائه كتابة شعارات على نصب تذكاري للجيش في منطقة الأغوار. لكنهم استمروا في رحلتهم إلى بحيرة طبرية وفي موقع جبل ميرون في الجليل الأعلى. وكتبوا هناك شعارات على أنصاب تذكارية، بينها نصب تذكاري للشرطة الإسرائيلية. وبعدها عادوا، في ساعات الليل، إلى النصب التذكاري للجيش الإسرائيلي في الأغوار «وصعد أصدقائي إلى النصب ورشوا 'الصهاينة إلى الخارج'، وأنا لم أشترك في ذلك».

وأضاف أستروفيتش أنه منع أصدقاءه من كتابة اسم أحد ضباط الشرطة وإلى جانبه كلمة «نازي». وأضاف «قلت لهم: 'دعكم من هذه السخافات، وافعلوا شيئا يفهمه الجمهور، واكتبوا على أسماء الجنود القتلى: قُتلوا جراء استفزاز الأمم'. فهم لم يُقتلوا من أجل الدفاع عني، وإنما لأن الإسرائيليين استفزوا الأمم وبدأوا الحرب. هذه هي الحقيقة الداخلية لدي. ورش أصدقائي 'كفى للاحتلال' أيضا وهذا أربك المحققين، لأن هذا يفعله اليساريون. لكن 'قُتلوا جراء استفزاز الأمم' كان أقوى».

وقال أستروفيتش إنه في اليوم التالي اكتشف أن هناك قوة جديدة تتمثل في النشر في وسائل الإعلام. وأوضح أنه «نُشر في صبيحة اليوم التالي في جميع وسائل الإعلام أنه تم تدنيس نصب تذكاري في الأغوار. وقد كان هذا بمثابة أمر مضحك. شعرت بأني غريب. وأحسست بأن هذا ثقب، فمن يصل إلى هناك أصلا؟ [الإسرائيليون لا يسافرون في طريق الغور منذ بداية الانتفاضة الثانية]. لقد كان في هذا النشر شيء ما رائع. فأنت تقرأ عما فعلت وأثار جنون الجميع وجعلهم يتساءلون من فعل ذلك؟».

وأضاف أنه تحدث حول ذلك مع أصدقائه وتحسبوا من احتمال كشفهم واعتقالهم، لكنهم كانوا متأكدين، بعد مرور أسبوعين، من أن لا أحد يعلم بأمرهم. وقال أستروفيتش «لكن عندما رأيت أن هذا الأمر حاز على نشر واسع، أصبحت لدي رغبة في أن أفعل أمورا أخرى كهذه. وقد استنتجت أنه على ما يبدو لم يفهموا رسالتنا وركزوا على تدنيس النصب التذكاري، ولذلك فإنه يجب كتابة شعارات أكثر وضوحا في المستقبل. وقد خاب أملنا من وسائل الإعلام التي تعاملت مع التدنيس ولم تُجرِ نقاشا عاما حول الرسائل [التي تضمنتها الكتابات] وبما أردنا قوله».

فقد أراد أستروفيتش وأصدقاؤه أن يقولوا إن «دولة إسرائيل تعرض الجنود على أنهم قديسون، وكمن ضحوا بأنفسهم من أجل الدفاع عن الدولة، ونحن نقول: لا. لقد ضحى هؤلاء الأشخاص بأنفسهم في حرب خلقتها الدولة. وعندما أقاموا الدولة، كانوا يعرفون أنه يوجد هنا خطر هائل على المواطنين، فمن هو الشرير هنا. هل هو من يقول للأمهات الثكلى في وجوههم إن أولادكن قُتلوا على شيء غير صحيح، أم من يستمر في هذا الخطأ والقول إنه 'جيد أن نموت من أجل بلادنا'؟».

أحد الشعارات التي كتبها أستروفيتش: «شكرا لك يا هتلر على المحرقة الرائعة التي دبّرتها لنا، بفضلك فقط حصلنا على دولة من الأمم المتحدة»!

«كذبة صهيونية»

بعد ذلك رفض أصدقاء أستروفيتش الاستمرار في كتابة الشعارات ضد الصهيونية وإسرائيل، ما أثار غضبه عليهم، ووصفهم بأنهم الجبناء. وقال أستروفيتش «أدركت أنه إذا لم أفعل شيئا فإن لا أحد سيفعل هذا الشيء. وأصبحت حركة سرية مؤلفة من شخص واحد. وقد يبدو الأمر بسيطا أن تنهض في الثالثة ليلا وتخربش عدة جمل بالسبراي، لكن في النهاية هذا ليس أمرا سهلا، إذ أنك تخشى الإمساك بك. وتوجد اليوم كاميرات في كل مكان، وتوجد بصمات، وتعلم أن الشرطة ستتعامل مع الأمر بخطورة، وليس كما ترش في السوق قريبا من البيت».

وأضاف أستروفيتش «فكرت باحتجاج ضد رموز دولة إسرائيل، وهكذا حضرتني فكرة الرش في يد فاشيم. وكانت الخطة أن أرش قبل يوم [إحياء ذكرى] المحرقة، لكن بعد جولة مسبقة لمدة ساعتين في المكان أدركت أن الأمور لن تسير بشكل هين وأرجأت الموضوع». وقد عاين المكان وتعرف على الأماكن التي توجد فيها كاميرات مراقبة، والأماكن التي لا ينبغي السير فيها، والمكان الذي سيدخل منه والمكان الذي سيخرج منه «وكأنك تخطط لسرقة بنك وتتفحص الترتيبات الأمنية في المكان».

وفي ٢٣ نيسان الماضي، كتب أستروفيتش شعارات عند موقع النصب التذكاري للجنود الإسرائيليين القتلى في موقع «غِفعات هتحموشيت»، أو تلة الذخيرة، في القدس. وكتب حينها «صهاينة بائسون، على من تستقوون، على العرب المساكين؟»، و«شمعون بيريس من العماليق» أي عدو لبني إسرائيل. كذلك أسقط العلم الإسرائيلي في الموقع من خلال حرق الحبل المعلق عليه العلم. ورفض أستروفيتش اتهامه بأنه يمس بمشاعر الإسرائيليين وقال «أشعر بالإهانة عندما يقولون إنني أمس بمشاعر الأفراد. لكني لن أفعل شيئا فقط من أجل أن يكون شعور قيادة الدولة أفضل... وحتى لو ذهب سيدنا ومعلمنا وحاخامنا الأكبر إلى الجيش وسقط في الحرب، فإنه لن يكون سيدنا ومعلمنا وحاخامنا، وإنما مجرد جندي آخر سقط في الحرب».

وتحدث أستروفيتش عن كتابة الشعارات على جدران «يد فَاشِيم». فقد خرج من بيته في مستوطنة «رامات شلومو» في الساعة الرابعة من فجر يوم ١١ حزيران، حاملا حقيبة على ظهره وبداخلها خمس عبوات سبراي أصباغ وقفازات من النايلون وورقة مطبوع عليها الشعارات والتي كان قد أعدها مسبقا على حاسوبه الشخصي. وقال إنه لم يتوتر ولم يخف وإنما «شعرت بهدوء وسكينة. لم يكن هناك نقاش في داخلي. ولم أنفعل. بل أنني جهزت حجة: إذا أمسكوا بي، سأقول إني جئت لأتوحد. أكثر ما يمكنني أن أفعله هو أن أهرب. من جهة ثانية شعرت أني مستعد لأن أغتَقل. كنت مستعدا للمخاطرة. وصليت. قلت: سننجح بمشيئة الرب».

وأشار أستروفيتش إلى أنه بعد أن كتب شعارات على أحد جدران المؤسسة «ابتسمت لنفسي ابتسامة صغيرة، بأنه ها قد رششت على نصبهم التذكاري». وأوضح أنه أخطأ في صياغة أحد الشعارات «ففي شعار 'شكرا هتلر على المحرقة'، مثلا، كان المقصود التهكم هنا، لكن الجميع فهم كأني أشكر هتلر على المحرقة، وكأن هذا جدي. لم يفهموا التهكم».

وأوضح «لقد أردت القول إن يد فاشيم هي مؤسسة انتقائية، ولا تمثل المحرقة كما حدثت، وإنما تكنس تحت البساط الكثير من الأمور غير المريحة بالنسبة للدولة. ويزعجني استغلال المحرقة من أجل الرأي العام، وبضمن ذلك المراسم في أوشفيتز ووفود الجيش الإسرائيلي والشرطة وأبناء الشبيبة. إنهم ينفذون عملية غسيل دماغ بأن المحرقة حدثت بسبب العداء للسامية فقط، ويخفون دور القيادة الصهيونية في حينه، التي فكرت بهذا النحو: 'دعونا نقوم بكارثة كبيرة، من أجل أن نطلب دولة بعد ذلك'... وأنا مرسال الحاخامين الذين قضوا في المحرقة. ولو تمكنوا لقالوا مثلي إنه يتم استخدام ذكراهم من أجل أهداف سياسية لم يؤمنوا بها. وهذا المكان [يد فاشيم] لا يمثل بالنسبة لي أي شخص قُتل في المحرقة».

وتطرق أستروفيتش إلى الحاخامين الذين منعوا اليهود، في أثناء المحرقة، من الهرب، وقال إن «كل موضوع الحاخامين الذين قالوا لا تهربوا هو رواية محرفة. والحقيقة هي أنه كان هناك حاخامون عارضوا الهجرة الجماعية إلى أرض إسرائيل، لأن هذه كانت مصلحة صهيونية. وهم لم يقولوا لا تهربوا إلى أماكن أخرى، هذه كذبة صهيونية».

وقال أستروفيتش «أنا أمثل كل المعسكر الحريدي المعادي للصهيونية، وكل ما هو حريدي حتى لو كان مقتنعا بوجود الدولة». وحول تنكر حاخامي «ناتوري كارتا» لأفعاله، قال «إنهم تنكروا لأنهم لا يريدون التورط مع السلطات. وأن أتفهمهم ولست غاضبا. ولو كنت مكانهم ما كنت سأؤيد ما فعلت علنا. ومن الناحية الفعلية، لم يندد بي أحد. ربما تنكروا للعمل لكنهم لم يندوا به». وخلص إلى أنه حتى لو لم يتم اعتقاله، كان سيتوقف عن كتابة الشعارات، «فقد كنت آمل بأن ينفتح شيء ما في الرأي العام، وبأنه ربما يفهم الناس ويبدأ نقاش عام حول القضايا التي طرحتها، لكن هذا لم يحصل، ولذلك حتى لو لم يمسكوا بي، كنت سأتوقف من تلقاء نفسي».

كراسة جديدة لـ «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب:

مستوى جهوزية الجبهة الإسرائيلية الداخلية لمواجهة التهديد الصاروخي ما زال دون المستوى المطلوب!

يعتبر موضوع حماية الجبهة الداخلية، السكان والبنى التحتية، أحد أكثر المواضيع التي تعمل إسرائيل على تطويرها. وتزايد الاهتمام بشكل كبير بهذا الموضوع في أعقاب حرب لبنان الثانية، في صيف العام ٢٠٠٦، وذلك على أثر سقوط كميات كبيرة من الصواريخ، التي أطلقها حزب الله، في مناطق شمال إسرائيل وتهديد وسطها. وقد أصبح هذا التهديد داهما أكثر اليوم، بل يهدد كافة أنحاء البلاد من دون استثناء، وخصوصا على ضوء احتمال اندلاع حرب إقليمية، تتسبب بها إسرائيل نفسها، في حال نفذت تهديداتها وشنت هجوما على المنشآت النووية في إيران.

وأصدر «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، في تموز الفائت، كراسة حول موضوع الجبهة الداخلية تحت عنوان «الفسيفساء المعقدة للجبهة المدنية في إسرائيل».

وتضمنت الكراسة محاضرات أُلقيت في يوم دراسي عقده المعهد في أيلول الماضي. وأشار محررا الكراسة، مئير إلران وأليكس أَلتشولر، في مقدمتها إلى أنه رغم مرور شهور على اليوم الدراسي إلا أنه لم يطرأ جديد على حال الجبهة الداخلية، أو المدنية، وعلى أداء الجهات المختلفة، العسكرية والمدنية، من أجل حمايتها.

وقال الوزير لحماية الجبهة الداخلية، متان فيلنائي، الذي أصبح حاليا سفير إسرائيل في الصين، إن موضوع حماية الجبهة المدنية ليس جديدا وأنه برز عمليا منذ حرب العام ١٩٤٨ «التي قتل الكثيرون فيها جراء قصف الطيران المصري على تل أبيب». وأضاف أنه خلال العدوان الثلاثي على مصر، في العام ١٩٥٦، قرر رئيس حكومة إسرائيل في حينه، دافيد بن غوريون، أن موضوع حماية الجبهة الداخلية هو موضوع مركزي وطالب بأن يحمي الطيران البريطاني والفرنسي الأجواء الإسرائيلية.

وأوضح فيلنائي أن التهديد في حينه كان من جانب الطائرات المقاتلة، وكلمة صواريخ لم تكن دارجة في تلك الفترة. وقد كان التهديد الصاروخي ظاهرة هامشية لم تشكل تهديدا على الجبهة الداخلية الإسرائيلية. وقال فيلنائي إن الصورة تغيرت بصورة حادة منذ حرب الخليج الأولى في العام ١٩٩١، بعد أن سقط نحو أربعين صاروخا في إسرائيل أطلقها العراق، «ومنذ ذلك الحين وحتى اليوم، كان هناك إطلاق صواريخ واسع النطاق على الجبهة الداخلية للدولة في كافة الأحداث الأمنية الكبيرة... وهذا يعني أن التهديد [الصاروخي] ليس جديدا. دائما كانت هناك جبهة عسكرية وستبقى الجبهة المدنية إلى الأبد. ولذلك فإنه في جميع الأوقات يجب أن نكون جاهزين في الجبهة العسكرية والجبهة المدنية على حد سواء».

حماية الجبهة الداخلية تمنح مناعة

وأشار المتحدثون في اليوم الدراسي الذي عقده «معهد دراسات الأمن القومي» إلى احتمال نشوء وضع تكون فيه الجبهة الداخلية في حالة حرب بينما لا توجد مواجهة في الجبهة الحدودية للدولة. وهذا يعني، وفقا لقائد الجبهة الداخلية في الجيش الإسرائيلي، اللواء إيال آيزنبرغ، أن «جانبي المواجهة ينقلان أطنانا من المواد المتفجرة من جانب إلى آخر. وأعداؤنا يفعلون ذلك بواسطة الصواريخ ونحن بواسطة الطائرات، وندقق من تسبب بأضرار أكبر للآخر. وهكذا، فإن المناعة في الجبهة الداخلية هي التي ستحسم نتائج الحرب المقبلة، ومن هنا أهميتها».

وأشار آيزنبرغ إلى أنه لا أحد يحب الحديث عن المناعة الوطنية، لأن هذا شيء لا يمكن قياسه كميا، إضافة إلى عدم وجود أي قانون أو أية أنظمة في إسرائيل تكلف جهة ما بتحمل مسؤولية بناء هذه المناعة. وأضاف أنه على الرغم من ذلك «فإننا نعمل بموجب توجه واسع وبموجبه كل ما هو في الجبهة الداخلية يكون في نطاق عملنا ومسؤوليتنا وبضمن ذلك أمور ليست جذابة يطلق عليها المناعة الوطنية، لأنه إذا لم نفعل نحن ذلك فإنه لا أحد سيفعل هذا».

وأشار آيزنبرغ إلى وجود خمسة أركان معتمدة لحماية الجبهة المدنية:

الركن الأول هو التحذير من سقوط صاروخ خلال فترة قصيرة. وبحسب آيزنبرغ فإن هذا التحذير يجب أن يكون متوفرا لدى جميع السكان في الدولة. ويجب أن تسمح مهلة التحذير للمواطن بالوصول إلى مكان آمن والاحتماء فيه قبل سقوط الصاروخ.

لكنه أشار إلى أن المهلة للاحتماء تتفاوت بحسب المنطقة التي تتعرض للقصف الصاروخي، فإذا تم إطلاق الصاروخ من غزة باتجاه جنوب إسرائيل فإن المهلة مدتها ١٥ ثانية، وكذلك الأمر في شمال البلاد عندما يتم إطلاق الصاروخ من جنوب لبنان، بينما المهلة لدى سكان وسط إسرائيل هي دقيقة ونصف الدقيقة. كذلك فإن هذه المهلة تتغير وفقا للمكان الذي يتم إطلاق الصاروخ منه، فإذا تم إطلاق الصاروخ من إيران فإن المهلة تكون عشر دقائق.

الركن الثاني يتعلق بتحصين المباني. وأشار آيزنبرغ إلى أن مفهوم الدفاع في إسرائيل مبني من ست طبقات أساسية، وثلاث طبقات منها ليست متعلقة بقيادة الجبهة الداخلية. الطبقة الأولى هي الطبقة السياسية، وينبغي في إطارها القيام بخطوات لمنع الحرب. والطبقة الثانية هي العسكرية، ويعمل الجيش خلالها بوسائل هجومية من أجل منع وجود تهديد على الجبهة الداخلية. والطبقة الثالثة هي الحماية الفعالة، مثل المضادات الصاروخية والجوية على أنواعها. وهذه الطبقات الثلاث لا توجد لقيادة الجبهة الداخلية سيطرة عليها. والطبقات الأخرى التي تسيطر عليها الجبهة الداخلية هي الملاجئ العامة، والملاجئ في المباني والغرف الآمنة في البيوت، والأقنعة الواقية من أسلحة الدمار الشامل.

الركن الثالث هو السلطات المحلية. وقال آيزنبرغ إن السلطات المحلية فشلت فشلا ذريعا خلال حرب لبنان الثانية، ولذا فإنه بعد هذه الحرب زادت قيادة الجبهة الداخلية من تدخلها في عمل السلطات المحلية خلال فترات الطوارئ. وأضاف أنه توجد في إسرائيل ٢٥٥ سلطة محلية وإقليمية، و٢٥٪ منها ليست جاهزة أبدا لمواجهة حالات الطوارئ.

الركن الرابع يتعلق بالإرشاد والإعلام، ويشمل ذلك استخدام وسائل الإعلام. وبإمكان قيادة الجبهة الداخلية اختراق بث جميع قنوات التلفزيون والإذاعة العامة والخاصة في حالات الطوارئ.

والركن الخامس والأخير يتعلق بأجهزة الطوارئ.

إسرائيل ما زالت بعيدة عن مستوى الجهوزية اللائق

تم التأكيد خلال اليوم الدراسي على أنه «على الرغم من تعميق العمل المهني لقيادة الجبهة الداخلية، ورغم تشكيل وعمل سلطة الطوارئ الوطنية وإقامة وزارة حماية الجبهة الداخلية، إلا أن إسرائيل ما زالت بعيدة، وربما أنها تبتعد، عن مستوى الجهوزية اللائق على ضوء التهديدات المتصاعدة عليها وتعاظم قوة الأعداء في كل ما يتعلق بمجمل أنواع الأسلحة الصاروخية».

وتبين أنه «بالأساس، حسبما ظهر خلال اليوم الدراسي وفي الأحداث الميدانية، فإن مجمل الأجهزة والأنظمة المستخدمة في هذه الجبهة لم تنجح بعد في بلورة استراتيجيا عليا تطرح ردا متكاملا ومتعدد الأبعاد من أجل تقليص التهديد المتصاعد. ويتعين على استراتيجيا عليا كهذه أن تكون جزءا مركزيا من مفهوم الأمن الإسرائيلي، بالاستناد إلى تحليل حديث وشامل للتهديدات. وإضافة إلى ضلوع الجهات العسكرية، ينبغي أن نتذكر أن دمج الجهات المدنية، من القطاع العام والقطاع الثالث [أي المؤسسات والمنظمات التي تعمل بدون هدف الربح] والقطاع التجاري، يكمن فيه قدرة كبيرة على إحداث تحول حقيقي في كل ما يتعلق بالجبهة المدنية».

وخلص تقويم اليوم الدراسي إلى أن «مؤسسة متعددة الجوانب كهذه، تتحدث في الغالب بلغات تنظيمية وثقافية متنوعة، بحاجة إلى بوصلة قيادية وعقائدية وتنظيمية متبلورة. ويجب أن يتم ذلك من خلال 'ارتقاء درجة' من حيث الحجم وأن يتم تنفيذها دون تأخير، وفقط من خلال خلق قيادة نشطة ومسؤولة تعمل على بلورة استراتيجيا وخطة عمل وعقيدة شاملة، وتهتم بتطبيقها بشكل فعلي وخلال جدول زمني واقعي، سيتمكن الفسيفساء المعقد للجبهة المدنية في إسرائيل من التعبير عن كامل حيويته من أجل الحفاظ على حياة البشر وإنقاذهم في حالات الطوارئ».

الدوامة الحزبية طغت على الدورة الصيفية للكنيست!

الائتلاف الواسع الذي استمر عشرة أسابيع شلّ العمل البرلماني في دورة صيفية امتدت على مدار ١٢ أسبوعا *مصير الدورة الشتوية يحكمها مدى تماسك الائتلاف في العطلة بين الدورتين *الملفان الساخنان: تجنيد الأصوليين والميزانية العامة *كل السيناريوهات مطروحة بما في ذلك أضعفها- إجراء الانتخابات العامة في موعدها بعد أكثر من عام

بقلم: برهوم جرايسي

اختتم البرلمان الإسرائيلي، الكنيست، مع نهاية الشهر الماضي، دورته الصيفية التي استمرت ١٢ أسبوعا، لتبدأ عطلة صيفية تستمر حتى منتصف شهر تشرين الأول المقبل. وقد سيطرت على كل هذه الدورة الدوامة الحزبية، بين توسيع الائتلاف الحكومي وتقليصه، في حين أن ما سيحكم شكل ومصير الدورة الشتوية المقبلة، هو العلاقات داخل الائتلاف الحاكم، ومدى تماسكه خلال العطلة بين دورتين، في إطار الجدل حول الميزانية العامة للعام المقبل، وفي حال نشوب خلاف حولها فإن الدورة المقبلة قد تبدأ بإجراءات لحل الكنيست، والتوجه إلى انتخابات مبكرة، وفي حال التوافق، فإن الانتخابات ستكون في موعد أبعد، ولكن في مجرى العام المقبل.

وكانت الدورة الصيفية قد بدأت في اليوم الأخير من شهر نيسان الماضي، وسط حديث متصاعد عن انتخابات مبكرة، وبعد أسبوع دخل الكنيست في إجراءات متسارعة لحل نفسه، وتوقفت الإجراءات بشكل مفاجئ في ساعات الليل، ليعلن رئيس الحكومة، ورئيس حزب الليكود الحاكم، بنيامين نتنياهو، ومعه رئيس حزب المعارضة الأكبر «كاديما» شاؤول موفاز، فجر يوم الثامن من أيار، عن اتفاق للشراكة في الحكومة.

وقد قام ذلك الائتلاف بذريعة التوصل إلى صيغة مشتركة لسن قانون يفرض الخدمة العسكرية على الشبان الأصوليين اليهود، أو خدمة بديلة لها، وجرى الحديث أيضا عن التوصل إلى صيغة مشتركة لتغيير طريقة الانتخابات وهيكلية الحكم.

لكن هذا الاتفاق كان غطاء لحقيقة أن الحزبين، كالغالبية الساحقة في الكنيست في تلك الساعة، لم يكونا معنيين فعلا بالتوجه إلى انتخابات برلمانية مبكرة، وكل حزب وحركة من منطلقاته، وحساباته الحزبية، خاصة وأنه على مستوى الائتلاف الحاكم، فإن الصورة لم تكن ستتغير في ما لو جرت تلك الانتخابات، أما من ناحية حزب «كاديما» فإنه كان يرى أن الانتخابات المقبلة ستلحق به ضربة قاصمة، رغب في أن يتفادها، ولكن هذه الخطوة لم تنقذه من مصيره، الذي تحاول استطلاعات الرأي التنبؤ به.

وقد أدى دخول حزب «كاديما» إلى الحكومة إلى نشوء واحد من أكبر الائتلافات الحكومية التي شهدها الكنيست، فقبله كان الائتلاف الحاكم الذي تشكل بعد انتخابات العام ١٩٨٨، واستمر إلى العام ١٩٩٠، وقد انعكس هذا الحكم الائتلافي في شل العمل البرلماني تقريبا، وباتت الجلسات البرلمانية في الأيام الثلاثة الأسبوعية أقرب إلى الشكلية، فأي تواجد ضئيل من الائتلاف الحاكم، كان من شأنه ان يتغلب على المعارضة غير المتجانسة أصلا.

وكانت المعارضة المؤلفة من ٢٦ مقعدا، مشكلة عملية من ثلاثة تكتلات: حزب «العمل» ومعه حزب «ميرتس»، ولهما ١١ مقعدا، والكتل الثلاث الناشطة بين الفلسطينيين في اسرائيل، الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، والتجمع الوطني الديمقراطي، والقائمة الموحدة، ولها مجتمعة ١١ مقعدا، والكتلة الثالثة، هي كتلة المستوطنين «الاتحاد الوطني»، ولها ٤ مقاعد، وهذه الكتلة تدور عمليا في فلك الحكومة في كل القرارات ذات الطابع اليميني المتشدد.

لا رغبة حالية في انتخابات مبكرة

واستمرت هذه الحال في العمل البرلماني لمدة ١٠ أسابيع، وحتى الأسبوع قبل الأخير من الدورة الصيفية، بخروج حزب «كاديما» من الحكومة، ولكن هذه الخطوة التي أعادت الائتلاف الحاكم إلى حجمه السابق، ٦٦ مقعدا من أصل ١٢٠ مقعدا، أثبتت مجددا أنه لا توجد رغبة حقيقية بين كتل الكنيست، من الائتلاف الحاكم وحتى المعارضة، في التوجه إلى انتخابات برلمانية مبكرة، على الرغم من الخلافات الحادة التي ظهرت داخل الائتلاف الأساسي، بمعنى من دون حزب «كاديما»، على خلفية تجنيد الشبان الأصوليين اليهود في الجيش الإسرائيلي.

وكما يبدو فإن غالبية الأحزاب تواصل قراءة وضعيتها الخاصة من خلال استطلاعات الرأي، وغالبيتها، باستثناء حزب «العمل»، ترى أن الانتخابات البرلمانية المبكرة ستكون مجرد مناورة، قد تهدد قوتها الحالية، فقد أظهر الاستطلاع الوحيد الذي أعقب انسحاب «كاديما» أن غالبية الكتل التي تدور في فلك السلطة الحاكمة، مهددة، فمنها من سيخسر من قوته البرلمانية الحالية بما فيها حزب «الليكود»، الذي كان تشير استطلاعات قبل ثلاثة أشهر إلى زيادة واضحة في قوته، كما أن الائتلاف الحاكم سيخسر من قوته الجماعية الحالية.

والرابح المفترض في هذه الانتخابات سيكون بالأساس حزب «العمل»، ثم حزب الصحافي يائير لبيد، ولكن قوتهما ستكون على حساب «كاديما» الذي يتوقع أن ينهار، ولكن هذه الزيادة الملحوظة التي تعيد حزب «العمل» إلى موقع الحزب المنافس على السلطة، لن تفيده في أن يشكل خطرا على حزب الليكود، ليشكل الحكومة المقبلة.

فقد قال استطلاع الرأي، الذي أعده مركز «داحف»، بإشراف الخبيرة مينا تسيمح، إنه في ما لو جرت الانتخابات البرلمانية في هذه الأيام لحصل حزب «الليكود» الحاكم على ٢٥ مقعدا، بدلا من ٢٧ مقعدا اليوم، ولكن في الاستطلاعات الأخيرة السابقة، كانت قوة الليكود تتراوح ما بين ٣٠ مقعدا إلى ٣٣ مقعدا من أصل ١٢٠ مقعدا في الكنيست.

كذلك فإن حزب «إسرائيل بيتنا» بزعامة أفيغدور ليبرمان كان سيخسر هو أيضا مقعدين من قوته البرلمانية الحالية، ليرسو عند ١٣ مقعدا، وسيحصل حزب «شاس» الأصولي الشرقي على ١٠ مقاعد، بخسارة مقعد واحد، كما ستخسر الكتلة الاصولية الغربية (الاشكناز) مقعدا واحدا لتبقى مع ٤ مقاعد، أما كتلتا المستوطنين اللتان لهما اليوم معا ٧ مقاعد، فقد توقع استطلاع الرأي ارتفاعهما إلى ١٠ مقاعد سوية.

ويؤكد استطلاع الرأي مجددا ما قالته كل استطلاعات الرأي في العام ونصف العام الأخيرين، أن كتلة وزير الدفاع إيهود باراك، التي أطلق عليها اسم «عتسماؤوت» (استقلال) المنشقة عن حزب «العمل» ولها خمسة مقاعد، ستختفي عن الساحة السياسية في اي انتخابات مقبلة، وقد منحها استطلاع الرأي مقعدين، وهذا أقل من نسبة الحسم المطلوبة، وبذلك يكون الائتلاف الحاكم الذي يرتكز حاليا على ٦٦ مقعدا، قد حصل في هذا الاستطلاع على ٦٢ مقعدا من أصل ١٢٠ مقعدا، وهذا يعتبر ائتلافا هشا.

وفي المقابل، فإن حزب «كاديما» الذي عاد ليكون أكبر كتل المعارضة والبرلمان على الاطلاق وله اليوم ٢٨ مقعدا، سيتلقى ضربة قاصمة، في ما لو جرت الانتخابات هذه الأيام، إذ سيحصل على ٧ مقاعد فقط، وهذه أدنى نتيجة في استطلاعات الرأي التي أشارت منذ مطلع العام الجاري إلى أن «كاديما» مُقبل على انهيار، بعد ست سنوات على إقامته، منشقا عن حزب «الليكود».

ويقول استطلاع الرأي إن حزب «العمل»، أقدم الأحزاب الإسرائيلية، سيحقق قفزة جدية في هذه الانتخابات، بحصوله على ٢١ مقعدا، بدلا من ١٣ مقعدا في الانتخابات الأخيرة، و٨ مقاعد بعد الانشقاق.

ومنح استطلاع الرأي حزب الصحافي يائير لبيد، وهو محسوب على «الوسط»، ١٣ مقعدا، وسيكون جلها منتزعا من حزب «كاديما»، في حين سيحصل حزب «ميرتس» اليساري الصهيوني على ٤ مقاعد، بدلا من ٣ مقاعد له اليوم.

أما الكتل الثلاث الناشطة بين الفلسطينيين في إسرائيل، فستحافظ على قوتها البرلمانية مجتمعة، ولها ١١ مقعدا- ٤ مقاعد منها للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، و٤ مقاعد للقائمة العربية الموحدة، و٣ مقاعد لحزب التجمع الوطني الديمقراطي.

مصير الحكومة في الأسابيع المقبلة

كما أظهرت الصورة التي اختتمت الدورة الصيفية فإن غالبية الكتل البرلمانية ليست مستعجلة للتوجه إلى انتخابات مبكرة، وعلى الرغم من ذلك فإن الحكومة الإسرائيلية مقبلة على حل أمرين في غاية الحساسية، وحينما يكون حلهما قريبا من عام الانتخابات فإن الحسابات الحزبية ستطغى على المواقف، في محاولة لكسب عطف الشارع وتأييده، بالنسبة إلى كل حزب وجمهوره.

ويجري الحديث عن الميزانية العامة للعام المقبل ٢٠١٣، وقبل هذا الإجراءات التقشفية التي أقرتها الحكومة في الأسبوع الماضي، والأمر الثاني كيفية تعامل الحكومة مع قانون تجنيد الشبان الأصوليين اليهود في الجيش أو في «الخدمة المدنية» البديلة.

من الممكن القول في هذا المجال إن إقرار الحكومة للإجراءات التقشفية دون أي اعتراضات حادة ترافقها تهديدات بالانسحاب من الحكومة، هو مؤشر لكيفية تمرير الميزانية العامة للعام المقبل، فنتنياهو وأقطاب حكومته، خلقوا أرضية تضمن تمرير الإجراءات التقشفية من دون هزّة سياسية.

وكان هذا بسبب أمرين بارزين:

أولهما خلق أجواء وكأن إسرائيل مقبلة على الحرب وأن التهديد الإيراني عليها بات أكبر من ذي قبل، وكثرة الحديث عن احتمال توجيه ضربة إسرائيلية إلى إيران، فهذه الأجواء خلقت مناخات قلق في الشارع الإسرائيلي، انعكست في زيادة الإقبال على التوجه للحصول على الكمامات الواقية من الغازات السامة. وقالت صحيفة «معاريف» إن وتيرة الإقبال على مراكز توزيع الكمامات ارتفعت في الأسابيع الماضية بنسبة ٧٠٪ مقارنة مع الفترة التي سبقتها.

الأمر الثاني، هو استيعاب الشارع لوجود أزمة اقتصادية في العالم، وهو كغيره يشاهد ما يجري في دول أوروبية مثل اليونان وإسبانيا وغيرهما، لذا ليس صدفة ان يخرج وزير المالية يوفال شتاينيتس بتحذير مفاده أنه من دون إجراءات كهذه، فإن مصير إسرائيل سيكون كمصير دول أوروبية مثل اليونان وإسبانيا.

وهذه الأرضية، وسكينة الشارع الإسرائيلي أمام هذه الإجراءات التقشفية، ساعدتا كتل الائتلاف على السكوت وعدم اطلاق التهديدات، التي كان من المفترض أن تصدر على الأقل من حزب «شاس» الأصولي، الذي غالبية قاعدته الانتخابية من أحياء الفقر.

لكن الشارع لا يلتفت إلى أن الحكومة ترفض الاقتراب من سلاطين المال، وفرض ضريبة على الأرباح التي تحتجزها كبرى الشركات بعيدا عن سلطة الضرائب، كونها من صفقات خارجية، وهي كفيلة بحل الجزء الأكبر من العجز في الميزانية العامة.

ومن هنا نأتي للقضية الثانية، فسكون حزب «شاس» ليس فقط لأنه لا يريد انتخابات مبكرة، بل لأنه يرى أن نتنياهو قادر على تمرير قانون مخفف جدا لتجنيد الشبان الأصوليين اليهود في الجيش الإسرائيلي، وهو لا يريد الاستعجال في حل الحكومة، طالما بقي الوضع الحالي قائما، ومريحا له.

لكن على الرغم من أن هذا الملف من المفترض أن يكون الأكثر إلحاحا على أجندة الحكومة في هذه الأيام، إلا أنه تم تأجيله، والجهة الأكثر إشكالية في هذا الملف، من ناحية الحكومة، هي حزب «إسرائيل بيتنا» بزعامة أفيغدور ليبرمان، ولكن الأخير أعلن جهارا أنه لن يقود أزمة ائتلافية على خلفية هذه القضية، وهذا ما أعلنه أيضا، حينما علم ان الكنيست سيسقط مشروع قانون تقدم به حزبه لفرض الخدمة على كل من أتم عامه الـ ١٨.

على أي حال فإن الساحة السياسية قابلة لكل التقلبات، فأصلا الموعد الرسمي للانتخابات البرلمانية في خريف العام المقبل، وكل السيناريوهات تبقى موجودة، وحتى السيناريو الذي بات ضعيفا، وهو أن الانتخابات قد تجري فعلا في موعدها، وأن تتخطى هذه الحكومة كل العقبات في الطريق لبقائها، يبقى واردا أيضا في هذه المرحلة.

ويذكر أن هذه الحكومة أصبحت من الآن صاحبة العمر الأطول منذ العام ١٩٩٦.

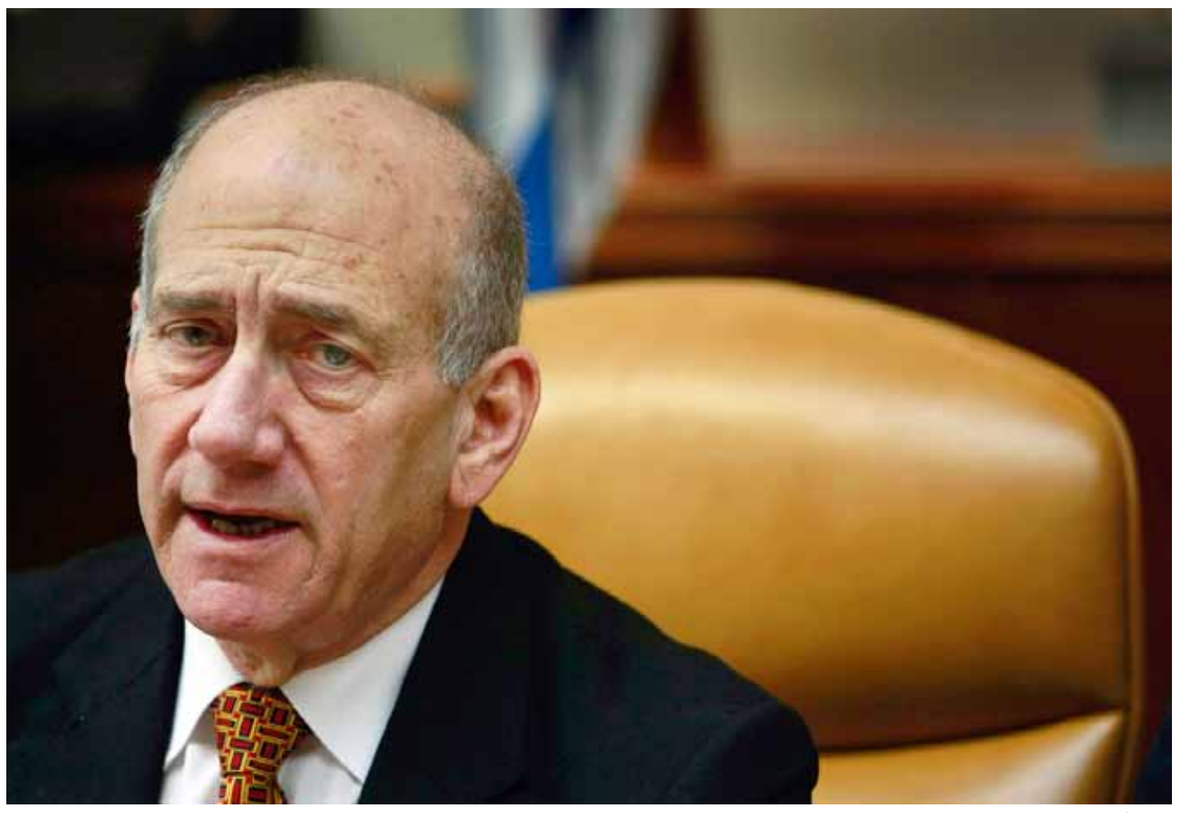

إيهود أولمرت.

عشية طعون العقوبة بحق إيهود أولمرت

الحملة ضد النيابة الإسرائيلية العامة تستهدف لجم قدرتها على مكافحة الفساد السلطوي!

بقلم: سليم سلامة

من المقرر أن تستمع المحكمة المركزية في القدس، في الخامس من أيلول القادم، إلى الطعون بشأن العقوبة التي ستفرضها على رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق، إيهود أولمرت، بعد أن كانت أدانته، في العاشر من تموز الماضي، بتهمة «خيانة الأمانة» في القضية المعروفة باسم «مركز الاستثمارات».

وكانت لائحة الاتهام قد قدمت قبل ثلاث سنوات، بعد تحقيقات مستفيضة ومطولة شرعت الشرطة في إجرائها في أعقاب ما أشار إليه تقرير مراقب الدولة السابق، ميخا لندنشتراوس، عن «أبعاد جنائية» في ممارسات قام بها أولمرت إبان توليه منصب وزير الصناعة والتجارة والقائم بأعمال رئيس الحكومة ثم منصب رئيس بلدية القدس، بين الأعوام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦. وقد تعرضت لائحة الاتهام إلى ثلاث قضايا هي المعروفة، إعلاميا، بـ: «قضية ريشون تورز»، و«قضية تالانسكي»، و«قضية مركز الاستثمارات».

لكن ما يشد الانتباه ويثير الذهول أن وسائل الإعلام، بشكل عام، وشرائح واسعة من الأوساط القضائية والسياسية في إسرائيل بدت غير آبهة بهذه الإدانة، حتى ليكاد يتولد الانطباع وكأن إدانة رئيس حكومة بارتكاب مخالفة جنائية - وهو حدث غير مسبوق في إسرائيل - وما يمكن أن يستتبع ذلك من عقوبة ستفرضها المحكمة هو «أمر تافه» لا يستأهل كثير بحث وتداول.

أما ما جرى، ولا يزال يجري، التركيز عليه والاسترسال الموسع في تداوله، بصورة لافتة، فهو الجانب الآخر من قرارات الحكم التي صدرت عن المحكمة في اليوم نفسه (٧/١٢) بكل ما تحمله هذه من معان ودلالات وبكل ما توفره من أسلحة يتضح، الآن، أن قطاعات غير قليلة في إسرائيل كانت تنتظرها بفارغ الصبر وتتحيّنها لتحقيق غايات أبعد بكثير من شخص أولمرت وقضيته. والمقصود بـ « الجانب الآخر» هنا، بطبيعة الحال، تبرئة أولمرت قضائياً من غالبية التهم التي تضمنتها لائحة الاتهام التي قدمتها النيابة العامة للدولة ضده إلى المحكمة.

وفيما أعلنت النيابة العامة للدولة أنها تنظر في إمكانية تقديم استئناف إلى المحكمة العليا على قرار التبرئة في قضيتي «ريشون تورز» و«تالانسكي»، بعد أن تصدر المحكمة المركزية قرارها بشأن العقوبة كما ذكر، ثارت عاصفة هوجاء ضد النيابة العامة كمؤسسة، بوجه عام، وضد رئيسها، النائب العام موشي لادور، وذهب بعض المراقبين والقضائيين إلى حد اعتبارها «حربا مبيتة» ضد النيابة العامة بوصفها ذراعا سلطوية مؤتمنة على تطبيق القانون، وخاصة في مجال محاربة الفساد السلطوي.

فقد اعتبر السواد الأعظم من العاملين في حقول القضاء والسياسة والإعلام أن قرار المحكمة المركزية تبرئة أولمرت يشكل «صفعة مدوية» للنيابة العامة التي اتهموها بأنها «سعت، بصورة استحواذية، إلى تقديم لائحة اتهام ضد رئيس حكومة يخدم، ما شكّل انقلابا سياسيا تمت، من خلاله، الإطاحة بأولمرت من رئاسة الحكومة»!

وذهب أحد أبرز المحامين الجنائيين في إسرائيل، رام كاسبي (الذي شغل في الماضي مستشارا لدافيد بن غوريون، ثم مستشارا قضائيا خاصا لرئيس الحكومة إسحق شامير وكان صاحب فكرة منح العفو لرجال جهاز الأمن العام - الشاباك - الذين تورطوا في فضيحة قتل الفدائيين بعد القبض عليهم وهم على قيد الحياة، في القضية المعروفة باسم «الباص رقم ٣٠٠» في نيسان ١٩٨٤) إلى وصف قرار المحكمة تبرئة أولمرت بأنه يمثل «صدمة».

وبالرغم عن تشدق مهاجمي النيابة العامة بمبدأ «المساواة أمام القانون» وبأهمية الحرص على «أن يكون الجميع متساوين أمام القانون»، إلا أن ادعاءاتهم المركزية ضد نهج النيابة العامة نسفت مصداقية هذا التشدق، إذ تمحورت في محصلتها حول «ضرورة فرض قيود صارمة جدا على إمكانيات فتح تحقيقات جنائية ضد رئيس حكومة يخدم». وكان من اليسير ملاحظة أن هؤلاء إنما يعودون إلى تكرار اتهامات وجهها أولمرت نفسه ومحاموه قبل بدء المحاكمة، بل منذ بدء التحقيق الجنائي معه، ومؤداها أن «الشرطة والنيابة العامة تطاردان أولمرت» وأنه «ليس ثمة أساس قانوني لتقديم لائحة اتهام» وأن النائب العام للدولة، موشي لادور، شخصيا «يسيء استخدام صلاحيته ومنصبه من أجل الإطاحة برئيس حكومة يخدم»! ومن هذه النقطة، أصبحت الطريق - بعد صدور قرارات المحكمة - قصيرة جدا للمطالبة باستقالة لادور شخصيا (بل ذهب الصحفي أمنون دانكنر، صديق أولمرت الشخصي، إلى أبعد من هذا بكثير حينما «نصح» لادور بالانتحار!!)، وللمطالبة بتشكيل لجنة خارجية خاصة «لفحص أساليب عمل النيابة العامة» سعيا إلى تقليص قدرتها على التحرك والعمل ضد منتخبي الجمهور!

ولم يجد هؤلاء أي حرج في القول، صراحة، إن «التجربة تثبت» (!) أنه لا يجوز، ومن غير المنطقي أو الصحي، ترك القرار النهائي بشأن تقديم وزراء أو رؤساء حكومة إلى محاكمات جنائية في يدي النيابة العامة، وإنه لن يضير سلطة القانون في شيء نقل صلاحية فتح تحقيق جنائي مع منتخبي الجمهور هؤلاء، أو تقديمهم إلى المحاكمات، إلى هيئة خارجية من الخبراء، سواء من قضاة متقاعدين أو من أكاديميين مختصين في القانون الجنائي!

ولأن ضراوة هذه الحملة على النيابة العامة لم تتناسب مع مضمون قرار الحكم الذي صدر عن المحكمة، بل جاءت على نقيض منها، فقد كان من شأنها الكشف عن الأهداف الحقيقية - أو بعضها، على الأقل - التي تتوخى تحقيقها على المديين القريب والبعيد. فالمحكمة لم تبرئ أولمرت تماما ونهائيا من جميع بنود الاتهام التي نسبت إليه، بل أدانته بارتكاب مخالفة جنائية ذات وزن ومعنى («خيانة الأمانة»)، كما وجهت إليه العديد من الانتقادات الصريحة والواضحة بأن بعض مسلكياته اتسمت بخرق الأصول والأعراف الإدارية والجماهيرية، رغم عدم اكتمال شروط السلوك الجنائي فيها.

وبدا واضحا أن الغاية من هذه الحرب الضروس على النيابة العامة، على المدى البعيد هي: إضعاف النيابة العامة، وضرب هيبتها والطعن في مصداقيتها، سعيا إلى تقليص صلاحياتها وترهيبها من مغبة إجراء تحقيقات جنائية مستقبلية مع وزراء ورؤساء حكومة، ناهيك عن تقديم لوائح اتهام جنائية ضد أي منهم.

أما على المدى القريب، فإن ما تبغي هذه الحرب تحقيقه يتمثل في محاولة ردع النيابة العامة عن تقديم استئناف إلى المحكمة العليا ضد قرار التبرئة بحق أولمرت في اثنتين من القضايا المركزية، ردعها عن الطلب من المحكمة المركزية، في إطار طعون العقوبة، دمغ أولمرت بـ «وصمة عار» حتى لا تُسَدّ الطريق أمامه، ولو مؤقتا، نحو العودة إلى النشاط السياسي - الحزبي بما يفتح الباب أمامه للترشح ثانية لرئاسة الحكومة. وإذا ما تذكرنا أن أولمرت نفسه لا يزال يواجه احتمال الاتهام الجنائي في قضيتين كبيرتين أخريين، هما القضية المعروفة باسم «هولي لاند»، وقضية التعيينات السياسية، فإن هذه الحرب الشعواء على النيابة العامة تبغي دفعها إلى الحدّ من قائمة الاتهامات في هاتين القضيتين، بل ربما إلى الامتناع عن تقديمها، إطلاقا.

وهذا، فضلا عن القرار النهائي الذي يتوقع أن يصدر عن النيابة العامة، في غضون الأسابيع القادمة، بشأن مآل التحقيقات الجنائية الطويلة التي أجريت مع وزير الخارجية، أفيغدور ليبرمان، في قضايا فساد مالي. وهو ما أشار إليه نائب المستشار القضائي للحكومة، راز نزري، حين قال: «وجدنا نقاط تقاطع بين ملف أولمرت وملف ليبرمان وسنفحص موقفنا في هذا الصدد».

وقد بات جليا تماما أن مسألة الفساد السلطوي ومدى قدرة النيابة العامة على مكافحته، مستقبلا، هي المسألة المركزية التي تنصب عليها هذه الحرب المعلنة على النيابة العامة ورئيسها. وهو الخطر الذي حذر منه عدد من المسؤولين في النيابة العامة ومن الخبراء القانونيين المهتمين بالشأن.

وهذا ما عبرت عنه، صراحة، نائبة النائب العام في لواء المركز، المحامية عناتا سفيدور، التي قالت إن «نتائج هذه المحاكمة قد تردع السلطات المسؤولة عن تقديم لوائح اتهام جنائية ضد شخصيات جماهيرية في المستقبل». بينما عبر المفتش العام للشرطة، يوحنان دانينو، عن ثقته بأن «سلطات تطبيق القانون ستواصل قيادة حرب لا هوادة فيها ضد الفساد السلطوي في جميع مستوياته، دون موارية أو مراءاة.... فهي القضية الأكثر أهمية بالنسبة لدولة إسرائيل».

من جهته، عبر د. دورون نفوت، المحاضر في كلية العلوم السياسية في جامعة حيفا والباحث في شؤون الفساد السلطوي في إسرائيل منذ ما يزيد عن عقد من الزمن، عن قلق بالغ جدا من إسقاطات هذه القضية على النيابة العامة التي تمثل «خط الدفاع الأخير في الحرب ضد الفساد السلطوي»، مشيرا إلى «ظاهرة متفاقمة تتمثل في السعي إلى تغيير منظومة العلاقات بين المال والسلطة، بحيث تصبح الممارسات المرفوضة المبنية على علاقة المال بالسلطة، العلاقة غير السليمة بين أصحاب الرساميل ومنتخبي الجمهور، تضارب المصالح وتفضيل المقربين، هي الممارسات الطبيعية السائدة».

وعبر نفوت، أيضا، عن «الذهول إزاء العدد الضخم جدا من الأشخاص الذين يعرضون مواقف رافضة ومناوئة لأصول الإدارة الجماهيرية السليمة»، إذ أن كثيرين ممن يدعمون أولمرت ويهاجمون لادور يبتغون إضعاف وتمييع واجب حفظ الثقة والأمانة الملقى على منتخبي ومستخدمي الجمهور تجاه الجمهور الواسع. إنهم يسعون إلى تمكين منتخبي الجمهور من القيام بكل ما يحلو لهم، إلى منحهم ثقة مطلقة لا مبرر لها، وخاصة إذا ما انتبهنا إلى حقيقة أننا نتحدث عن أشخاص يتمتعون بقوة مفرطة وصلاحيات واسعة، وهو ما سيصب في خدمة أصحاب الرساميل المقربين من هؤلاء السياسيين. إنه أمر خطير للغاية».

وحذر نفوت من أنه إذا ما نجح مهاجمو النيابة العامة في مسعاهم الحالي هذا، «فسيتكرس واقع التشابك بين السلطة والمال وسنعود إلى الأيام العصيبة التي كانت فيها السلطة ورؤوس الأموال متورطة في الفساد الجنائي». وأوضح: «في الفترة التي لم تقم أجهزة حفظ القانون بواجبها كما ينبغي ولم تؤد مهامها على نحو كاف، غرقنا في سيل جارف من قضايا الفساد. فقد حصل ارتفاع جدي في حجم قضايا الفساد في بداية سنوات الألفين، بينما كانت هذه الأجهزة ضعيفة، رؤوفة، خوّافة ولا تؤدي واجبها. أما نقطة التحول فكانت في نهاية العام ٢٠٠٤، حينما غيّرت المؤسسات المعنية - مراقب الدولة، المستشار القانوني للحكومة والمحكمة العليا - من سياستها وتوجهها إزاء هذه الظواهر. لكن جميع الأشخاص الجديين الذين عملوا في تلك الفترة قد أنهوا مهام مناصبهم. وهذا ما ينذر بأننا قد نعود القهقرى إلى تلك الأيام».

من نشاطات «مركز مدار»

صدور العدد ٤٦ من فصلية «قضايا إسرائيلية»: محور خاص عن إسرائيل وثورات «الربيع العربي»

صدر حديثًا عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار العدد رقم ٤٦ من المجلة الفصلية المتخصصة «قضايا إسرائيلية».

ويضم هذا العدد محورًا خاصًا حول إسرائيل وثورات «الربيع العربي» تحت العنوان «زلزلة الوضع القائم».

ويتناول المحور أشكال التعاطي المتعددة مع هذه الثورات في إسرائيل، سواء على مستوى مؤسسات الحكم، أو على مستوى القوى السياسية الفاعلة في صفوف الفلسطينيين في الداخل، أو على مستوى بعض القوى الناشطة في أوساط اليهود الشرقيين.

وساهم في المحور كل من إيال زيسر (إسرائيل والدول العربيّة المجاورة في ظل «الربيع العربي»)، وسليم سلامة (فلسطينيو ٤٨ و«الربيع العربي»- إجماع، تصدّع فانقسام...)، ومرزوق الحلبي (اجتهاد إسرائيلي للإمساك بـ «الربيع العربي» وسط رمال متحركة!)، وألطّيب غنايم (حواران برسم «الربيع العربي» مع مثقفين شابين إسرائيليين من أصول شرقية). كما يضم ترجمة لمقالة كتبها عاموس يادلين، رئيس «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، بعنوان «عام على الانتفاضة العربية».

ويحوي العدد مقابلة خاصة أجراها أنطوان شلحت وبلال ضاهر مع الوزير وعضو الكنيست ورئيس حزب ميرتس السابق يوسي سريد، يؤكد فيها أن مبادرة السلام العربية تشكل أساسًا جيدًا لحل الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني- العربي، غير أن زعماء إسرائيل لا يتعاملون معها حتى الآن بصورة جادة، ويصرون على عدم التوصل إلى حل، وعلى التمسك بالاحتلال، الأمر الذي يجعل الديمقراطية الإسرائيلية عرضة لأخطار كثيرة.

وفي العدد ترجمة لمذكرة جديدة صادرة عن «مركز بيغن- السادات للدراسات الإستراتيجية» في جامعة بار إيلان كتبها البروفسور يحزقئيل درور، تدعو إلى الدمج بين ضرب المنشآت النووية الإيرانية وبين إطلاق مبادرة سلام إقليمية من خلال الاستناد جزئيا إلى مبادرة السلام العربية، بغية تجنب التداعيات التي يمكن أن تترتب على مهاجمة إيران.

وهناك مقالان حول الحراك الحزبي في إسرائيل الذي أدى إلى عدم تقديم موعد الانتخابات العامة وإلى تأليف حكومة وحدة وطنية بقلم برهوم جرايسي، وحول الحركة اليمينية الجديدة «إم ترتسو» التي تسعى لرسم حدود جديدة للحرية الأكاديمية تخلص للقيم الصهيونية بقلم مهند مصطفى.

كما يضم قراءتين: الأولى لأوري رام حول كتاب هنيدة غانم «بناء الأمة من جديد: المثقفون الفلسطينيون في إسرائيل» الذي يعتبر أول كتاب (على الأقل باللغة العبرية) يتناول بشكل جذري ومنهجي دور المثقفين الفلسطينيين في بناء وإنشاء المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل منذ العام ١٩٤٨. والثانية لأودي أديب حول كتاب أريئيلا أزولاي وعدي أوفير «نظام ليس واحدًا» الذي صدر مؤخرًا بترجمة عربية عن مركز مدار.

ومما جاء في كلمة إدارة التحرير:

يضم هذا العدد من «قضايا إسرائيلية» محورًا خاصًا حول ثورات «الربيع العربي» وأشكال التعاطي المتعددة معها في إسرائيل. وبغض النظر عن تباينات هذه المواقف فإن جميع أصحابها يجمعون على أمر واحد هو أن هذه الثورات من شأنها أن تزلزل «الوضع القائم» على المستوى الإقليمي، فضلا عن تداعياتها الدولية، وعلى مستقبل الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، وذلك على الرغم من استبعاده من جدول أعمال الحكومة الإسرائيلية الحالية التي تبدو منشغلة بما يسمى «الملف النووي الإيراني».

وتنشغل بهذا الملف جهات إسرائيلية كثيرة منها مراكز الدراسات الإستراتيجية، وقد صدرت عن أحد هذه المراكز («مركز بيغن- السادات» في جامعة بار إيلان) مؤخرًا مذكرة جديدة تطالعون ترجمة لها في العدد، تدعو إلى الدمج بين ضرب المنشآت النووية الإيرانية وبين إطلاق مبادرة سلام إقليمية من خلال الاستناد جزئيا إلى مبادرة السلام العربية، بغية تجنب التداعيات التي يمكن أن تترتب على مهاجمة إيران.

وفي سياق مختلف تمامًا يؤكد الوزير السابق يوسي سريد، في سياق المقابلة الخاصة المطولة المنشورة في هذا العدد، من ضمن أمور أخرى، أن مبادرة السلام العربية تشكل أساسًا جيدًا لحل الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني- العربي، غير أن زعماء إسرائيل لا يتعاملون معها حتى الآن بصورة جادة، ويصرون على عدم التوصل إلى حل، وعلى التمسك بالاحتلال.

فضلاً عن ذلك، يشتمل العدد على دراسات ومقالات وقراءات تتناول موضوعات مرتبطة بتأليف حكومة الوحدة الوطنية، وحراك اليمين الجديد، ومعركة المثقفين الفلسطينيين في إسرائيل في جبهة الحفاظ على الهوية.

د. خالد أبو عصبة لـ «المشهد الإسرائيلي»:

المجتمع العربي في الداخل آخذ في التفكك وواقع الأجيال المقبلة سيكون أسوأ!

* المدرسة العربية لا تتعامل غالبا مع موضوع القيم وتتعامل أكثر مع موضوع التحصيل وحان الوقت لتغيير ذلك *

كتبت هبة زعبي:

أصدر «معهد مسار للأبحاث» في حزيران ٢٠١٢ كتاب «التربية للقيم في مجتمع مأزوم»، من تأليف د. خالد أبو عصبة.

ويبحث الكتاب (٢٥٦ صفحة) أوضاع جهاز التربية والتعليم لدى فلسطينيي الداخل، ويتم تناول الموضوع من خلال عدة قضايا وزوايا يطرحها الكتاب ويناقشها بصورة معمقة، ويركز من خلاله على ضعف المنظومة القيمية داخل المجتمع الفلسطيني والتي جاءت جراء ضعف المدرسة وتقصيرها في أداء دورها في هذا الجانب وتركيزها على الجانب التحصيلي للطلاب. ويحاول الكاتب أن يخرج في نقاشه هذا من إطار المدرسة إلى المجتمع والواقع والتناقضات لدى المجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل، وأن يطرح الإشكاليات والأسباب التي أدت إلى هذا «الواقع المأزوم».

ويرى الكاتب أن المجتمع العربي مصيره الى التفكك والانهيار إن استمر الوضع على ما هو عليه، ويقترح خطة ليست مدونة في صفحات الكتاب تحمل حلا لهذه الأزمة القيمية.

وقد حاور «المشهد الإسرائيلي» الباحث أبو عصبة من خلال هذا اللقاء الذي تناول نقاطًا هامة ومركزية ناقشها الكتاب.

(*) سؤال: ما الذي دفعك إلى تأليف هذا الكتاب؟

جواب: جاء هذا الكتاب استمرارا لكتاب آخر صدر العام ٢٠٠٣ عنوانه «تسيير ومعضلة التربية للقيم في المدرسة العربية»، وتناول موضوع القيم، وادعيت فيه أن المدرسة العربية لا تتعامل غالبا مع موضوع القيم، وتتعامل أكثر مع موضوع التحصيل، وحاولت خلاله شرح السبب الذي يدفع المدرسة العربية للتركيز على التحصيل وإهمال موضوع القيم، وبعد مرور ٩ أعوام حاولت أن أطور هذا الكتاب لكن بأن يَكتَب باتجاه جديد وأن أطرح خلاله «معضلة القيم»من زاوية أخرى وأعرض ما هي القيم التي يجب أن نربي عليها في واقعنا الاجتماعي القائم اليوم، وذلك من خلال رؤيتي للواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وقراءتي الشخصية له كعامل تربوي لامست المفارقات العديدة فيه، وهذا الأمر دفعني إلى إعداد الكتاب جراء الحاجة إلى دراسة الواقع الاجتماعي والثقافي في المجتمع العربي بشكل أعمق في ظل التغيرات التي يمر بها في الفترة الأخيرة وبالذات في الأعوام العشرة الأخيرة.

(*) سؤال: إلى أي مدى يمكن أن يؤثر وضع جهاز التعليم العربي الحالي على الجانب الأخلاقي والقيمي للأجيال الصاعدة؟ أي جيل مستقبلي يمكن أن يخلق؟

جواب: بإمكان جهاز التعليم أن يؤثر على الجانب الأخلاقي من خلال التربية للقيم، هذا الأمر يقف في صلب أي جهاز تربوي، بغض النظر إن كان في الوسط العربي أو اليهودي، أو في وسط غربي أو شرقي. للجهاز التربوي وظيفتان أساسيتان، الأولى نقل الموروث الحضاري من جيل إلى جيل ضمن التغيرات التي تحدث، أما الثانية فهي إتاحة الفرصة للطالب كي يستغل جميع قدراته الذهنية من أجل التحصيل. ولقد تم التركيز فقط على الجانب الثاني وتم ذلك بصورة غير ناجحة لأننا لا نمنح الطالب إمكان استغلال جميع قدراته وأهملنا نهائيا كل قضية التربية للقيم، فجهاز التعليم العربي يهرب من هذه المهمة إلى الجانب التحصيلي، وفي مثل هذه الحالة التي لا يقوم فيها جهاز التربية بمهمته التربوية الأساسية يقع كل عبء التربية القيمية على كاهل الأهل والمجتمع، وهما ليسا قادرين على تحمل هذا العبء. الجهاز التربوي مشوه وعمله التربوي منقوص لا يستطيع فقط الاكتفاء بإكساب المعلومات للطالب، فاليوم المدرسة هي آخر محطة ممكن أن تكون مصدر المعلومات للطالب، ومصادر المعلومات موجودة خارج إطار المدرسة، والوظيفة التي يجب أن تنتهجها المدرسة هي تنشئة اجتماعية وتهيئة وبناء الإنسان من خلال القيم وإكسابه مهارات للتعلم والمدرسة لا تقوم بهذا الدور. حاولت من خلال الكتاب طرح هذه القضية أمام جهاز التربية والتعليم وجعله يتعامل مع قضية «القيم» وقضية «التنشئة» وعدم الاكتفاء بالاهتمام بالجانب التحصيلي.

(*) سؤال: كيف ترى وتقيم مسببات هذا التراجع في المحافظة على المنظومة القيمية داخل المجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل؟

جواب: من المفروض أن تتواجد هذه المنظومة القيمية في كل مجتمع، ويجب عليها أن تكون جامعة وشاملة يحتكم إليها الفرد والجماعة في أمر السلوك السوي، والمجتمع العربي يمر في مراحل تغيير رهيبة نتيجة انكشافه على مجتمعات أخرى، ونتيجة أزمات سياسية واقتصادية تعصف به، وشح الموارد والعيش في واقع صعب يدفعان المجتمع إلى أن يبدأ بفقدان المنظومة القيمية الجامعة والموحدة للنسيج الاجتماعي الموجود وأن تتخلخل هذه المنظومة القيمية، واقعنا الاجتماعي الصعب وكل ما نجده فيه من عنف ومن سلوكيات ومظاهر تبدو وكأنها غريبة ولكنها بالأساس هي مجرد قشور غريبة وهي ناتجة عن الانكشاف وعن فقدان البوصلة لمنظومة قيمية موجودة داخل مجتمعنا، المدرسة هي إحدى مؤسسات المجتمع وهي فقدت السيطرة على الأبناء وعلى توجيههم، وهي أصلا التي أفقدت نفسها هذه السيطرة بعد إهمالها الجانب التربوي وتركيزها على الجانب التحصيلي، وبهذا الجانب أيضا اكتشف الطلاب أنها ليست الوحيدة التي توفر لهم هذه المعلومات، فبدأت مركزيتها تتدهور في نظر الطلاب، وليس من الغريب ما يحدث داخل المدارس اليوم من تدهور مكانة المعلم وتدهور مكانة كل جهاز التربية والتعليم.

(*) سؤال: هل التراجع في المنظومة القيمية للأجيال الصاعدة يمكن أن يؤثر على تماسك المجتمع ويدفع مثلاً نحو أسرلته واندماجه في المجتمع الإسرائيلي؟

جواب: فقدان المنظومة الشمولية أو الموحدة أو الجامعة تؤدي إلى فقدان النسيج الإجتماعي وفقدان الأسس لمجتمع يمتلك مرجعياته المختلفة السياسية والاجتماعية والثقافية والخ ...هذا بدوره يؤدي إلى «الفردانية»، هذه «الفردانية» نجدها في المجتمعات الغربية الأخرى لكن هناك يوجد من يأخذ هذه الطاقات من الفردانية ويحولها لصالح الجماعة، لكن لا تتوفر لدينا مثل هذه المؤسسات التي تقوم بهذه العملية، لذلك فالفردانية في مجتمعنا تتحول إلى عشوائية، وكل شخص يتناول الأمور على هواه، وفي هذه الحالة يمكن حتى للخيانة أن تتحول إلى وجهة نظر، ويصبح كل شيء مسموحا ومباحا، ومرجعياتنا وقياداتنا لا تمتلك الثقل الذي يجب أن تملأه، مثلا حين يتم الإعلان عن اتخاذ أية خطوة جماعية فإننا لا نجد التجاوب العام والملائم لها، القضية هنا ليست أسرلة بمفهوم الأسرلة وإنما أننا بتنا نفقد الخصوصية والنوعية والتمايز لمجتمعنا من الناحيتين الثقافية والتاريخية، وفي النهاية فإن هذا الأمر سيؤدي إلى تبعثر هذا المجتمع بصورة نهائية.

(*) سؤال: كيف استطاع هذا المجتمع المأزوم أن يتأثر من الانكشاف على الحداثة والحضارة الغربية؟ وإلى أي مدى أثرت على حضارته؟ هل ترى أن هذا التأثير سلبي أم ايجابي؟

جواب: أنا لا أدعي بأن علينا أن ننغلق على أنفسنا وألا ننكشف على حضارات أخرى، أو ألا نتحاور مع حضارات أخرى، لكن من أجل خلق حوار مع الآخر يجب أن يتوفر شرط أطلق أنا عليه «النِدّية»، وأن تكون مساويا له حتى تستطيع أن تتحاور معه، وألا تنظر له نظرة كما لو أنه فوقي، نحن ننظر للحضارة الغربية كما لو أنها فوقية، والغرب ينظر إلينا نظرة دونية، ومن هنا يتم افتقاد أسس الحوار مع الثقافة الأخرى. ولا شك في أننا تأثرنا من الحضارة الغربية وكذلك من الحضارة الإسرائيلية والتي دخلت ومزجت مفرداتها في لغتنا (عبرنة اللغة العربية)، وقد تأثرنا منها في سلوكياتنا اليومية، قضاء أوقات الفراغ وعلاقتنا الاجتماعية، وتأثرنا في جوانب كثيرة أخرى، أنا أدعي في كتابي بأني أستطيع أن أتأثر وأقبل أن أتأثر في المجالات الإيجابية التي تصب في مصلحة مجتمعي، لكن بشرط المحافظة على تميزي وخصوصيتي وألا أفقد هويتي السياسية والاجتماعية والثقافية، وأساس الهوية الثقافية هي اللغة وحين أفقدها فإني أفتقد كل شيء، فمثلا يؤلمني أن أجد العديد من طلابي غير قادرين على كتابة نص باللغة العربية.

(*) سؤال: هل كل هذا التغيير خلق لدى المجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل أزمة في الهوية والانتماء؟ وإلى أي مدى أفلحت سياسات الحكومات المتعاقبة في التأثير على هذا الجانب؟

جواب: تعمل السياسات المنتهجة من قبل حكومات إسرائيل المتعاقبة في ما يخص المجتمع العربي، وخصوصا في كل ما يتعلق بمجال التربية والتعليم، على تشويه الهوية إلى درجة تجعلك لا تفتخر بكونك عربيا ينتمي إلى الأمة العربية وإلى الشعب الفلسطيني، والرواية الفلسطينية مفقودة في جهاز التربية والتعليم، والتربية القيمية المنتهجة في الوزارة تدعي بأنها تربي على الانتماء، لكنها تربي فقط على الانتماء للمحلية وليس الانتماء للوطن، نحن لا نستطيع أن نربي على الانتماء في جزئياته فقط كما هو منتهج حيث يربون على الانتماء للأسرة والعائلة والانتماء للبلد، يخرجون لنا بكتب «موطني» و«بلدي» و«مدينتي». أيضا حينما نراجع كافة النصوص المدروسة ونبحث عن أي قيم تربي نجد أنها تربي على قيم عامة (ممنوع أن تكذب، ممنوع أن تسرق الخ...أي الوصايا العشر) لكن هذه الوصايا والتي أطلق عليها «القيم العامة» تلقن في كل دول العالم، لكن حين نبحث عن وجود القيم الخاصة التي يجب أن تلقن لطالب يتمتع بتمايز ثقافي وحضاري لا نجدها في مدارسنا، وعلى النقيض فإنه يتم تلقين الطلاب اليهود في المدارس اليهودية قيمهم الخاصة كالقيم الصهيونية والحب والانتماء للوطن والأرض ولا يسمحون للطالب العربي أن يلقن قيمه، لذا ما من شك في أنه يوجد تشويه لهذا الإنسان الذي يخرج مفتقدا أسس الانتماء لمجموعته ولوطنه ودينه وأرضه وانتمائه.

(*) سؤال: هل حالة تفشي العنف في مجتمعنا مرتبطة مع تدهور المنظومة القيمية لمجتمعنا؟ وهل يتحمل جهاز التربية والتعليم جزءا من المسؤولية عن ذلك؟

جواب: لا شك في أن هناك إسقاطات وانعكاسات لعدم الخوض في

«موضوع القيم» في مدارسنا، وعدم الخوض فيه يؤدي إلى تشويه المجتمع وعدم تماسكه، أضف لذلك الأزمات الاقتصادية والسياسية التي يعيشها المجتمع، ما يؤدي بدون شك إلى تفشي العنف والسلوكيات الخطيرة في مجتمعنا كاستخدام المخدرات وشرب الكحول والاغتصاب... المؤسسة التربوية هي مؤسسة مجتمعية تتحمل قسطا من المسؤولية عن هذا الموضوع، فوظيفة المدرسة لا تنحصر في التعليم فقط، والمدرسة تتهرب من تحمل مسؤوليتها إلى التعليم، وقامت بأسوأ من ذلك بأن أقنعت الأهالي بأن دورها هو التعليم فقط حيث بدأ الأهالي بالإيمان في ذلك وهذا أمر خاطئ، فالمدرسة مؤسسة تربوية تتحمل مسؤولية ما يحدث في المجتمع ولا يمكن فصلها عن الحيز الاجتماعي ولا يجوز ألا نحملها مسؤولية ما يحدث.

(*) سؤال: هل استطاع المجتمع العربي في إسرائيل الحفاظ على ثقافته؟

جواب: عليّ أن أشير هنا إلى أن المجتمع الإسرائيلي ليس مجتمعا متعدد الثقافات، بل إنه مجتمع فيه ثقافات عديدة وهذا الأمر مختلف، لأن الأمر الأساس الأول في التعددية الثقافية هو «النِدِيّة» بين الثقافات والمساواة في ما بينها ووجودها على خط واحد، مع اقتسام الموارد بشكل متساو ومنها الموارد الثقافية، لذلك نحن لا نعيش في واقع اجتماعي إسرائيلي كمجتمع متعدد الثقافات بل مجتمع فيه ثقافات عديدة نتيجة للهجرة اليهودية إلى داخل إسرائيل. المجتمع العربي حافظ نوعا ما على ثقافته، لكن كل هذا آخذ في التآكل مع مرور الزمن، والمجتمع آخذ في التفكك أكثر وأكثر، والأجيال القادمة سيكون واقعها أسوأ من الواقع الحالي.

(*) سؤال: ما هي الحلول التي تراها ويمكن أن تساهم في خلق مجتمع متماسك ومتوازن وغير مأزوم؟

جواب: لم أكتف بالكتاب، وقمت بوضع خطة أطلقت عليها اسم «نحو مجتمع آمن»، ويجب أن تشترك في تنفيذها كافة مؤسسات المجتمع العربي وأن تلعب دورا هاما بها، وأحمل المدرسة دورا كبيرا بأن تبدأ هي بالذات في عصر التكنولوجيا بالتعامل مع قضية «القيم» وأن تنميها لدى الطلاب، وهناك حزمة من القيم يجب التعامل معها، والمواطن شريك، وكذلك المجتمع المدني، والسلطات المحلية والبلديات. العملية متكاملة، والسؤال هو من سيتولى زمام القيام بهذا المشروع الثقافي والحضاري؟. لا يوجد عندي جواب فالأمر يحتاج إلى موارد.

(*) سؤال: على أي قيم يمكن أن نربي وفق خطتك؟

جواب: قيم المساواة، التسامح، الانتماء والعطاء، وأن يتم بناء برامج عديدة عليها، وتوجد في موروثنا الحضاري وأدبياتنا، وفي حضارتنا وثقافتنا وديننا، مرجعيات لهذه القيم، فنحن لم نأت من هامش التاريخ، بل نملك امتدادا ثقافيا وحضاريا لا نستطيع تجاهله والتخلي عنه، لذلك يجب أن نؤسس على الحداثة بمفهومنا الخاص وأن نستقيها من مفهومنا الحضاري والثقافي وليس من قيم وافدة جاءتنا من الغرب، فهذه القيم الوافدة أتت في سيرورة تاريخية كانت موجودة في أوروبا (حرب ضد الكنيسة، الثورة الصناعية، الثورة الفرنسية، حرب عالمية الخ...) ولا يمكننا تناول هذه القيم وأن نذوتها في حضارتنا، ولذا يجب أن نؤسس على سيرورة تاريخية خاصة بنا.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

هذا الملحق
ممول من قبل الاتحاد الأوروبي
«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، و لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الاوروبي»